حركة فتح من الداخل

(الأزمات البنيوية والتحولات السياسية)

د. منصور أحمد أبو كريم

باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

غزة فلسطين 2022

الإهداء

إلى أسرتي وأهلي وربعي من آل أبو كريم العايدي في الوطن والشتات، إلى روح الشهيد ياسر عرفات وإلى أبناء وكوادر حركة فتح.

إلى كل المناضلين والثائرين على درب الحرية والاستقلال، إلى أرواح شهداء الثورة الفلسطينية المجيدة.

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة واخص بالذكر الدكتور أحمد أبو هولي..

إلى كل هؤلاء أهُدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

الكاتب/ منصور أبو كريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 2

المقدمة 5

الفصل الأول: 7

حركة فتح: البناء الفكري والهيكلية التنظيمية 7

ماهية حركة فتح 8

أولاً: تعريف حركة فتح 8

ثانياً: نشأة حركة فتح 9

ثالثاً: مبادئ حركة فتح 13

رابعاً: أهداف حركة فتح 14

أزمات حركة فتح الداخلية: 17

أولاً: تعريف الأزمة البنيوية 17

ثانياً: أزمة ضعف البنى التنظيمية في حركة فتح 18

ثالثاً: أزمة العضوية في حركة فتح 27

رابعاً: أزمة الكادر العسكري 30

مؤسسات وآليات صنع القرار في حركة فتح 33

وعلاقاتها بالأزمة 33

أولاً: المؤتمر العام 34

ثانياً: المجلس الثوري 45

ثالثاً: اللجنة المركزية 46

رابعاً: المجلس العسكري الأعلى 48

خامساً: المجلس الاستشاري 49

الفصل الثاني: حركة فتح بين التيارات والانشقاقات 53

مراكز القوى داخل حركة فتح: 54

أولاً: الرصد الثوري والأمن الموحد 54

ثانياً: الأمن الموحد 56

ثالثاً: القطاع الغربي 58

رابعاً: الأمن المركزي 60
الانشقاقات الداخلية في حركة فتح 63
أولاً: أزمة الضابط يوسف عرابي 63
ثانياً: أزمة انشقاق صبري البنا 1974م 66
ثالثاً: أزمة الانشقاق الكبير 1983م 70
رابعاً: انشقاق أبو الزعيم 78
خامساً: أزمة تيار دحلان 79
الفصل الثالث: الفكر السياسي لحركة فتح بين التسوية والمقاومة 93
أزمة البناء الفكري في حركة فتح 94
أولاً: أسباب ودوافع الأزمة 94
ثانياً: مظاهر الازدواجية بين الفكر والممارسة 95
حركة فتح والعودة لخيار المقاومة 102
أولاً: العودة للكفاح المسلح 102
ثانياً: تداعيات أزمة التسوية والمقاومة على حركة فتح 106
الفصل الرابع: حركة فتح بين صراع الأجيال وحزب السلطة 110
أزمة تدافع الأجيال في حركة فتح بين: 111
أولاً: مظاهر وشكل الأزمة 111
ثانياً: تداعيات أزمة تدافع الأجيال 114
أزمة دمج هياكل الحركة في هياكل السلطة 117
أولاً: حركة فتح بين التنظيم الثوري وحزب السلطة 117
ثانياً: التماهي السياسي والوظيفي بين الحركة والسلطة 119
ثالثاً: تداعيات دمج الحركة بالسلطة على حركة فتح 122
الفصل الخامس: العمل العسكري لحركة فتح قبل وبعد التسوية 129
العمل العسكري لحركة فتح قبل التسوية 130
أولاً: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح 131
ثانياً: استراتيجية الكفاح المسلح قبل التسوية 133
ثالثاً: مراحل الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية 135
رابعاً: التشكيلات العسكرية التابعة لحركة فتح قبل التسوية 138

أزمة أجنحة حركة فتح العسكرية بعد التسوية 144
أولاً: أسباب ودافع العودة للعمل المسلح 145
ثانياً: نشأة وتطور كتائب شهداء الأقصى 147
ثالثاً: الحالات العسكرية في قطاع غزة 151
رابعاً: محاولات توحيد الحالات العسكرية لحركة فتح 156
الفصل السادس: مستقبل حركة فتح بعد المؤتمر السابع 158
أولاً: أهمية المؤتمر السابع لحركة 159
ثانياً: تحديات المؤتمر السابع لحركة فتح 161
ثالثاً: البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السابع 162
رابعاً: مستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي 170
الخاتمة 180
أولا: النتائج 181
ثانياً: التوصيات 184
المصادر والمراجع 187

المقدمة

جاء تأسيس حركة فتح باعتبارها حركة الشعب الفلسطيني كله بهدف استنهاض الشعب المشتت في إطار سياسي جامع يعمل على تحرير الإنسان الفلسطيني أولاً من القيود العربية والدولية، ومن ثمّ يقود ثورة شعبية بهدف القضاء على الكيان الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستطاعت حركة فتح منذ انطلاقتها الحفاظ على القرار الوطني المستقل، وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية الفلسطينية رغم محاوله تذويبها، فقد تمكنت حركة فتح من تعزيز مكانتها في قيادة الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بالرغم من الظروف الفلسطينية والعربية والدولة الصعبة المعقدة التي مرت فيها، وذلك لتمتعها بسمات خاصة ميّزتها عن غيرها من الحركات والتنظيمات السياسية الفلسطينية الموجودة على الساحة الفلسطينية. وعكست حركة فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة من خلال عدم تبنيها أيديولوجية سياسية محددة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة إطار جامع لكافة التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، وهذا ما أعطى حركة فتح خاصية مختلفة عن غيرها من الحركات والتنظيمات الفلسطينية التي تبنت فكراً محدداً تأثرت في صعوده وهبوطه، مما جعل حركة فتح أكثر قدرةً على استيعاب واستقطاب العديد من أبناء الشعب الفلسطيني في كلّ أماكن تواجدهم.

تعاني الحركة التي أسست للهوية الوطنية الفلسطينية وقادة الكفاح المسلح والتسوية السياسية من أزمة بنيوية شديدة ومعقدة تعصف بالبناء التنظيمي للحركة وتنعكس على الأداء السياسي والإعلامي منذ عدة سنوات، وتلقي بظلالها على القضية الفلسطينية باعتبار أن حركة فتح هي أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والعمود الفقري للمشروع الوطني الفلسطيني بالإضافة إلى أن قوة فتح وتماسكها يعتبر قوة للجميع، وضعف الحركة وترهلها يترك آثار وتداعيات على المشروع الوطني والفصائل الفلسطينية والمواطن العادي. وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على ماضي وواقع مستقبل حركة فتح عبر دراسة مجموعة من الأزمات الداخلية التي تتعلق ببنية الحركة وهيكليتها، ومؤسساتها القيادية والجماهرية، وركزت على أبرز الأزمات الرئيسية التي عصفت بحركة فتح عبر تناول حالات الانشقاق التي حدثت في الحركة قديماً وحديثاً، وسلطت الضوء على أزمة فصل دحلان من اللجنة المركزية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تشكل مخرجاً من هذه الأزمات.

الفصل الأول:
البناء الفكري والهيكلية التنظيمية

الفصل الأول:
حركة فتح: البناء الفكري والهيكلية التنظيمية

تمهيد

قبل الحديث عن أزمات حركة فتح المختلفة يجب التنويه أن هذه الدراسة هي جهد علمي يرتكز على تحليل واقع الحركة، وأزماتها السياسية والتنظيمية بنظرة موضوعية حيادية، تستند للمنهج العملي، والتحليل الدقيق لمجريات الأمور وتراكم الأحداث داخل الحركة، لأن حركة فتح حركة أساسية في النضال الفلسطيني المعاصر، لها مسيرة طويلة ومتعددة الجوانب، ولا يمكن التعامل مع تاريخ وإرث الحركة بمنطق جيد أو سيء، بل يجب أن يتم التعامل مع الموضوع بنظرة نقدية، يُسجل فيه الإيجابي ويُسجل فيه السلبي، وهنا لابد من التأكيد أن هذا الجهد المتواضع الذي قام فيه الباحث على مدار سنوات يهدف لتصويب واقع الحركة ومستقبلها، وإن كان يحمل رؤية تحليلية نقدية لماضي الحركة وواقعها ومستقبلها، فليس الهدف من الدراسة هو إظهار الخلل أو الجوانب السلبية في الحركة العملاقة، وإنما الهدف هو تصويب الخلل من أجل استنهاض الحركة التي تعتبر العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية على أمل تشكّل هذه الدراسة مساهمة بسيطة في هذا المجال.

ماهية حركة فتح

أولاً: تعريف حركة فتح

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح، حركة وطنية فلسطينية ثورية لعضويتها صفة السرية، وتؤمن حركة فتح بأن الثورة للشعب بكل جماهيره التي تخوض الثورة وتمارسها، والحركة هي التنظيم الثوري صاحب الحق في توجيه الثورة.

وتأسست حركة فتح تحت مسمى "حركة تحرير فلسطين " والتي تصبح الأحرف الأولى منها إذا قلبت (فتح)، ولم يتم استخدام هذا الاسم إلا في عام 1959 بعد أن زودت الحركة بالبُنى والأنظمة والقيادة المركزية، وهي مهمة قد استكملتها في عام 1959م في اجتماعات سرية عقدت في الكويت.[1] وحسب المادة العاشرة من المبادئ: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني. ويعرف عثمان أبو غربية حركة فتح على أنها " حركة تغير سياسي لواقع الاحتلال، وتنظيم سياسي في ظروف العالم الثالث، وثورة شعبية مسلحة تكافح من أجل التحرر الوطني" [2]. واختارت حركة فتح لنفسها اسم "حركة " باعتبارها تجمعاً وطنياً لهدف محدد هو تحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية، ولما كان تحرير فلسطين يعني تحرير الوطن الفلسطيني الذي هو جزء من الوطن العربي، وتحريرها من الصهيونية يعني مواجهة الخطر القومي الذي تمثله الحركة الصهيونية على الأمة العربية، ولما كانت طبيعة التناقض هي طبيعة قومية وليست مجتمعية تكون حركة فتح حركة تحرير وطني، وليست حركة تحرير وطنية، ومن هنا جاءت كلمة فلسطيني لا فلسطينية، فأصبح اسمها: حركة التحرير الوطني الفلسطيني من منطلق تحرير فلسطين هو واجب قومي عربي وليس فلسطيني فحسب، ومن هذا المنطلق رفعت فتح شعار الثورة فلسطينية المنطلق عربية العمق[3].

---

(1) المصري، زهير: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، (مكتبة اليازجي غزة فلسطين 2008م)، ص54.

(2) أبو غربية، عثمان: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، (دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله فلسطين،1999م)، ص26.

(3) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الجزء الثالث، 1984م، ص 1002.

ثانياً: نشأة حركة فتح

اختلفت الآراء وتباينت حول نشأة حركة فتح وتاريخها وأصبح من المسائل الشائكة البحث في التاريخ الذي نشأت فيه هذه الحركة، والذي يزيد الأمور تعقيداً أن فكرة تأسيس الحركة بدأت تراود أذهان البعض منذ عام1955م، وأن مؤسسي الحركة لم يتواجدوا في مكان واحد في ذات الوقت.

تأسست حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في شهر أكتوبر من عام 1957، إثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م واحتلال إسرائيل لقطاع غزة، إذا أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة إسرائيل، وظلت الحركة تعمل سراً حتى عام 1965م حين أذيع أن ياسر عرفات هو الناطق الإعلامي للحركة.[1] فقد جاء إنشاء الحركة استمرار للخلايا العسكرية التي تكونت في غزة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956م فقد كوّن خليل الوزير مجموعات عسكرية لمواجهة القوات الإسرائيلية، في غزة، وقامت هذه المجموعات بعملية عسكرية لتدمير (حاووز المياه) شرق مدينة غزة، ولكن فكرة الحركة كانت تراود مجموعة من الشباب الوطني الفلسطيني قبل ذلك بعام، وبدأت الحركة ممارسة وجودها الفعلي عام 1958م وذلك بتنظيم خلايا سرية تابعة للحركة في بلد عربي ، وفي وائل عام 1959م صدرت أول نشرة سرية لحركة فتح باسم " فلسطيننا، والعاصفة هي الجهاز الضارب الذي نفذ أوامر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح[2].

وكان التأسيس الفعلي لحركة فتح ثمرة عدة اجتماعات تحضيرية عقدت في غزة والقاهرة افتقدت المصادر العلمية إلى تفاصيلها على الرغم من أهميتها التاريخية، ويمكن القول إن البداية الفعلية لتأسيس نواة حركة فتح، قد بدأت خلال فترة الخمسينات عندما بدأ عدد من الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار (اتحاد طلبة فلسطين) في القاهرة، حيث مثل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال عام 1948م. ونظراً لفكرة المقاومة التي كانت تكبر يوماً بعد يوم في عقول أبناء الشعب الفلسطيني المهجر خاصةً المثقفين منهم والهادفة إلى

(1) ياسين، عبير، وجمعة محمد: **منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية**، (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،2005م)، ص14.

(2) خورشيد، غازي: **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1971م)، ص 11.

إنشاء تجمع يكون ناطق باسم الشعب الفلسطيني ولاماً لشملهم، فقد وجد هؤلاء الطلبة في الاتحاد ملجأ ومدخلاً لتنفيذ ما كانوا يتطلعون إليه[1].

وتكونت نواة فتح الأولى من 12 شاباً من قطاع غزة خلال شهر تشرين ثاني/نوفمبر 1956م، حيث كانت تضم صلاح خلف، خليل الوزير، ياسر عرفات، وفي عام 1956 توجهوا إلى الكويت حيث انضم لهم فاروق القدومي وخالد الحسن وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار، وفي الكويت تم تأسيس حركة فتح ثم انتقل مركزها إلى قطاع غزة[2]. وفي أوساط عام 1957م التقى عدد من مؤسسي حركة فتح في الكويت، واتفقوا على تأسيس منظمة سرية، فقد انضم إلى عرفات وخليل الوزير ناشطان من سورية هما عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان ومن غزة خالد عميرة وتوفيق شديد، وتألفت منهم أول خلية عام 1958م وصاغ المؤسسون وثيقتين تأسيسيتين (هيكل البناء الثوري وبيان الحركة) واتفقوا على الاسم "فتح" في نهاية السنة، وقدمت الوثيقة الأولى واحدةً من أوضح وأفضل التعبيرات عن فكر الحركة وعن جذور وبنيتها التنظيمية، كما أنها لخصت وجهة نظرها في الإيمان ببساطة بأن الحرية تؤخذ ولا تعطى[3].

وجاءت نشأة حركة فتح نتيجة تلاقي الأفكار الثورية لعدد من البؤر التنظيمية المنتشرة منذ عام 1948م، فهذه الأفكار التي مثلت لدى أعضائها رداً على النكبة وعلى العدوان الثلاثي 1956م وعلى فقدان مصداقية الأحزاب السياسية التي كانت منتشرة في الساحة آنذاك، وأكدت على الرغبة في استقلالية العمل الوطني الفلسطيني خاصةً بعد تجميد عمليات الفدائيين من قبل السلطات المصرية عام 1957م، وكان لظروف نشأة حركة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي[4]. وقد جاء تكوين حركة فتح رداً على نكبة 1948م وما تلاها من أحداث ولدّت في النفوس شعوراً بالمرارة من عدم قدرة الزعامات الفلسطينية التقليدية على التحرك في ظل تلك الظروف، وشعوراً بخطر ذوبان

(1) أحمد، محمد يوسف: **حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح و أثارها على التنمية السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح فلسطين 2007م، ص13.

(2) مخيمر، عماد مصباح: **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة بين حركة فتح وحركة حماس**، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013)، ص36.

(3) صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة، باسم سرحان، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م)، ص 149.

(4) الشيخ عبد الله، خالد: **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1988 -2012**، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م)، ص 39.

الطلائع الفلسطينية في التنظيمات القطرية العربية التي انشغلت بمشكلاتها القطرية أكثر من انشغالها بقضية فلسطين [1].

ويعتبر اجتماع المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية في أيلول1958م هو الاجتماع الأهم من بين مجموعة الاجتماعات التحضرية لانطلاقة حركة فتح ، حيث ضم سعيد المسحال وعبد الفتاح حمود وكمال عدوان من مجموعة السعودية مع خليل الوزير وعادل عبد الكريم وياسر عرفات من مجموعة الكويت، وأقروا مبادئ وأهداف الحركة وحددوا (فتح) اسماً رسمياً ثم استكمل تنظيم الكويت نفسه وتحددت اللجنة المركزية العليا في أيار/ مايو 1959م ثم كتبت " بيان حركتنا " أثر ذلك، ووضعت بعض مواد هيكل البناء الثوري كالفقرة التي تدعو للترويج لكيان فلسطيني له شخصية فلسطينية مستقلة، التي نفذتها بإصدار مجلة فلسطيننا في تشرين أول أكتوبر 1959م ثم استكملت الحركة كتابة هيكل البناء الثوري في عام 1962م[2].

ولعلى أهم إبداع قامت به الحركة في بداية تكوينها هو إصدار مجلة فلسطيننا – نداء الحياة، وتكمن أهمية هذه المجلة في أنها كانت مرخصة ولها صندوق بريد، وعندما بدأت تظهر الصفة الفلسطينية السياسية والنضالية، أخذت السلطات اللبنانية تلاحق المجلة، أما في غزة فقد كان الاعتقال يلاحق كل من تصل إليهم المجلة واتهامهم بالانتماء إلى تنظيم فلسطيني غير معروف، وكانت الجامعة العبرية والمخابرات الإسرائيلية تقوم بدراسة المجلة باستمرار وتوصلوا إلى أن هناك شيئاً جديداً فلسطينياً يلوح في الأفق [3]. وقد أشرف على أعدادها الأولى خليل الوزير، بعد أن انتقل إلى بيروت، وكان الهدف من هذه المجلة هو تذكير الفلسطينيين بأنفسهم كما هو واضح من عنوانها، ودعوتهم لاستعادة الهوية الوطنية وهدفهم المفقود [4].

وعندما انطلقت حركة فتح في العام 1965، لم تكن هذه الانطلاقة وليدة اللحظة، أو حدثاً عابراً في مجرى تاريخي لقضية متشابكة الخطوط والمعالم، ولكنها كانت انطلاقة لها جذورها وإرهاصاتها وسيرورتها وأسبابها الموضوعية والذاتية المتمثلة في واقع

(1) **الموسوعة الفلسطينية:** (القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 1984 م)، ص 204.

(2) عدوان، عصام، محمد علي: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958-1968**، (مكتبة مدبولي، القاهرة 2010م)، ص61.

(3) الحسن، خالد: **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح**، (الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثالث، الطبعة الأولى بيروت 1990م)، ص 991.

(4)- Hirst ,David , **The Gun and The Olive Branch ; The Roots of violence in Middle Eest**, (London , Future,1977).p197.

عربي رسمي يحمل التناقض في الخطاب السياسي والممارسة الفعلية تجاه القضية الفلسطينية، لأن الخطاب السياسي العربي كان حماسياً وتظهر فيه الرغبة والنية لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ولكنه في واقع الممارسة خسر حرب 1948م ولم يستطع الصمود في المعركة مع الحركة الصهيونية فجاءت هذه الانطلاقة لكي تؤشر على ضرورة قيام الإنسان الفلسطيني بأخذ زمام المبادرة والانفكاك من سيطرة النظام الرسمي العربي والقيام بدوره في معركة تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني، أي أنه يجب على الذات الفلسطينية الخاضعة للتشتت والتهجير والقتل علاوة على إحساسها بالإحباط من تجاهل النظام الرسمي العربي القيام واستلام زمام المبادرة[1]. لقد كانت انطلاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح تعبيراً عن رفض حالة العجز العربي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة بعض الأنظمة العربية فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، والقضاء على هويته الوطنية وحقوقه السياسية.

ومنذ انطلاقتها أسّست فتح نفسها باعتبارها حركة وطنية تتوخى استنهاض الشعب الفلسطيني وتنظيمه في كيان سياسي، وقيادة النضال الوطني من أجل التحرير، مؤكدةً على تواجدها في كل ساحات العمل السياسي والعسكري والاجتماعي الفلسطيني باعتبارها حركة متميزة عن باقي الأحزاب الطبقية والعقائدية في الساحة الفلسطينية، وفي سعيها لأن تكون بمثابة حركة الشعب الفلسطيني كله عكست فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية واقع التنوع والتعدد في المجتمع الفلسطيني، ونأت بنفسها عن اعتناق أيديولوجية فكرية محددة. وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لكل التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الفلسطيني [2] وهذا الأمر مكّنها من استيعاب أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، بسبب عدم وجود ضوابط فكرية أو تنظيمية تحول دون انضمام أفراد أو جماعات تحمل أفكار إسلامية أو يسارية أو قومية أو بعثية الأمر الذي جعل الحركة إطاراً جامعاً للوحدة الوطنية.

(1) أبو كريم، منصور: **تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، حركة فتح نموذجاً، رسالة،** (ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، 2016م)، ص 105.

(2) كيالي، ماجد: **فتح بعد خمسون عاماً مراجعة نقدية للمسيرة الفتحاوية،** (مجلة شؤون فلسطينية العدد (229)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين 2015م)، ص 27.

ثالثاً: مبادئ حركة فتح

تستند حركة فتح في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها. وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركزت الحركة على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها، وبدأت بعدها في الإعداد لانطلاق الكفاح المسلح من خلال قوات العاصفة. وتمت في المؤتمر الثاني لحركة فتح عام 1968م صياغة وثيقة مبادئ وأهداف وأساليب الحركة؛ وهي وثيقة فكرية وسياسية، تعُد دستور فتح الأساسي، وقد أقرها المؤتمر الثالث عام 1971م والرابع عام 1980م، وإلى جانب هذه الوثيقة أصدرت أجهزة حركة فتح الكثير من البيانات السياسية والكتب والوثائق التي تناقش مختلف القضايا المرحلية على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية.[1]

وتقوم حركة فتح على المبادئ التالية[2]:

- فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.
- الشعب الفلسطيني جزء ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.
- نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.
- معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكل إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية.
- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح حركة وطنية ثورية مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

(1) **الموسوعة الفلسطينية**، (القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، 1984 م)، ص 206:205.

(2) النظام الأساسي لحركة فتح 1980، ص12-13

- الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.

رابعاً: أهداف حركة فتح

أعلنت حركة فتح أن هدفها تحرير فلسطين بالكفاح المسلح من النهر إلى البحر، حيث كتبت مجلة فلسطيننا تقول: إننا هنا نعلن رفضنا لفكرة التقسيم الاستعمارية، ونعلن شجبنا للتقسيم، ونعلن استعدادنا لأن نتهم كل فرد يعمل للتقسيم بالخيانة العظمي والمروق، وانطلقت حركة فتح في 1965/1/1م من أجل تحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1948، كهدف أساسي؛ لأن الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس وقطاع غزة لم تكن إسرائيل قد احتلتها [1]. وهدفت فتح لإنقاذ الوطن وتحريره من الغزاة، ومن هذا الهدف تنبثق الأهداف الأخرى؛ المتطلعة إلى بعث الحرية والكرامة الوطنية للشعب الفلسطيني الرامية إلى تعبئة الشعب الفلسطيني ماديًا ومعنويًا وإعداده ثوريًا وعسكريًا ليهيئ لانطلاقة الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من وطننا كحل جذري لنسف هذا الاغتصاب، وآمنت الحركة بضرورة الحياد في طريقها، فلن تنحاز لأي جهة ضد الأخرى، وأعلنت أنها ستكون بالمرصاد لأي جهة تضر بمصالح الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية [2].

ووضعت حركة فتح أهدافها ووسائلها على فترات متفاوتة، ثم أخذت هذه الأهداف والوسائل صياغتها النهائية مع مطلع العام 1968م وشكّلت هذه الأهداف والوسائل فكرها الذي لم يكن يختلف في البداية عن جماعة الإخوان المسلمين إلا في بعض الوسائل ومع اتساع الحركة لعناصر حزبية متنوعة أتسع فكرها؛ وذلك من أجل استيعاب هذا التنوع بما يحافظ على وحدة الهدف والأسلوب [3]. وركزت فتح في أهدافها على ضرورة تحرير الأراضي الفلسطينية تحريراً كاملاً وإقامة الدولة علي كامل التراب الوطني [4]، وقد أتمت الحركة في مؤتمرها الثاني عام 1968م، صياغة وثيقة " مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" وقد أُقرتها في المؤتمر الثالث عام 1971م والرابع عام 1980م مع بعض التعديلات، وركزت في أهدافها على القطرية والهوية الوطنية، واستقلالية القرار الوطني،

(1) حسين، غازي: **الفكر السياسي الفلسطيني، من 1963/1988** (بدون دار نشر 1993م)، ص101.

(2) **بيان حركة فتح عام 1959م**، (وهو من أهم البيانات التي صدرت عن حركة فتح وحملت رؤيا سياسية وفكرية).

(3) عدوان، عصام، **حركة فتح من 1958-1968م**، مرجع سابق، ص92.

(4) الشيخ عبد الله، خالد: **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، 1988 -2012**، (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر غزة 2013 م)، ص41.

واستبعدت الأيديولوجيات من هويتها السياسية لتوحيد الجميع في معركة التحرير [1].

وجاءت انطلاقة حركة فتح لتحقيق الأهداف التالية:

- تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية المشروع الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.
- إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.
- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية، ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء تحقيق السلام العالمي على أسس عادلة.

كما أكدت فتح في أهدافها ومبادئها على فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها، وأن الشعب الفلسطيني جزء ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أرضيه، واعتمدت فتح الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير فلسطين، بالاعتماد على الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس، وعلى الأمة العربية كمركز كبير للتنفس من خلاله مع التأكيد على أن الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، والسعي للقاء كل القوى الوطنية على أرض المعركة لتحقيق الوحدة الوطنية، ومقاومة كل الحلول السياسية التي تطرح كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين، مع العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي.

وهنا يتبادر السؤال الجوهري هل مازالت حركة فتح تحتفظ بهذه المبادئ والأهداف؟، إم تخلت عنها نتيجة دخولها قطار التسوية وفق قرارات الشرعية الدولية مما أحدث إشكالية بين الفكر والممارسة، وسوف تحاول الدراسة التطرق بعمق لهذه الإشكالية في الفصل الثالث من هذا الكتاب، خلال تناولنا لأزمة التسوية والمقاومة في الفكر السياسي لحركة فتح.

(1) صالح، محسن، محمد: **فلسطين، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، (دار الأعلام العربي، القاهرة 2003م)، ص 384.

أزمات حركة فتح الداخلية:
بين الهيكلية والتنظيمية

للبنية التنظيمية (الهيكل التنظيمي) أثر مهم في إدارة المؤسسات العامة أو الأحزاب السياسية، وتعُد من العوامل الرئيسة التي تؤثر في نجاح أو إخفاق الكيانات التي تشكل أنشطتها الوظيفية بوجه خاص. وإذا نظرنا إلى الأحزاب أو الحركات السياسية من وجهة نظر "بنيوية" نجد أنها تتألف من مجموعة فعاليات (فرعية) مترابطة فيما بينها وفقاً لشكل البنية المعتمد الذي يحدد الأسس التي تحكم هذا الترابط، وتأخذ البنية التنظيمية للحزب أو الحركة شكلاً جديداً في كل مرحلة من مراحل النمو التي تمر فيها يتناسب مع تطور حجمها وتعدد فعالياتها وتنوع أنشطتها. وتمر الأحزاب بأزمات تنظيمية تختلف طبيعتها حسب المرحلة التي تمر بها مما يجعل من الضرورة بمكان أن يتناسب شكل التنظيم مع طبيعة كل مرحلة.

وتعاني حركة فتح من مجموعة من الأزمات الداخلية التي تتعلق ببنية الحركة وهياكلها التنظيمية، ومؤسساتها القيادية، مما أدى لتراجع أداء الحركة على المستوى التنظيمي والجماهيري خاصةً في فترات الانتخابات الرئاسية والتشريعية البلدية، مما يعطي لمنافسيها القدرة على التغلب عليها خلال الانتخابات رغم الكم الهائل من العناصر المنتمية للحركة.

أولاً: تعريف الأزمة البنيوية

الأزمة البنيوية منهج فكري وأداة للتحليل تقوم على فكرة الكلية أو المجموع المنتظم اهتمت بجميع نواحي المعرفة الإنسانية، اشتق لفظ البنيوية من البنية إذ تقول: كل ظاهرة، إنسانية كانت أم أدبية تشكّل بنية، ولدراسة هذه البنية يجب علينا أن نحللها (أو نفككها) إلى عناصرها المؤلفة منها، بدون أن ننظر إلى أية عوامل خارجية عنها، إن دراسة أي ظاهرة أو تحليلها من الوجهة البنيوية يعني أن يباشر الدارس أو المحلل وضعها بحيثياتها وتفاصيلها وعناصرها بشكل موضوعي من غير تدخل فكره أو عقيدته الخاصة في هذا أو تدخل عوامل خارجية (مثل حياة الكاتب، أو التاريخ) في بنيان النص. وكما يقول البنيويون: "نقطة الارتكاز هي الوثيقة لا الجوانب ولا الإطار Test is Contest وأيضاً: "البنية تكتفي بذاتها، ولا يتطلب إدراكها اللجوء إلى أي من العناصر الغريبة عن طبيعتها"[1]. ويرى الأستاذ

(1) **ما هي الأزمة البنيوية**، (ملتقى أبن خلدون للعلوم والفلسفة والآدب)، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: https://goo.gl/wVxc24

غازي الصوراني أبو جمال المفكر الفلسطيني الكبير أن مظاهر الخلل في الحركة الوطنية الفلسطينية قد تجلى في اختلال تراكمي في موازين القوى فلسطينياً، وظهر هذا الخلل من وجهة نظره على شكل أزمة بنيوية شاملة أصبحت تضرب في كل اتجاه فقد وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها وعلى نحو مفاجئ وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية [1]. بينما يرى الكاتب الفتحاوي "بكر أبو بكر" أن المشكلة الحقيقية التي تعصف بالتنظيمات السياسية الفلسطينية عامة وبتنظيم حركة فتح خاصة لها ثلاث اتجاهات بنيوية هيكلية، أو انتهازية ذاتية مصلحية، أو منهجية وإدارية [2].

ويشير مصطلح البناء التنظيمي إلى ترتيب مراكز معينة في المؤسسة، وتوزع الصلاحيات والمسؤوليات، ويعني هذا التعريف أن المؤسسة تتكون من أفراد يشغلون مراكز معينة، كل مركز ترتبط به سلطات ومسؤوليات معينة. ويتحدد البناء التنظيمي للحزب السياسي بالعلاقات المتبادلة بين المسؤوليات المرتبطة بالمراكز المختلفة، ويؤدي تعاظم الحاجة في المؤسسات المختلفة إلى ظهور تنوع في تنظيمات المؤسسة، ولا يوجد نمط واحد من التصاميم أو الأبنية التنظيمية ملائمة لجميع الأحزاب والتنظيمات، فهي تختلف عن بعضها البعض على أساس طبيعة المهمة المسندة إليها، وتصمم التنظيمات والمؤسسات كي تلائم المهمة وصالحة وملائمة للمؤثرات الخارجية المحيطة بالعملية[3].

ونعني بالأزمة البنيوية في هذه الدراسة الخلل البنيوي في حركة فتح على مستوى الهياكل التنظيمية، والأفكار السياسية، أي مجموعة الأزمات الداخلية التي تعاني منها الحركة على مستوى الفكر والتنظيم والممارسة والنخب والتيارات التي أصبحت واضحة وظاهرة للعيان، وأصبحت تشكل تحدي أمام واقع الحركة ومستقبلها السياسي والتنظيمي.

ثانياً: أزمة ضعف البنى التنظيمية في حركة فتح

أدى ضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية والحركات والوطنية في الوطن العربي بشكل عام؛ وفي فلسطين المحتلة على وجه الخصوص، وتدهور دورة المعلومات بها

---

(1)الصوراني، غازي: **الأزمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية**، (موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2014 م)،على الرابط التالي: https://goo.gl/SsGvjA

(2) أبو بكر، بكر: **مؤتمر حركة فتح السابع، في العقل الحر والانتهازي**، (وكالة أمد للإعلام، بتاريخ 2016/11/13 م)، على الرابط التالي:: https://goo.gl/ZSTzFG

(3) السدح، على مفلح: **الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي**، (منتديات الوحدة العربية)،على الرابط التالي: https://goo.gl/wUkGjW

إلى المزيد من ترهلها وفقدانها ثقة المواطنين، لاسيما مع افتقاد بنيانها الداخلي لكل ما استصرخت به السلطة التنفيذية من شعارات حول تداول السلطة في مؤسسات الدولة والأحزاب الحاكمة، والنزاهة ومواجهة الفساد، والتغلب على هيمنة القيادة على كل المستويات، والدعوة إلى تجديد النخبة على مستوى قيادات الصف الأول، وعلى مستوى الهيئات والمؤسسات العامة، ورفض التعيين في الكيانات التي يفترض تشكيلها بالانتخاب. ولعل إحدى أبرز المشكلات التنظيمية التي تعاني منها الأحزاب السياسية العربية تتمثل في وجود أزمة قيادة طاحنة داخلها. وترتبط أزمة القيادة بأمر أساسي يسبقها يتعلق بضعف وهشاشة المؤسسات السياسية وعجزها عن التدخل لوقف أوتوقراطية الزعامة الحزبية نتيجة لضعفها بسبب عدم دورية انعقادها أو شلليتها، أو طريقة تشكيلها من عناصر قد تكون معينة من قبل رئيس الحزب أو الحركة[1]

وتنبع أهمية النظام الأساسي لحركة فتح الذي يحدد الحقوق والوجبات من كونه تطبيقاً للمنطلقات النضالية التي تقوم عليها الحركة، وهو تعبير عن نظريتها لطبيعة العلاقات التي تقوم بين حركة فتح وبين مختلف القوى والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، كما أنه الإطار التنظيمي الذي يحدد علاقة الأعضاء بعضهم ببعض بشكل يحفظ خط الحركة، ومستقبل الثورة، وتعتبر المسألة التنظيمية في "فتح" القاعدة الأولى لركائزها "المبادئ، المنطلقات، الأهداف"، وكان من أولويات البناء التنظيمي في حركة فتح اعتمادها على خلاصة التجربة النضالية للحركة الوطنية الفلسطينية ومأزقها التاريخي لاستخلاص الدروس إلا أن الحركة وقعت في نفس التجربة المريرة وارتكبت نفس الأخطاء التي حاولت الابتعاد عنها.

اتخذت حركة فتح منذ تأسيسها شكل التنظيم الهرمي؛ معتمدة السرية المطلقة في الأمور التنظيمية، ونظام الصفوف المتلاحقة، ونظام القيادة الجماعية، حيث أوضح " هيكل البناء الثوري" السلسة التنظيمية من القاعدة إلى القمة كما يلي: العضو – الخلية – الجناح – الفرع – المنطقة – الأقاليم– المجلس الثوري – اللجنة المركزية.[2] ولكن الحركة استحدثت بعض المؤسسات والهياكل القيادية بهدف جسر الفجوة بين القاعدة والقيادة مثل الحركية العليا في الضفة الغربية وقطاع غزة والهيئة القيادية في قطاع غزة، رغم ذلك ما زالت الفجوة قائمة بين القاعدة والقيادة لأن هذه المؤسسات لم تستطيع جسر الفجوة

(1) الشيخ، لؤي: **الهيكلية التنظيمية في حركة فتح بين الو اقع والمأمول**، (ورقة عمل في مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله 2007 م)، ص 1.

(2) **حركة فتح، هيكل البناء الثوري**، ص32:30.

الموجودة بين القاعدة والقيادة نظراً لاتساع القاعدة الجماهيرية للحركة وتقاعس بعض المؤسسات عن القيام بدورها.

وجاءت بداية الحركة عبر تأسيس الخلايا بشكل سري في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون، وكنتيجة لاتفاق مجموعات من الشبان الفلسطينيين الذين عاشوا النكبة، وكان لأعضاء الحركة امتدادات تنظيمية في مصر وغزة والأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية والسعودية وقطر والكويت، ويمكن القول إن مكتب الكويت كان الأقوى تأثيراً في حركة التنظيم حيث كان يصدر نشرة شبة دورية من لبنان تحت إسم "فلسطيننا"، والتي استمرت في الصدور من نوفمبر1959 وحتى نوفمبر1964م تحت إشراف مجموعة من في الكويت. وكان الإمضاء على النشرة بعكس حروف حتف" أي الموت "في إشارة للتضحية والفداء [1].

وباعتبارها حركة مرنة في فكرها وهيكليتها التنظيمية اعتمدت حركة فتح على مفهوم النسق المفتوح والقابل لعمليات التغيير نتيجة للتجاوب والتكيف مع الواقع، حيث أن التركيبة التنظيمية للحركة في الأغلب تتمثل في قاعدة العمل التطوعي مما يترتب على ذلك تعميق إحساس المواطنة والانتماء الوطني، إذ إن المساهمة في الأعمال التطوعية أو الوطنية يمثل الدليل القاطع على هذا الإحساس بالإضافة لتعمق الإدراك بقيمة الموارد والمشاريع الخاصة بالحركة لدى الأعضاء، فمن يشارك بإنجاز شيء سوف يتمكن من تقدير قيمته، وهذا الأمر سيؤدي إلى إذكاء الحماسة بضرورة المحافظة على هذه الموارد، وحافظت فتح على اختلاف الأساليب وطرق وقنوات الاتصال وتركيبة الأطر التنظيمية فيها باعتبارها حركة الشعب كله.

وجاء تشكيل هيكلتها التنظيمية وأطرها نتيجة للواقع المحيط الذي تعيش فيه، كما إن واقع الحركة ومحيطها السياسي أصبح يشكل لها تحدياً جديداً خاصةً بعد ما تحولت الحركة من العمل السري للعمل العلني حتى أن معظم نشاطات الحركة وفعالياتها تنزل عبر صفحات التواصل الاجتماعي المختلفة.

وتأخذ التركيبة التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية، ومن جهة أخرى اتسمت حركة فتح بعد سمات وخصائص ميزت تركيبتها البنيوية؛ أولى هذه السمات أن نشأت الحركة جاءت على أيدي رواد جاء معظمهم من حركات إسلامية أو قومية أو ماركسية، وأن معظم رواد الحركة الأوائل وغالبية مناصريها

(1) ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **منظمة فتح من منظور التسوية السياسية**، مرجع سابق، ص14.

جاءوا من أوساط اللاجئين أضفى ذلك على الحركة مزاج اللاجئين وضيقهم بأوضاعهم السياسية والمعيشية وخيبة أملهم بالأنظمة العربية، وأخر هذه السمات أن حركة فتح أظهرت استهانة بالعمل السياسي في بداية انطلاقتها لحساب الكفاح المسلح؛ أي إن حركة فتح توخت على الدوام أن توجد قواعد أسناد لنفسها لدى هذا النظام أو غيره.[1]

وتنوعت أشكال العلاقات التنظيمية داخل حركة فتح من مرحلة إلى مرحلة، ومن ساحة إلى أخرى، وراوحت بين السرية المطلقة والعلنية المؤسسية، وغلب عليها جانب اللامركزية بسبب ظروف الشتات والنشأة، وبسبب الإطار السياسي الذي يقول" كل فلسطيني ليس منظماً في تنظيم آخر هو من "فتح"، وتمّيزت المرحلة الأولى (1958-1968م) باللامركزية مع انتقائية عالية حفاظاً على السرية لكن الظروف بعد معركة الكرامة 1968م كانت مناسبة للعمل العلني، فقبلت فتح في صفوفها الآلاف من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني إلى جانب عدد من أبناء الأقطار العربية الأخرى[2]. حيث يبدأ التنظيم في أي بلد بلجنة منطقة والتي تبدأ في تكوين قواعد الحركة كالخلايا والأجنحة مع مراعاة تعدد الأجنحة في كل بلد مع عدم معرفة أعضاء أو قادة الأجنحة بعضهم البعض إلا لضرورة العمل[3].

واتبعت حركة فتح في بداية نشأتها أسلوب التنظيم العمودي "الخيطي" في أغلب الأحيان، ثم اعتمدت أسلوب الخلايا على النحو التالي: الخلية(3-5 أعضاء) ثم الحلقة (2-4خلايا) ثم الجناح (2-4 حلقات) ثم الشعبة (2-4 أجنحة) ثم المنطقة (4-7 شعب)، وتناقش قضايا المنطقة عبر مؤتمر المنطقة الذي يقدم توصياته وتقريره إلى لجنة الإقليم التي تقرر سياستها عبر مؤتمر الإقليم، الذي يفرز عدد من قياداته بطلب من اللجنة المركزية للمشاركة في المجلس الثوري للحركة، الذي يعتبر بمثابة مجلس قيادي موسع يضم أعضاء من لجان المناطق والأقاليم والكفاءات الثورية والسياسية والعسكرية، وتعتبر اللجنة المركزية هي السلطة التنفيذية في تنظيم حركة فتح[4].

ويرتكز المفهوم الحركي للهيكل التنظيمي في حركة فتح بالأطر والمراتب التنظيمية المختلفة للأعضاء من أجل عمليات التنسيق وتمتين العلاقات بينها؛ للوصول لأهداف

(1) مخيمر، عماد: **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة ،2013 م)، ص51:52.

(2) **الموسوعة الفلسطينية، ج2 ,1984 م**، ص 206.

(3) عدوان، عصام، محمد علي: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958-1968م**، (مكتبة مدبولي، القاهرة 2010 م)، ص132.

(4) عدوان، عصام، **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958-1968م**، المرجع السابق، ص132.

الحركة. ولهذا فإن الهيكلية التنظيمية تتكون من شخصان أو أكثر يعملان من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ولكل مرتبة تنظيمية أوجه نشاط لابد للكادر في المراتب المختلفة أن يعرف هذه الأوجه والنشاطات، التي يشرف عليها ويكون مسؤول عنها، كما يجب عليه معرفة المرتبة التنظيمية الأعلى منه، والتي تشرف عليه، ويعرف ومسؤولياتها وأوجه نشاطاتها المختلفة، التي تحتم رفع التقارير إليها لمراقبة ومراجعة الأعمال والمهمات والتكليفات.

كما من أهم واجبات ومسؤوليات الكادر الحركي في المراتب التنظيمية المختلفة توفير التنسيق والانسجام بين جهود الأعضاء والكوادر الذين يعملون بإمرته وتحت مسؤوليته الحركية، كما على الكادر أن يقوم بالتعرف على طرق وقنوات العلاقات والاتصالات الفرعية والرئيسية التي تربط بينه وبين الكادر المسئول عنه في المرتبة الأعلى أو بقية الكوادر في الأطر الأخرى[1]، ولكن هذا الأمر أصبح شبه غائب تماماً عن الحركة في ظل غياب الجلسات التنظيمية المنتظمة، وغياب دورات التأهيل والتدريب ورفع الكفاءات الحركية خاصةً بعد إنشاء السلطة الفلسطينية التي استوعبت الكم الأكبر من الكادر الفتحاوي في الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية، مما ترك التنظيم فارغ من أي عناصر ذات خبرة تنظيمية.

وبدأت مشكلة حركة فتح التنظيمية في الظهور عندما اعتمدت الحركة في أوج صعودها على بنى ومؤسسات تنظيمية غير قادرة على استيعاب الكم الهائل من العناصر، فالحركة استبعدت دمج الجماهير الكبيرة في بنى سياسية منظمة قادرة على تمكين الحركة من إشراك القطاعات الواسعة والعريضة في صناعة القرارات والرقابة والتصويت، لقد اندفعت حركة فتح نحو بناء الأجهزة العسكرية والإدارية والمالية ذات البنى البيروقراطية مما ساهم في غلق الأبواب أمام المشاركة الجماهيرية الواسعة، فقد ساهم ذلك في نشأة بنى وأطر تنظيمية مركزية تقوم على احتكار القرار مما ترتب عليه نشوء نمط أبوي جديد يتولى الإدارة السياسية بشكلٍ فردي، لقد افتقد تنظيم فتح صيغة تنظيمية تستوعب الطاقات المتدفقة إليه بفضل نجاح الكفاح المسلح في تثبيت الهوية الفلسطينية، وباتت

(1) الشيخ، لؤي: **الهيكلية التنظيمية في حركة فتح بين الو اقع والمأمول**، (ورقة عمل في مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله 2007م)، ص 3.

فتح تنظيماً يوحده الرمز الأب" أبو عمار" الذي يمسك بجميع الخيوط التنظيمية والمالية.[1]

وترتكز حركة فتح على مجموعة من المبادئ التنظيمية التي تنظم الحياة الداخلية في الحركة، والتي ترتكز على الأسس التالية:

1. الالتزام: ويعني التزام العناصر بأهداف الحركة وبرنامجها السياسي.
2. الانضباط: ويهدف لتحقيق وحدة الحركة وفعاليتها، وتتحكم بثلاثة عوامل: العلاقة مع الجماهير-وصحة الاتجاه السياسي-والتقيد بقواعد الانضباط، وهي (الالتزام باللائحة الداخلية، التقييد بكل القرارات التنظيمية، تنفيذ الأوامر بدقة وبحزم، التقيد بالرتبة التنظيمية، ممارسة النقد والتقييم داخل الجلسات التنظيمية فقط، تجنب اتخاذ المواقف والقرارات بشكل شخصي).
3. المركزية الديمقراطية: وتهدف لتحقيق مركزية القيادة والتوجه، وضمان حرية الرأي، والمناقشة ضمن التسلسل التنظيمي، وضمان حرية النقد والاعتراض دون بلبة على أن تمارس قواعد الحركة رقابتها على القيادة عن طريق اعتبار المؤتمرات الحركية سلطة عليا، وخضوع اللجان الأدنى للأعلى عند اتخاذ القرارات، وتحقيق المساواة الكاملة، واعتبار الكفاءة والفاعلية والإخلاص والتضحية هي معايير السلم التنظيمي.

لكن رغم أهمية هذه المبادئ التنظيمية التي يمكن أن تكون مثالية من حيث الأسس والقواعد إلا أن واقع الحال يشير إلى أن هذه القواعد ظلت حبراً على ورق، خاصة خلال السنوات التي أعقبت خروج حركة فتح ومنظمة التحرير من بيروت عام 1982، والتي أدت لتشتت قواعد الحركة وقواتها على عدد من الدول بسبب الظروف التي مرت بها الحركة والمنظمة في تلك الفترة.

وتفاقم الأمر سوء بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية أذ ظلت حركة فتح تعتمد على التقسيمات التقليدية للتنظيم المبني على الخلية، فالجناح، فالمنطقة، والإقليم، ومعروف أن الخلية كأحد مكونات البناء التنظيمي لحركة فتح كانت ضرورة ملحة من ضرورات العمل السري الذي يتطلب درجات معينة من التحكم والحيطة والغربلة بسبب ضغوطات وتحديات العمل تحت الاحتلال لكن مع غياب العمل السري لحظة انطلاقة مسيرة التسوية وقيام السلطة، أضحت الخلية مسمى فارغاً دون أي معطى حقيقي في البنية التنظيمية للحركة.

(1) مخيمر، عماد: **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)**، مرجع سابق، ص52.

فالحركة أصبحت بحاجة ملحة للبحث عن شكل جديد للتنظيم، يلائم التطورات التي حدثت بالفعل، لكن ظل شكل التنظيم كما هو مما تولد عنه عدد من الظواهر السلبية، إما على صعيد ضبط واستيعاب الأعداد الضخمة التي بدأت تنتمي لحركة فتح دون أن يكون لها أي موقع فعلي في بنية الحركة التنظيمي[1]، أو على صعيد ضبط العمل التنظيمي للكادر داخل الإطار رغم صغره.

في دراسة ميدانية مقدمة لمؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات الذي عقد في مدينة رام الله عام 2007 م حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور ومكانة الحركة على الساحة الفلسطينية من وجهة نظر عينة من النخب الفتحاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية، كانت النتائج أن درجة استجابات المبحوثين حول الأسباب والعوامل المرتبطة بالبنية التنظيمية للحركة كانت كبيرة جداً على جميع الفقرات حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات بين (80.7%-92.9)، وأوضحت الدراسة أن الدرجة الكلية لمجال الأسباب والعوامل التي تتعلق بالبنية التنظيمية للحركة فقد كانت أيضاً كبيرة جداً حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (87.7%)[2].

واستخلص فريق البحث من هذه النتائج أن أكثر الأسباب والعوامل المتعلقة بالبنية التنظيمية للحركة تأثيراً على تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية تلك المتعلقة بعدم قيام المؤسسات القضائية للحركة بدورها في تطبيق نظام المحاسبة والمسائلة وإيقاع العقوبات على المخالفين من أبناء الحركة، وغياب الضوابط والقوانين التي تحدد سلوك الأفراد في مختلف مراتبهم القيادية والوسطية والقاعدية، وكذلك تعطيل العمل بالنظام الداخلي للحركة الذي يوجه سلوك الأفراد داخل التنظيم وفي علاقتهم مع الآخر، ويأتي غياب مؤسسات التنشئة الحركية التي تعمل على إعداد وتربية الأجيال تربية وطنية وإهمال متابعة النشء الجديد وإعدادهم وطنياً وتنظيمياً في المقام الثاني كعوامل أدت إلى تراجع مكانة الحركة ودورها[3].

(1) ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **حركة فتح من منظور التسوية السلمية**، مرجع سابق، ص 44.

(2) إشتية، عماد، وآخرون: **الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية**، (دراسة ميدانية على النخب الفتحاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية"، مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله، 2007م)، ص 16.

(3) اشتية، عماد، وآخرون: **الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 16

وهكذا فإن ميزة حركة فتح باعتبارها ليست حزباً ولا جبهة، لم تعد تحسب لها وإنما أصبحت تحسب عليها مما جعل منها مجرد تجمع جماهيري(عشوائي) يرتبط مع بعضه بوشائج سطحية وضعيفة، من الناحية السياسية والتنظيمية، بالإضافة إلى أن هيئات الحركة وأجهزتها ظلت تبنى بطريقة مزاجية وفوضوية، على قاعدة المحسوبية (في الغالب) وليس على أساس معايير تنظيمية أو نضالية أو معايير تتعلق بالكفاءة[1].

واقع الحال يشير أن الحركة أصبحت تعاني من خلل تنظيمي مستفحل، فأسس العمل التنظيمي تكاد تكون غائبة بشكل شبه كامل عن الحركة، فلا يوجد تربية تنظيمه محددة وواضحة المعالم والأسس، بالإضافة لغياب العلاقات التنظيمية التي تنشئ السمات المشتركة وتصونها وتقويها، بالإضافة لانتشار الولاءات (والاستزلام) الشخصي لذوي النفوذ، وتحديد حجوم الاستقطاب بما يوفره هؤلاء من منافع شخصية الأمر الذي أدى لانفلاش جسم الحركة، وامتداده دون قواعد أو ضوابط أو حتى حدود معروفة، بالإضافة لبهوت السمة الجامعة لكل مركز قيادي خاصة المراكز القيادية العليا التي غاب عنها إمكانية تداول المواقع والنفوذ، إضافة لغياب آليات المراجعة والمحاسبة ومبدأ الثواب والعقاب، فكل هذه المظاهر تعبر عن حجم الخلل التنظيمي الداخلي في الحركة، الأمر الذي يترك آثاره المدمرة على واقع الحركة وبُنيتها التنظيمية[2]. كما أن التحولات التي مرت بها حركة فتح والانتقال من الكفاح المسلح للتسوية السلمية مروراً بتباعد الفترة ما بين المؤتمر العام الخامس والسادس، بالإضافة لتغيرات في الرؤية والمواقف والأفكار دون القيام بمراجعة شاملة قد أوجد العديد من الأزمات والظواهر السلبية التي تتعلق بأزمة القيادة والبنى الفكرية وأزمة الخطاب السياسي بالإضافة لأزمة البرامج والهيكلية التنظيمية[3].

فالحركة لم تقمّ خلال مراحل تطورها منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن، بمراجعة الخيارات التي انتهجتها في المقاومة والتسوية بما من شأنه تجديد حيوية بناها التنظيمية ودمقرطة علاقاتها الداخلية، كما لم يعد لديها ما تقدمه على ما يبدو لتطوير فكرها السياسي. فوق ذلك كله فإنها لم تقف في أي مؤتمر لنقد أوضاعها وأفكارها وطرق عملها

(1) كيالي، ماجد: **فتح بعد 50 عام نقد تجربة حركة وطنية**، (المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2016م)، ص113.

(2) أحمد، محمد، **حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح و أثارها على التنمية السياسية في فلسطين**، (رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح فلسطين 2007م)، ص93.

(3) ناصر، عمر، رشاد، **حركة فتح بين الإشكاليات والتحديات**، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2015)، ص 3.

على رغم كل التراجعات والتحولات والتحديات والإخفاقات التي حصلت، فالمشكلة أن حركة فتح وغيرها من الفصائل لم تتعوّد الإقدام على مراجعات كهذه في أية مرحلة من المراحل، لأن المراجعة النقدية تودي إلى تحديد المسؤوليات كما تفترض بداية حالة سياسية تتأسس على الديموقراطية والتداول والتمثيل هو ما تفتقده الحركات الفلسطينية التي تشكلت طبقتها القيادية منذ نصف قرن تقريباً[1]

مما بات يتطلب تحديث البناء التنظيمي بالحركة مؤسساتياً وفكرياً بما يتوافق مع الواقع الجديد عبر مأسسة الحركة وتفعيل الحياة الديمقراطية داخلها، ولكن بشكل صحيح وليس كما يحدث عبر تركيب مؤتمرات المناطق والأقاليم بما يخدم الفئة القائمة عليها، حتى أصبحت نتائج المؤتمرات معروفة قبل عقد المؤتمرات.

وينبغي على حركة فتح العمل على إيجاد بنى تنظيمية قوية ومتينة، غير تلك الموجود الآن التي لا تلبي متطلبات المرحلة، والتي أثبتت فشلها في دمج كل الكوادر والعناصر في هياكل تنظيمية وفق تسلل محدد؛ بهدف تفعيل الإطار التنظيمي لحركة فتح من خلال العمل على مأسسة الحركة، وضبط إيقاعها عبر وضع مجموعة من الشروط والضوابط التنظيمية والفكرية والعلمية لكل كادر فتحاوي يتولى منصب تنظيمي في الحركة، من خلال إطلاق برامج التعبئة الفكرية والدورات التربوية والتأهيلية، وتعميق ثقافة الحوار والنقاش الداخلي في الجوانب السياسية والتنظيمية.

وأقترح على حركة فتح العمل بنظام المؤتمرات الفرعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات على أن تعقد هذه الأفرع مؤتمراتها الحركية مرة كل ثلاث سنوات بعد إجراء الانتخابات التمهيدية لكل من الشعب والمناطق والأقاليم، ويتم انتخاب قيادة للفرع من مسؤول ونائب وأمانة سر من ثلاثة أشخاص، ولجنة مراقبة من 7 أشخاص يتم انتخابهم من مؤتمر الفرع الذي يمثل فيه أعضاء لجان الأقاليم، وكفاءات حركية وفق ضوابط وشروط محددة على أن يختار مؤتمر الفرع ممثلين الفرع للمؤتمر العام للحركة الذي يعقد مرة كل ستة سنوات على أكثر تقدير، على أن يناقش المؤتمر العام تقارير الأفرع وبرامجها، ويقيم أداء الأفرع خلال السنوات الماضية، ويحدد البرنامج السياسي والنضالي للمرحلة المقبلة، وينتخب اللجنة المركزية والمجلس الثوري ولجنة مراقبة عامة تشرف على

(1) كيالي، ماجد: **لكيلا تحول مؤتمر حركة فتح السابع لمجرد احتفالية**، (جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ 2016/11/22م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/cKYkRY

لجان الرقابة الحركية في الأفرع التي يجب أن تقدم تقارير شهرية للأطر القيادية في الحركة عن أداء الحركة على كافة المستويات.

ثالثاً: أزمة العضوية في حركة فتح

تبدو أزمة العضوية في حركة فتح أكثر وضوحاً وأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن خاصةً في ظل تشعب الحركة واتساعها، وعدم قيام الحركة بعمل حصر كامل وشامل للعضوية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية بما يضمن حصر كل أعضاء الحركة حسب الشروط واللوائح المنصوص عليها في النظام الأساسي.

والعضوية في حركة فتح تعني الالتزام والتفاعل مع الحركة، والتقيد بتعليماتها وتنفيذ أوامرها، كما تعني الاقتناع الواعي بخطط الحركة، واستراتيجيتها وطبيعتها وأسلوبها، بما يضمن تعبئة الجماهير وإقناعها بخط الثورة والحركة[1]. ويحدد الباب الثالث من النظام الأساسي لحركة فتح العضوية وأنواعها وشروط اكتسابها وحقوقها واجباتها واستمرارها، وتعتبر الحركة في المادة (33) العضوية في الحركة حق لكل فلسطيني أو عربي تتوفر فيه شروط العضوية، على أن يؤمن بتحرير فلسطين، ويلتزم التزاماً تاماً بالنظام الأساسي للحركة وببرنامجها السياسي وبكل لوائحها وقراراتها السياسية والتنظيمية، ويجوز منح العضوية لصديق قرر الالتزام بالحركة ويتم ذلك بقرار من اللجنة المركزية.

وتحدد المادة (34) أنواع العضوية في حركة فتح بثلاث أنواع: أ- عضو عامل: وهي نوعان مدني وعسكري- والعضو العامل المدني، وهو العضو الذي اجتاز فترة التجربة المحددة للعضو النصير وتثبيت عضويته عاملاً في الحركة بموجب قرار من لجنة الإقليم أو بترشيح من الأطر التنظيمية القيادية في الأجهزة المركزية وبموافقة مكتب التعبئة والتنظيم، أما أعضاء الحركة العسكريون المثبتة عضويتهم في السجلات النضالية للحركة يتم تأطيرهم في أطر تنظيمية خاصة (بقوات العاصفة الجناح المسلح لحركة فتح) وفقاً للائحة حركية خاصة تقدمها اللجنة المركزية ويقرها المجلس الثوري. ب- عضو ناظم: وهو العضو الذي يكتسب عضويته بقرار من اللجنة المركزية مباشرة ولا يتدرج في المراتب التنظيمية، وفي حال تحوله إلى عضو عامل لا يجوز أن تبدأ مرتبته بما يزيد عن لجنة إقليم. جـ- عضو نصير: وهو العضو المرشح للانضمام إلى صفوف الحركة وتخضع عملية ترشيحه للشروط التالية: أ- أن تنطبق عليه شروط العضوية المنصوص عليها في المادة (35) من هذا النظام

(1) عدوان، عصام، **حركة فتح من 1958- 1968م**، (مكتبة مدبولي، القاهرة 2010 م)، ص161.

باستثناء الفقرة (ز) المتعلقة بالقسم. ب- أن تتم تزكيته من قبل عضوين مضى على عضويتهما العاملة في الحركة مدة لا تقل عن عام. ج- أن يجتاز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر يستوعب خلالها المنطلقات النظرية للحركة، ويؤدي بحماس ما يعهد إليه من مهام وواجبات نضالية، ولا تقل بالنسبة للذين يقضون فترة التجربة والإعداد في قوات العاصفة.

وتحدد حركة فتح شروط العضوية في المادة (35) يشترط قبول الأعضاء في حركة فتح: 1- ألا يقل عمره عن سبعة عشر عاماً، أما الأشبال والزهرات والفتوة تنظم عضويتهم لوائح خاصة. ب- أن يتمتع بسمعة طيبة ووطنية صادقة. ج – أن يحترم الشعب وتقاليده الأصيلة، ويعمل على خدمة الجماهير ويحافظ على مصالحها ويصون أمنها. د – أن يكون مستقلاً غير ملتزم بعضوية تنظيم أو حزب آخر. هـ – أن تكون لديه مؤهلات قيادية ويتمتع بحد مقبول من الوعي والقدرة على تحمل المسؤولية وصاحب شخصية محببة لإخوانه وللجماهير، وأن يكون لديه الاستعداد الكافي للبذل والتضحية ونكران الذات، وأن يقسم اليمين التالي: قسم الإخلاص لفلسطين (أقسم بالله العظيم * أقسم بشرفي ومعتقداتي *أقسم أن أكون مخلصاً لفلسطين *وأن أعمل على تحريرها باذلاً كل ما أستطيع *وأقسم ألا أبوح بسرية حركة فتح *وما أعرف من أمورها* هذا قسم حر *والله على ما أقول شهيد)

ولكن رغم أهمية هذه القواعد والشروط التي تنظيم العضوية والحقوق الواجبات التي تترتب عليها الحركة إلا أن العضوية في حركة فتح أصبحت مشكلة تعاني منها الحركة على كافة المستويات، وباتت هذه الأزمة تنعكس بشكل سلبي على العمل التنظيمي، لأن معظم أبناء الحركة وكوادرها هم خارج الإطار التنظيمي، وأغلبهم لم يعبي ذاتية أبداً، وخارج الهيكلية التنظيمية، فالتنظيم أصبح مجرد جهاز من أجهزة الحركة الواسعة والمتشعبة، ومعظم أبناء الحركة خارج الإطار التنظيمي.

لقد تركت أزمة العضوية في حركة فتح أثاراً سلبية على أرض الواقع لا تخطئها عين الناظر، فباستقراء واستقصاء واقع القاعدة الفتحاوية نجد أن الأزمة تبدو واضحة على صعيد العمل التنظيمي، كما أنها تبدو بصورة أوضح على صعيد حقوق العضو وواجباته، حيث أفرزت أزمة العضوية ضعف المشاركة التنظيمية، والكثير من السلبيات على صعيد العمل التنظيمي، والتي يمكن رصد أهم مظاهرها في الاختلال في شرائح القاعدة الفتحاوية، بالإضافة إلى النزعة الفردية في التنظيم الفتحاوي، فكل هذا الخلل أوجد شرائح في القاعدة الفتحاوية لا ترغب في أن تشارك بشكل فعلي في العمل التنظيمي،

ولا تنتمي للحركة بصورة رسمية مما أدى لاتساع دائرة أعضاء الشريحة المعبرة عن عدم الاهتمام بالعمل التنظيمي، في مقابل ضيق، وتقلص دائرة أعضاء الشرائح المعبرة عن الاهتمام بالمشاركة مما أدى لبروز المشاركة الشكلية والموسمية في الحياة التنظيمية داخل حركة فتح [1].

رغم إن الحركة قد شرعت في العام 2005م، قبيل الانتخابات التشريعية بتنظيم حملة ضخمة هي الأولى في تاريخها منذ تأسيسها من أجل حصر العضوية للتنظيم في جميع المناطق داخل فلسطين، وكان يشرف على اللجنة التي انبثقت من المجلس الثوري عضو اللجنة المركزية السابق اللواء "عثمان أبو غربية" وبعضوية العديد من القادة والمخضرمين في الحركة، وجاءت هذه الحملة بالتزامن مع حالة عالية جداً من التوتر والخلاف التنافسي بين حركتي فتح وحماس على كسب قلب الناخبين وما يتخلله من محاولات رص الصفوف واستخراج الطاقات الكامنة، وفي هذا الإطار نشرت فتح في وسائل الإعلام المحلية إعلانات صادرة عن مفوضية التعبئة والتنظيم تعلن فيه عن فتح باب التسجيل لأبناء وبنات الحركة عبر تعبئة استمارة حصر العضوية التي وزعت على أمناء سر المواقع التنظيمية لتوزيعها على أعضاء الحركة لتعبئتها، وكذلك كل من يريد الانتساب للحركة حديثاً[2].

إلا أن هذا العمل لم يستكمل ولم يؤدي لحصر العضوية بشكل كامل نظراً للتحديات التي واجهت الحركة في ذلك الوقت، وأصبح من الضروري على الحركة القيام بعمل حصر جدي للعضوية فيها يساهم هذا الحصر لمعرفة الحركة عناصرها وكوادرها بشكل صحيح على أن تقوم بتسكين هذه العناصر والكوادر في الجسم التنظيمي، وتصنيفهم حسب شروط العضوية، وهذا الأمر يتطلب توسيع البنى التنظيمية بما يضمن استيعاب الكم الهائل من العناصر المنتمية للحركة في داخل اطار والجسم التنظيمي؛ بهدف تقوية الإطار ومده بعناصر ذات خبرة بما يضمن ضبط العمل التنظيمي، وعدم السماح بتواجد عناصر خارج اطار الأطر الرسمية بما يضمن تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة في حالة وجود تجاوزات.

فأزمة العضوية في حركة فتح أصبحت تتطلب حلول سريعة خارج نطاق التفكير النمطي عبر طرح حلول عملية لأزمة ضعف البنى والهياكل التنظيمي بما يضمن دمج كامل

(1) النجار، رمزي: **أزمة المشاركة التنظيمية في حركة فتح**، (موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2013/12/2م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/SoUEx8

(2) تقرير إخباري، بعنوان: **لأول مرة في تاريخها حركة فتح تبدأ بحصر العضوية**، (وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2005/5/19م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/zMgSpz

وشامل للأعضاء والكوادر في الحركة بعد إجراء حصر شامل للعضوية في الحركة، والخروج بقاعدة بيانات صحيحة وواضحة تضم كل أنباء وكوادر الحركة، وهذا الأمر قد يؤدي من جانب لتوسيع المشاركة التنظيمية بشكل كبير وتعزيز النهج الديمقراطي- كما قال الرئيس محمود عباس خلال كلمته في المؤتمر السابع- ، ومن جانب آخر لن يسمح لبعض المتنفذين في التنظيم بتركيب المؤتمرات الحركية بما يخدم مصالحهم الشخصية والفئوية الأمر الذي سنعكس بشكل إيجابي على العمل التنظيمي في حركة فتح والحركة الوطنية بشكل عام.

رابعاً: أزمة الكادر العسكري

خلال الفترة الأخيرة ظهرت في حركة فتح أزمة جديدة تتعلق بعدم السماح للكادر العسكري بالترشح وتولي مناصب تنظيمية داخل الحركة - إلا فئة قليلة- ظهرت هذه الأزمة نتيجة صدور قرار من اللجنة المركزية لحركة فتح بإبعاد العسكريين من أبناء الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية عن الجسم التنظيمي للحركة ؛ بهدف إفساح المجال أمام عناصر جديدة أكثر تفرغاً لتولي المهام التنظيمية رغم أن حركة فتح تميزت عن باقي الفصائل الفلسطينية وحركات التحرر الوطني في العالم بأنها أعلنت عن نفسها عبر عمل عسكري نوعي ومميز وليس عبر مؤتمر صحفي أو بيان سياسي، واستمدت هيبتها وامتدادها الجماهيري من خلال عملها الفدائي والعسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتمّيز قائدها ومؤسسها الرئيس الشهيد أبو عمار رحمه الله ببزته العسكرية التي لم يخلعها طوال حياته تعبيراً على أن فتح حركة عسكرية وفي حالة ثورة دائمة حتي تحرير القدس الشريف، وهذا ما جعلها تثير شغف الأجيال المتعاقبة.

لقد ظهرت هذه الأزمة نتيجة التسارع في إلحاق الكادر الحركي والتحاقه بقوى الأمن الفلسطينية الرسمية، وهجر الحركة والتنظيم الذي ضاع في دهاليز الوزارات المدنية بين الوزراء والوكلاء والمدراء، والمفاوضات والمسئوليات والإعلام بعيداً عن برنامج أو خطة مدروسة لتقوية الحركة بالسلطة أو لتقوية السلطة بالحركة، وقد استفاق بعض من الكادر ممن سمحت لهم علاقاتهم ونفوذهم مبكراً في العام 1996م فعادوا إلى مواقعهم التنظيمية من خلال انتقالهم للعمل في المؤسسة المدنية الرسمية، وليس خافياً أن كافة أمناء سر الأقاليم في قطاع غزة والضفة الغربية وأعضاء لجان الأقاليم والمناطق والشعب والحركية العليا عاد بعض منهم بعد ما التحقوا بالأجهزة الأمنية الفلسطينية بعد توقيع

اتفاق أوسلو وتكوين السلطة الفلسطينية، وقد عاد بعض منهم من استطاع عبر الانتقال للعمل في المؤسسة المدنية وبقي الجزء الأكبر يعاني حالة الاغتراب التنظيمي، حيث أصدرت مجالس الوزراء التي قادتها فتح، ووزراء الداخلية الفتحاويين وهم أعضاء لجنة مركزية قرارات وتعاميم تحظر على منتسبي الأجهزة الأمنية، النشاطات الحزبية والسياسية والتنظيمية واتبعتها قيادة الحركة بحرمان أعضاء الأجهزة الأمنية الفلسطينية من حق الترشيح والانتخاب في المؤتمرات الحركية والأقاليم[1].

وترتب على هذه القرار مشكلة تتعلق بخروج عدد كبير من أصحاب الكفاءات من العمل التنظيمي، وتصدر المشهد عدد من الكوادر أقل قدرة على تحمل المهام التنظيمية، ففي آخر انتخابات داخلية جرت لأطر الحركة والتي تم فيها استبعاد الكادر العسكري أفرزت لجان اغلبها ضعيف بل ضعيف جداً، وفي مناطق عدة جرى تكليف وانتخاب أشخاص غير ذي صلة بالإطار التنظيمي مطلقاً ولكن فقط لملء الفراغ، لأن أغلب أبناء حركة فتح تم تفريغهم على أجهزة عسكرية وأمنية، وبالتالي لا يصلحون لتولي مهام ومناصب تنظيمية حسب هذا القرار مما يضع ألف علامة استفهام حول هذا القرار[2].

وهناك من يرى من "أبناء الحركة" أن فصل الموظفين العسكريين ومنعهم من المشاركة في الإطار التنظيمي يعد بمثابة جريمة كبري بحق حركة فتح، فالحركة لازالت وستبقي حركة تحرر وطني وحاملة المشروع الوطني التحرري، وليس حزب سياسي أو كتلة برلمانية، وسيبقي شعار فتح أيادي تمتشق البندقية وخارطة فلسطين وقنبلة[3].

وجاء قرار قيادة الحركة باستبعاد الكادر الذي هاجر أو هجر للأجهزة الأمنية من الأطر الحركية باعتماد قرارات وزارة الداخلية، في حظر النشاط الحزبي والسياسي لأعضاء الأجهزة الأمنية، وتشكيل مكتب حركي عسكري يهتم بأطر العسكريين من أبناء الحركة، إلا أن الحركة واجهت المشكلة الناجمة عن استبعاد الكادر الحركي من الأطر التنظيمية التي تربى بها حركيا وساهم في تأسيسها لسنوات طويلة عندما بدأت الحركة بحصر العضوية وتقيم الأعضاء بمراتب تنظيمية، وعقد المؤتمرات الحركية في الشعب والمناطق، حيث تذمر الكادر الحركي في المؤسسة الأمنية من ذلك، وعاد لينخرط في المؤتمرات الحركية، وفي

---

(1) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية، دو افعها –أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، (مؤتمر حركة فتح بين التحديات والواقع، رام الله 2007 م)، ص 12.

(2)أبو لاشين، سامي: **قرار فصل العسكر عن التنظيم خطيئة تنظيمية**، (موقع دنيا الوطن)، على الرابط التالي: https://goo.gl/CUn5V9

(3) سلامة، حازم: **انتخابات على المقاس وبدون عسكر**، (وكالة نبأ الإخبارية)، على الرابط التالي: https://goo.gl/zRaXn1

بعض المناطق عمل على تعطيلها، أو عدم التشجيع لها مما أعاقها في بعض المناطق وذلك بسبب شطبه منها[1].

وهنا أصبح لزاماً على الحركة العمل على التوفيق بين عقلية الثورة وعقلية السلطة، ومتطلبات العمل الأمني ومتطلبات العمل التنظيمي الحركي، وحل هذه الأزمة التي تراوح مكانها منذ فترة لأن الحركة غير قادرة على وضع حد لحالة الانفصام، والخلط الفج بين أدوات الثورة والتحرر الوطني وبين نظام الحكم، وحماية النظام السياسي بأدوات وبرامج وعقلية ثورية، فظل الصدام قائماً بين عقيدة الحركة النضالية والتي لم تتغير في النظام الأساسي للحركة، وبين عقيدة النظام العام والأمن الرسمي المكبل بالاتفاقات والتفاهمات بين السلطة والعدو المحتل.

وهنا يتوجب على الحركة العمل على إنهاء هذا الخلل عبر صدور قرار من اللجنة المركزية أو الهيئات العليا لحركة فتح، يسمح بموجبه لكل الكادر الفتحاوي المشاركة في الانتخابات والأطر الحركية بما فيه الكادر العسكري بما يساهم في بتعزيز الحياة الديمقراطية داخل الحركة، ويرفع الغبن عن الكادر العسكري خاصةً في قطاع الذي أصبح الجميع فيه شبه مدني بعد الانقسام؛ الأمر الذي يمكن أن يغزى الحركة بالكثير والكثير من الكوادر التنظيمية ذات الخبرة والكفاءة والتجربة الكبيرة في العمل الجماهيري والتنظيمي ما قد ينعكس بشكل إيجابي على حركة فتح، ويمنع ظاهرة تركيب المؤتمرات والشعب بما يخدم فئة قليلة، ويمنع التفرد بالقرار ويسمع بتوسيع الإطار التنظيمي.

(1) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية، دو افعها –أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، (مؤتمر حركة فتح بين التحديات والواقع، رام الله 2007 م)، ص 15.

مؤسسات وآليات صنع القرار في حركة فتح
وعلاقاتها بالأزمة

البنية التنظيمية في التنظيمات والأحزاب السياسية لها بالغ التأثير في هذه المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى تمتع القادة في هذا النمط من المؤسسات بقدر كبير من الحرية، كما أن معرفتنا بخصائص البناء التنظيمي في هذه التنظيمات تساعدنا على تحقيق فهم أفضل لما يصدر عن القادة من سلوك وقرارات، وتتسم التنظيمات ذات النمط التقليدي في البناء التنظيمي بطريقة رسمية بتحديد الأدوار التي يقوم بها الأفراد الذين ينتمون إليها، فهذه التنظيمات ترفض أي تجاوز لقواعد العمل والأدوار المرسومة مما يجعلها مستقرة ومقاومة للتغير، ولهذا فإن الأعمال والمكانة والسلطة تميل إلى أن تكون محددة بدقة في التنظيمات التقليدية، وهذا يعني إن قسماً كبيراً من سلوك العمل مقنن ضمن إطار من الإرشادات والمعايير المحددة سلفاً[1].

تعتمد حركة فتح على مفهوم القيادة الجماعية في إدارة شؤون التنظيم من الداخل، وتقصد الحركة بمفهوم القيادة الجماعية وجود مؤسسات قيادية مؤلفة من هيئات مختلفة لأعمال القيادة التشريعية والاستشارية والتنفيذية تتشكل من مجموعة أعضاء يتساوون في الحقوق والوجبات، وتؤخذ في داخلها القرارات –بموجب أغلبية محددة وفقاً للأصول المرعية[2]، وينظم النظام الأساسي لحركة فتح عملية اتخاذ القرار والعمليات المتعلقة بذلك مثل المناقشة وحق المشاركة وانتخاب الهيئات القيادية، وممارسة القيادة الجماعية، وتقيد الأقلية برأي الأكثرية مع حقها في ممارسة النقد والنقد الذاتي ضمن الأطر التنظيمية. وقد نص هيكل البناء الثوري على مبدأ القيادة الجماعية للحركة، واعتبره ملزم للفرد وفي نفس الوقت أكّد على استمزاج آراء القاعدة فيما يصدر عن القيادة من قرارات، ويكون الاستمزاج عن طريق الهرم التنظيمي على أن تلتزم القيادة بآراء القاعدة إذا أقرتها الأغلبية في اللجنة المركزية، وتمارس المستويات التنظيمية حرية الرأي والتعبير في مجال البناء والعمل، ويتحدد الرأي بأغلبية الأصوات ويصبح بذلك ملزماً للمستوى التنظيمي[3].

(1)السدح، على مفلح: **البناء الوظيفي في الأحزاب السياسية العربية**، (منتديات الوحدة العربية)، على الرابط التالي:https://goo.gl/wFnvtn

(2) أبو غربية، عثمان: **التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا**، (بدون دار نشر ولا سنة طباعة)، ص96.

(3) **حركة فتح، هيكل البناء الثوري**، ص43.

رغم أهمية هذه القواعد إلا أنها ظلت حبراً على ورق، ولم يتم العمل بها وفق الأصول التنظيمية، فقد يتم اللجوء للنظام الأساسي وقواعد الحقوق والوجبات في حالات نادرة، ويتم تطبيق النظام الأساسي على العضو الضعيف فقط، فالحركة تحولت لنظام رئاسي تدار من الأعلى وفق رؤية القيادة السياسية، فلا يتم استمزاج رأي القواعد الدنيا أو الوسطى في أهم القرارات السياسية أو التنظيمية، ولا يتم تقديم لقاءات دورية بين القواعد والقيادات العليا، مما أثر على مستوى الاتصال والتواصل بين قواعد الحركة وقياداتها، وهذا ما حصل خلال المحطات الكبرى والمنعطفات الحرجة خاصةً بعد تبني التسوية السلمية والتوقيع على اتفاق أوسلو.

وكان من الضروري أن تستمر فتح في اعتماد مبدأ الديمقراطية المركزية أساساً لعملها التنظيمي في إدارة التنظيم واتخاذ القرارات طالما لا تزال حركة فتح حركة مقاومة وليست حزب سياسي يسعى فقط للوصول للسلطة، ورغم ما جرى خلال المؤتمر السادس للحركة من إقرار الديمقراطية المركزية إلا أن النتائج كانت مغلوطة، فقد تم تطبيق هذا المبدأ على المؤتمر فقط، وبعد المؤتمر تحولت الحركة بصورة غير رسمية نحو الديمقراطية والواسعة في مجال البناء التنظيمي والعمل القاعدي على حساب الديمقراطية المركزية بسبب الترهل في العمل التنظيمي؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي لتحول الحركة نحو حزب سياسي على حساب ماهية الحركة، كحركة تحرر وطني، فالحركة تعاني الآن من إشكالية عدم تطبيق الديمقراطية المركزية بشكل صحيح، فهذا المبدأ يتم تطبيقه فقط على القرارات التي تصدر من الأطر القيادية رغم أن القاعدة لا تلتزم بهذه القرارات في أغلب الأحوال، وهذا التناقض في تطبيق المركزية الديمقراطية على مستوى القيادة والقاعدة قلب معادلة المبدأ مما أوجد انحلال تنظيمي، وأضعف قدرة الحركة على السيطرة على الكادر الفتحاوي.[1]

والحديث عن آليه اتخاذ القرار في حركة فتح يقودنا بالضرورة للحديث عن هيكلية الحركة، والطريقة التي يتم فيها اتخاذ القرار، وذلك حتى نكون أقدر على تحديد المسؤوليات ونوضح الخلل في آليه اتخاذ القرار وعلى أي مؤسسة يقع الخلل، وبحسب الهيكلية الداخلية للحركة فإن مؤسسات صناعة القرار في حركة فتح تتكون من:

أولاً: المؤتمر العام

(1) نصار، وليم، (اللواء وليم مسؤول لجنة التنظيم والنظام الأساسي في المؤتمر السادس) **قراءة في النظام الأساسي لحركة فتح**، (مجلة سياسات، العدد العاشر، معهد السياسات العامة، رام الله، 2009م)، ص 43:42.

يعتبر المؤتمر العام السلطة العليا في حركة فتح الذي ينعقد مرة كل خمسة أعوام، وتنبع أهمية المؤتمر من كونه أعلى سلطة تشريعيّة في الحركة الذي يقرّ القوانين والأنظمة واللوائح الحركيّة والبرامج السياسيّة، ويناقش تقارير اللجنة المركزيّة وقراراتها السابقة، إضافة إلى أنّه ينتخب لجان الحركة التنفيذيّة، وعلى رأسها المجلس الثوريّ (الذي يتابع تنفيذ قرارات المؤتمر العام، ويراقب عمل الأجهزة الحركية، ويناقش قرارات وأعمال اللجنة المركزية)، وهو الحلقة الوسيطة بين المؤتمر العامّ وبين اللجنة المركزيّة التي تنتخب أيضاً من قبل المؤتمر، وهي أعلى سلطة تنفيذيّة في الحركة.

ومن المفترض أن ينعقد المؤتمر العام مرة كل خمسة سنوات بدعوة من اللجنة المركزية، أو نصف أعضاء المجلس الثوري، ويضم المؤتمر: أعضاء المجلس الثوري واللجنة المركزية، وممثلي الأقاليم، وأعضاء المجلس العسكري، وكفاءات حركية، وعدد من العاملين في أجهزة الحركة في الاتحادات العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم أضيف إليه: ممثلين الأقاليم التي لا تسمح ظروفها بعقد مؤتمراتها، ومعتمدو الأقاليم، وكوادر من فتح العاملين في منظمة التحرير الفلسطينية، وقوات العاصفة، وللمؤتمر كل الصلاحيات في حالة انعقاده.[1]

مهام ومسؤوليات المؤتمر العام:

1. مناقشة تقارير اللجنة المركزية وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية.
2. إقرار النظام الأساسي وإجراء تعديل عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين.
3. إقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية والعسكرية والخطط العسكرية.
4. انتخاب أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة.
5. انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة الحركية، ورئيس لجنة الرقابة المالية وحماية العضوية.
6. حجب الثقة عن أي عضو أو أكثر من اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين في الجلسة.

أزمة حركة فتح أو إشكاليتها أن المؤتمر العام في الحركة تحول لتجمع انتخابي، فخلال أيام المؤتمر يتم التركيز على التحالفات الانتخابية، والقوائم الانتخابية، -في إطار ديمقراطية غابة البنادق- خاصة إن الفرصة في حركة فتح أصبحت شبه مستحيلة، وهنا

(1) عدوان، عصام: **حركة فتح من1969/1983م**، (مكتبة متبولي، القاهرة 2010م)، ص45.

لأبد أن تدرك فتح أنه ليس المهم عقد المؤتمر كمؤسسة تنظيمية لها سلطات عليا في الحركة فقط، بل يجب على فتح أن تدرك، أنه ليس المهم عقد المؤتمر، بل أن تعمل على تحقيق المطلوب من المؤتمر بطريقة جيدة، حيث إن النظر للمؤتمر على أنه مجمع انتخابي يقوم الأعضاء فيه بانتخاب هيئات قيادية جديدة، على أهمية ذلك، ليس إلا قصر نظر، وعدم فهم للسياقات الأوسع التي جعلت من عقد المؤتمر ضرورة وطنية وحاجة فتحاوية، فالمؤتمر ليس مجمعاً انتخابياً ولا يجب أن يكون همُّ أعضائه عملية الاقتراع، ولا يجب أن يتركز الذهاب للمؤتمر والحصول على عضويته على الترشح والترشيح، حيث أن المهام المطلوبة من أعضائه لا بد أن تتجاوز ذلك، وهي أكبر منه بكثير [1].

أحدة من أهم متطلبات المؤتمر هي وضع سياسات للحركة ومراجعة برامجها السابقة والنظر بتأمل للمنجزات وربما العثرات التي تمت خلال السنوات بين المؤتمرين، والخروج من حالة التشخيص إلى رسم السياسات التنظيمية والحركية والوطنية القادرة على الاستجابة للتحديات، ووضع البرامج التي تقفز بالحركة وبالحالة الوطنية إلى بر الأمان. من المؤكد أن مؤتمراً يكون مؤتمر برامج وخطط وسياسات سيكون أنفع لحركة فتح أكثر من مجرد كونه مجمعاً انتخابياً، إذ إنه لو كان القصد أن يذهب الأعضاء للانتخاب فقط، ولو كانت هذه غايتهم لكان يمكن تدبر ترتيب هذه العملية بعشرات الطرق الأخرى ولن تكون "فتح" بحاجة لتجميع أعضاء مؤتمرها من كل بقاع الأرض حتى يجلسوا تحت سقف واحد ويتفاعلون ويتناقشون ويصوغون أوراق المؤتمر [2].

وعقدت حركة فتح على مدار تاريخ تطورها عدد محدود من المؤتمرات الحركية، حيث لعبت التطورات الداخلية والعربية والدولية دور مؤثر في عدم عقد المؤتمر العام لحركة بشكل منتظم مما أثر على الحركة وفكرها وخلق مجموعة من الأزمات الداخلية نتيجة عدم معالجة هذه الأزمات التي تعرضت له الحركة عبر المؤتمر، وجاءت مؤتمر حركة فتح على النحو التالي:

- **المؤتمر الأول**

1() أبو سيف، عاطف: **فتح ذاهبون إلى المؤتمر**، (جريدة الأيام الفلسطينية، بتاريخ 2016/11/14 م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/rU5n56

(2)أبو سيف، عاطف: **فتح ذاهبون إلى المؤتمر**، المرجع السابق.

هناك اختلاف في الآراء حول تاريخ عقد المؤتمر الأول حيث يرى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح "سليم الزعنون" أن المؤتمر الأول عقُدَ في صيف عام 1964 في دمشق، واختلفت الآراء فيه، حول موعد الانطلاقة، فقد كان الأخ أبو عمار يُصرُّ على أن تكون في 1965/1/1م، بينما رأي عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان أنّ الاستعدادات غير كاملة والظروف غير مواتية لإعلان الانطلاقة، وبدأ الخلاف يدبُّ بين الجانبين، وانتقل بشدة إلى اجتماعات اللجنة المركزية في الكويت[1]. بينما يشير آخرون إلى أن الاجتماع الذي عقد بعد النكسة في12 حزيران 1967 في دمشق، وحضره 35 كادراً من الحركة كان بمثابة المؤتمر الأول، حيث دعا المؤتمرون إلى استمرار العمليات العسكرية وحرب العصابات، باستثناء قلة من أعضاء اللجنة المركزية العليا التي تواجدت بين الكويت ودمشق، ووضعت خطة تهدف إلى تحضير العمل العسكري والمقاومة المدنية ولكسب الحكومات العربية والدعم المادي وإقامة إذاعة فلسطينية، وتم تكليف اللجان لإدارة الشؤون العسكرية والتنظيمية. وشكلت اللجنة المركزية الجديدة التي كلف فيها ياسر عرفات وآخرين ببناء قواعد عسكرية سرية في الأراضي المحتلة. وفي 1967/8/28 أعلنت فتح انطلاقتها الثانية[2].

- **المؤتمر الثاني**

عُقد المؤتمر الثاني لحركة فتح في الزبداني بسورية في حزيران عام 1968، وتقرر بالإجماع اختيار ثلاثة أعضاء كنواة للجنة المركزية، وهم: أبو عمار، وأبو جهاد، وأبو علي إياد، وترك لهم استكمال عضوية اللجنة المركزية فأضفوا إلى جبنهم أبو إياد، وأبو صبري وآخرين، وبرزت في المؤتمر الدعوة لإحياء إطار المجلس الثوري المنصوص عليه في "هيكل البناء الثوري" لمراقبة عمل اللجنة المركزية العليا[3].

- **المؤتمر الثالث**

عُقد المؤتمر العام الثالث لحركة فتح في سورية عام 1971م ، وفيه رُفضت نظرية" التفجير المتسلسل للأحداث التي تعني أننا إذا نجحنا في تفجير الأحوال عسكرياً في

(1) الزعنون، سليم: **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب)**، (الأهلية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان2013م)، ص133.

(2)الصفدي، نافذ، **مؤتمرات حركة فتح منذ انطلاقتها حتى الآن**، (موقع دنيا الوطن، بتاريخ 2010-12-03)،على الرابط التالي: https://goo.gl/EDW3zA.

(3) الناطور، محمود،" اللواء أبو الطيب"، **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، (الأهلية للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان 2014م)، ص388.

أحد البلدان المجاورة للأرض المحتلة فإن هذا التفجير سوف ينتقل إلى باقي الدول المجاورة عن طريق التسلسل" التي قدمها الأخ علي الحسن عضو لجنة إقليم الكويت، وفي هذا المؤتمر تم اعتماد مبدأ الانتخابات لأعضاء اللجنة المركزية، ونجح في عضوية اللجنة المركزية الأخوة: ياسر عرفات "أبو عمار"، صلاح خلف "أبو إياد"، خليل الوزير "أبو جهاد"، فاروق القدومي أبو اللطف، أبو يوسف النجار، محمود عباس "أبو مازن"، ونمر صالح "أبو صالح"، كمال عدوان، وخالد الحسن "أبو السعيد"، وبالتعيين الأخوة أبو ماهر غنيم، وهايل عبد الحميد "أبو الهول"[1].

وقام المؤتمر الثالث بعمل مراجعة لمسيرة الحركة منذ المؤتمر الثاني الذي انعقد عام 1968 وقد رأى المؤتمر أن الحركة قد حققت بعض الأهداف ومنها، نمو حجم التنظيم وانتشاره في جميع أنحاء العالم، واتساع حجم قوات العاصفة وانتشار عملياتها في كامل الأرض المحتلة بالإضافة إلى وجودها الفعال على جبهات المواجهة في الأردن وسوريا ولبنان واتساع أثرها داخل الوجود الصهيوني بحيث أصبحت تشكل المشكلة الأولى والأساسية للعدو الإسرائيلي، وبروز حركة فتح عالمياً كواحدة من أبرز حركات التحرر في النصف الثاني من القرن العشرين، وظهور الشخصية الفلسطينية واستقلاليتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني في المجال العربي والدولي إلا أنه بالإضافة إلى تحقيق هذه الإيجابيات الهامة فقد وقعت الحركة في عدة أخطاء كبيرة سببت فقدان الكثير من الإيجابيات التي تحققت، و تمثلت هذه السلبيات في[2]:

أولاً: أدى النمو المتسارع في حجم التنظيم إلى أصابته بالترهل خاصةً بعد معركة الكرامة، وأدى غياب النظام الداخلي للتنظيم لآثار خطيرة على دور التنظيم مما أفقده القدرة على التصدي بشكل أكثر حسماً للمؤامرات التي واجهتها الثورة.

ثانياً: على الرغم من الدور الهام الذي لعبته قوات المليشيا الشعبية خاصةً في الأردن فقد أدت مجموعة الممارسات الخاطئة إلى عدم قدرتها على القيام بمهماتها على الوجه الأكمل ومن هذه الممارسات عدم تعزيز المليشيا بالسلاح الكافي واللازم، انخفاض مستوى التثقيف

(1) الزعنون، سليم: **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب)**، (الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان2013م)، ص135.

(2) **القرارات السياسية للمؤتمر العام الثالث لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، (موقع فتح أون لاين)، على الرابط التالي: https://goo.gl/qu4eoE

الثوري بين عناصر المليشيا، وعدم وقف الممارسات الخاطئة لعدد من عناصر المليشيا لغياب المحاسبة الرادعة بصورة عامة.

فهذه المراجعة النقدية التي قامت بها حركة فتح خلال المؤتمر الثالث، أصبحت الحركة في أمس الحاجة للقيام بمراجعة مثلها خلال الوقت الراهن، بحيث تحدد الحركة عوامل القوة والضعف، وتحدد الأزمات والإشكاليات سواء في الفكر أو في الممارسة أو الهيكلية؛ بهدف استنهاض الحركة التي تعتبر العمود الفقري للمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية، فالحركة رغم كل ما تعانيه من إشكاليات مازال الشعب الفلسطيني يعول عليها في المقام الأول للحصول على حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، مما يتطلب من حركة فتح أن تكون على قدر هذه المسؤولية الجماهيرية.

- **المؤتمر الرابع**

عُقد المؤتمر العام الرابع لحركة فتح في سورية عام 1980م، وفيه اشتدت معارضة التيار "اليسار الديمقراطي" داخل حركة فتح بزعامة نمر صالح" أبو صالح" وماجد أبو شرار، وسميح أبو كويك، وأبو داوود، ومنير شفيق، فقد جرى انتخاب خمسة أعضاء أضيفوا إلى اللجنة المركزية هم: هاني الحسن، وماجد أبو شرار، وسميح أبو كويك "قدري"، ورفيق النتشة، وسعد صايل[1]. وجاء انعقاد المؤتمر الرابع للحركة، في ظل ظروف داخلية وإقليمية متأزمة بعد تصاعد التهديدات الإسرائيلية بضرب البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وفي ظل تنامي مد التيار اليساري في حركة فتح، وقناعته بقدرته الذاتية واستناده للحائط السوري والمعارضة الفلسطينية[2]. وصدر عن المؤتمر الخامس برنامج سياسي كان أهم ملامحه: العمل على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على كافة المستويات داخل وخارج الأرض الفلسطينية بما يكفل التصعيد المستمر لكافة أنواع النضال الفلسطيني، وتطوير مشاركة الحركة بثقل أساسي في منظمة التحرير الفلسطينية لضمان فعاليتها بما يكفل تطوير لوائحها وأجهزتها على نحو من الاستقلالية في كافة مؤسساتها، وتصعيد الكفاح المسلح داخل الأرض المحتلة وعبر كافة خطوط المواجهة مع العدو الإسرائيلي، ومضاعفة الاهتمام بتنظيم شعبنا في كل أماكن تواجده، وتوسيع إطار عمل المنظمات والاتحادات الشعبية والمهنية وحماية وجوده المؤقت

(1) الزعنون، سليم: **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون**، مرجع سابق، ص 135.

(2) الناطور، محمود: **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، مرجع سابق، ص388.

في هذه الأماكن ومنع اضطهاده واستقلاله أو تذويبه. ودعا المؤتمر إلى تطوير الجوانب الإيجابية في مواقف الدول العربية نحو قرارات الشرعية الدولية بشرط ألا يتأثر بذلك أمن الكفاح المسلح واستمرار تصاعده.

- **المؤتمر الخامس**

عُقد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح في تونس عام 1989م، وهو المؤتمر الذي كان متحمساً لعقده الشهيد خليل الوزير "أبو جهاد" بدعم من الأخوين صلاح خلف "أبو إياد"، وفاروق القدومي "أبو اللطف"، وكان يشاع أن أبو جهاد على خلاف مع أبو عمار، وأن هذا المؤتمر سيشهد تصفية حسابات تنهي بينهما ثلاثين عاماً من الرفاقية، والتي بدأت عام 1958م. ولكنّ جرى اغتيال أبو جهاد على يد المخابرات الإسرائيلية في أبريل/ نيسان 1988م، وجرى في هذا المؤتمر الاتفاق على استمرار الأخ أبو عمار بالإجماع في عضوية اللجنة المركزية، وجرى انتخاب ثمانية عشر عضواً، وتعيين عضوين آخرين فدخل اللجنة كل من صخر حبش، والطيب عبد الرحيم، وحكم بلعاوي، وصبحي أبو كرش "أبو المنذر"، ومحمد جهاد، واللواء نصر يوسف، وأضيف بالتعيين الأخوة: عبد الله الإفرنجي، ونبيل شعث، وتم على آثر استشهاد الأخوين أبو إياد، وأبو الهول في يناير/ كانون ثاني 1991م إضافة الأخوين فيصل الحسيني، وزكريا الأغا[1]. وصدر عن المؤتمر الخامس برنامج سياسي ونضالي كان أهم ملامحه أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الصهيوني، والتمسك الحازم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتأكيد وحدة الشعب العربي الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها والتفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضاله وممثله الشرعي والوحيد.

كما أكّد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح على الأهمية التاريخية لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة وبصورة خاصة وثيقة الاستقلال، وأيد المؤتمر قيام دولة فلسطين المستقلة، وقدم الشكر للدول العربية والصديقة التي اعترفت بها، وفوض المؤتمر اللجنة المركزية للحركة بالعمل على كافة الأصعدة من أجل وضع هذه القرارات موضع التنفيذ، وذلك على أرضية إحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق الأرض

(1) الزعنون، سليم، **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون** مرجع سابق، ص136.

الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، بالإضافة لمواصلة تكثيف وتصعيد العمل المسلح وكافة إشكال النضال لتصفية الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني للأرض الفلسطينية المحتلة وتأمين حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

- **المؤتمر السادس**

عُقد المؤتمر السادس لحركة فتح في مدينة بيت لحم خلال الفترة 4- 8 آب/ أغسطس عام 2009م، وهو أول مؤتمر للحركة يعقد داخل الأراضي الفلسطينية، وصاحب انعقاده إشكاليات تتعلق بإمكانية عقده تحت حراب الاحتلال الإسرائيلي إلا إن قدرة الرئيس عباس على تسهيل دخول أعضاء المؤتمر انتهت هذا الجدل.

وصاغت الحركة برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر الذي يمكن تسميته بأنه برنامج الخيارات المفتوحة؛ لأنه أبقى كل الخيارات مفتوحة، فهو أبقى خيار المفاوضات للوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك أبقى خيار الكفاح المسلح كأحد أساليب النضال وأشكاله، بينما جرى التركيز في أكثر من بند على العملية التفاوضية وشروطها، وتناول البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر معظم القضايا بما في ذلك الكفاح المسلح[1].

وجرى خلال المؤتمر انتخاب الرئيس محمود عباس قائد عاماً للحركة، وانتخاب مجلس ثوري ولجنة مركزية غلب عليهما الوجوه الجديدة خاصةً من أبناء الحركة من الداخل قادة انتفاضة الحجارة بحكم أن أغلبية أعضاء المؤتمر السادس كانوا من داخل الأراضي الفلسطينية خلافاً للمؤتمرات السابقة التي عقدت بالخارج، فدخل اللجنة المركزية كل من مروان البرغوثي، اللواء توفيق الطيراوي، اللواء جبريل الرجوب، اللواء محمود العالول، الدكتور جمال محيسن، حسين الشيخ، محمد دحلان، اللواء سلطان أبو العنين، الدكتور صائب عريقات، الدكتور محمد أشتيه، محمد المدني، ناصر القدوة، عزام الأحمد، بالإضافة لاستمرار عباس زكي، وسليم الزعنون، وأبو ماهر غنيم، والدكتور نبيل شعث، والطيب عبد الرحيم، وتم تعيين كلاً من الدكتور زكريا الأغا، ونبيل أبو ردينة، وصخر بسيسو، ومن ثم تم تعيين الدكتورة آمال حمد بعد فصل محمد دحلان عام 2011.

(1) الشيخ عبد الله، خالد، **الدولة في الفكر السياسي لدى حركة فتح**، (مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2014م).

واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة التي كان من أبرزها: تشكيل لجنة تحقيق ومتابعة اغتيال الرئيس الشهيد ياسر عرفات، ولجنة تحقيق في أحداث غزة من أجل تحديد مسؤولية الأشخاص الذين تمّت الإشارة إليهم في تقارير اللجان المكلفة، كما أصدر المؤتمر قراراً بإعلان سياسي يكون جزءاً من البرنامج السياسي، وركز على التمسك بحركة فتح كحركة تحرر وطني تهدف إلى إزالة الاحتلال ودحره، وتحقيق الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني[1]. وأكّد مؤتمر فتح السادس إلى أن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية رافضاً الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية"، ورافضاً الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقت، ومشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام1967م وعاصمتها القدس الشرقية، كما أكّدت الحركة على ضرورة الوصول حل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرتكز على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (194)، وأكّد المؤتمر أن برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية[2].

- **المؤتمر السابع**

عُقد المؤتمر السابع لحركة فتح في مدينة رام الله في الفترة من 11/29/ 2016م، وحتي 2016/12/4م، وصاحب عقد المؤتمر العديد من الإشكاليات والتحديات الداخلية منها ما يتعلق بأزمة تيار دحلان بعد قرار فصله من الحركة، ومنها ما يتعلق بأزمة التمثيل الذي أثار جدل كبير بعد استبعاد كوادر وكفاءات كثيرة مما أحدث حالة من الجدل السياسي والإعلامي سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر وسائل الإعلام العادية، كما واجهت الحركة خلال هذا المؤتمر مجموعة من التحديات الصعبة التي تتعلق برؤية حركة فتح المستقبلية عبر مطالبة الكل الوطني الحركة بطرح برنامج سياسي ونضالي يعالج كافة الأزمات والتحديات التي تقف أمام الحركة والمشروع الوطني بداية من الأزمة الداخلية في الحركة ومروراً بأزمة استمرار الانقسام الفلسطيني والمصالحة الوطنية، وأزمة العلاقة مع إسرائيل خاصةً بعد وصول عملية السلام لطرق مسدود.

(1) الزعنون، سليم: **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون**، مرجع سابق، ص 136.

(2) الشيخ عبد الله: خالد، **الدولة في الفكر السياسي لدى حركة فتح**، (مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة 2014م).

وتم خلال المؤتمر تجديد شرعية الرئيس عباس كقائد عاماً لحركة فتح، وانتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري جديد غلب عليهما الوجوه الجديدة، كما حدث في المؤتمر السادس، فقد دخل في عضوية اللجنة المركزية كلاً من الدكتور سمير الرفاعي، والدكتورة دلال سلامة، الأخ أحمد حلس، الأخ روحي فتوح، الدكتور صبري صيدم، اللواء الحاج إسماعيل جبر، بالإضافة لاستمرار اللواء محمود العلول، واللواء توفيق الطيراوي ،واللواء جبريل الرجوب، والأسير مروان البرغوثي، والدكتور جمال محيسن الأخ عزام الأحمد، والدكتور ناصر القدوة، والأخ محمد المدني، كما تم منح عضوية فخرية أو رمزية لأعضاء اللجنة من الرعيل الأول مثل أبو ماهر غنيم وسليم الزعنون، تقديراً لدورهم التاريخي، بدون خوض غمار الانتخابات التي اتسمت بالتنافس الشديد كما هو عادة حركة فتح نظراً لكثرة الكوادر وقلة المقاعد.

واعتمدت حركة فتح في نهاية المؤتمر السابع برنامج سياسي يرتكز على أساس حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأكدت أنه لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية رافضة الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية"، ورافضة إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، ومشددة على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، والتمسك بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، على أساس حل الدولتين والتأكيد على أن السلام لن يكون استسلاماً أو بأي ثمن، والحفاظ على الثوابت الوطنية، والتي تشمل إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، والذي بدأ عام 1967، واعتبار عام 2017 عام إنهاء الاحتلال والعمل على حشد دعم العالم أجمع لتحقيق هذا الهدف. وتجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وستبقى أيدينا ممدودة للسلام. ومؤكدةً على ضرورة الوصول لحل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (194)، وأكد برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية.

وشددت الحركة في برنامجها السياسي الصادر عن المؤتمر العام السابع على أهمية إنجاز برنامج البناء الوطني المرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة من أجل إنهاء الاحتلال، وتقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ورغم من أهمية المؤتمرات الحركية التي عقدتها حركة فتح، هناك ثمة عدة ملاحظات يمكن استنتاجها حول مؤتمرات حركة فتح أولها انتظام مؤتمرات فتح في المراحل الأولى؛ أي إبان صعود الحركة الوطنية الفلسطينية، وعدم انتظامها في المراحل التالية؛ أي إبان هبوطها وتحولها إلى التسوية والسلطة، إذ عقدت مؤتمرها السادس بعد 21 عاما على التئام مؤتمرها الخامس، وعقدت مؤتمرها السابع بعد سبعة أعوام على مؤتمرها السادس ما يعكس ترهل بناها وجمود حياتها التنظيمية وحركاتها الداخلية رغم أن نظامها الداخلي ينص على عقد المؤتمر العام كل خمسة أعوام[1].

لقد تحولت المؤتمرات العامة لمجرد تجمع انتخابي له وظيفة محددة يتم فيه فقط تجديد شرعية الطبقة السياسية، وليس كإطار سياسي ونخبوي يتم فيه دارسة البدائل السياسية والتنظيمية، ومعالجة الأزمات الداخلية في الحركة، أو الأزمات التي تتعلق بعلاقة الحركة على المستوي الوطني والعربي والدولي. لذلك أصبح المؤتمر العام مجرد مناسبة لعقد الصفقات والتحالفات الانتخابية التي تدفع الحركة ثمنها في اليوم التالي للمؤتمر، بسبب سياسة تصفية الحسابات الانتخابية لمن سقطوا مع من نجحوا، وهذا الأمر ينطبق على كافة المؤتمرات الحركية بدأ من مؤتمر الشعبة وصولاً للمؤتمر العام.

كما إن غياب انعقاد المؤتمر العام لحركة فتح في مواعيد ثابته ومحددة، كما نص على ذلك النظام الأساسي للحركة أدى لضعف تأثير المؤتمر العام على مجريات الأمور داخل حركة فتح، وتشير الإحصاءات أن معدل انعقاد المؤتمر العام مرة كل 10سنوات تقريباً مما ساهم في تقليل قدرة الأعضاء داخل الحركة على ممارسة حق النقد الذاتي والموضوعي وممارسة حق الترشح والانتخاب إضافةً لبروز أزمة تدافع الأجيال؛ بسبب عدم إعطاء الفرصة لأجيال متعددة في تولي المناصب القيادية بالحركة.

المؤتمر العام في حركة فتح هو السلطة العليا داخل الحركة في حالة انعقاده، وعدم انعقاده بشكل دوري سمح بالاستفراد بالقرار السياسي والتنظيمي وحال دون إشراك القاعدة العريضة للحركة في صناعة القرار السياسي والتنظيمي خاصة تلك القرارات المتعلقة بالتحولات السياسية الكبرى مثل اتفاق أوسلو أو الأزمات الداخلية التي عانت منها الحركة عبر تاريخها الطويل.

(1)كيالي، ماجد: **ماذا بقي من "فتح" بعد مؤتمرها السابع؟**، (الجزيرة نت 2017)، على الرابط التالي: https://goo.gl/8LKC8x

ثانياً: المجلس الثوري

المجلس الثوري في حركة فتح بمثابة الهيئة التشريعية في الأنظمة السياسية[1].
والمجلس الثوري هو الهيئة القيادية الثانية لحركة فتح التي تتوسط ما بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام، ويتكون من حوالي 150 عضوًا، وحسب ما ورد في إحدى أدبيات حركة فتح التي أوضحت دور المجلس الثوري وأهميته، فإنه يعد أعلى سلطة في الحركة في حال انعقاده.[2]، ويتألف المجلس الثوري من أعضاء اللجنة المركزية، و80 عضواً ينتخبهم من المؤتمر العام بالإضافة إلى أعضاء المجلس العسكري، وكفاءات حركية تختارهم اللجنة المركزية، وصلاحيات المجلس هي صلاحيات المؤتمر العام في حال عدم انعقاده، أي يصبح سلطة عليا في حالة انعقاده، فله مناقشة اللجنة المركزية ومراقبة أعمالها وأعمال الأقاليم والشؤون العسكرية ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام، والتقرير بشأن تجميد أعضاء من اللجنة المركزية أو المجلس الثوري وفق النظام الأساسي، وأضاف النظام الأساسي اعتبار المجلس الثوري هو المرجع لتفسير نصوصه، وإقرار اللوائح الداخلية لمؤسسات وأجهزة ومكاتب الحركة[3] .

وتتلخص أهم مهام المجلس الثوري في التالي:

1. متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.
2. مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم.
3. مناقشة قرارات اللجنة المركزية وأعمالها وتقاريرها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
4. مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام، ومراقبة شؤون الحركة العسكرية.
5. تفسير نصوص النظام الأساسي واللوائح إذا حصل خلاف عليها.

وعلى الدوام مثّلَ المجلس الثوري الجامعة التي تخرج منها كل قيادات الصف الأول في الحركة، فمعظم أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مروراً عبر ابوابه، فقد شكّل المجلس الثوري الرافد الفكري والسياسي للحركة، على مدار تاريخ تطورها فخرجت منه كل المبادرات السياسية والتنظيمية، فقد أضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب 1973م مبدأ يقول إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي

(1) **الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني ،1984**، ص204.

(2) احمد، محمد يوسف: **حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح و أثارها على التنمية السياسية في فلسطين**، (رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح فلسطين 2007)، ص81.

(3) عدوان، عصام: **حركة فتح من1969/1983م**، مرجع سابق، ص45.

جزء من أرض فلسطين يتم تحريره. وهذا الأمر شكّل بداية لقبول المرحلية في النضال الوطني الفلسطيني لدى حركة فتح الذي تم اعتماده بشكل رسمي في المجلس الوطني عام1974م، من خلال اعتماد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني برنامج النقاط العشر أو البرنامج المرحلي.

وحول دور المجلس الرقابي يرى الأستاذ "محمد البطل" مدير عام المجلس الثوري السابق "إن المجلس الثوري لم يقوم بدوره الرقابي علي الحركة بالشكل المطلوب لا في الشق التنظيمي ولا بالشق المالي لأن حركة فتح تعتبر مثل النظام الرئاسي تعمل وفق منطق رئيس الدولة وبالحد الأدنى تعمل المؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى أن أبو عمار كان لدية القدرة على التأثير في قرارات ومواقف المجلس الثوري، وحتى عندما كان يصر أعضاء المجلس الثوري على اتخاذ بعض القرارات كان يتساهل في البداية ويعرف كيف يمسك بخيوط اللعبة مرة أخرى في نهاية الأمر"[1].

أدى غياب المجلس الثوري عن القيام بدوره المنوط به وفق النظام الأساسي إلى تراجع دور المؤسسات القيادية في الحركة خاصة في الجوانب الرقابية والمالية، مما سمح لبعض المتنفذين في الاستمرار بالمسلكيات الخاطئة التي انعكست بشكل سلبي على جماهيرية الحركة خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى خسارة حركة فتح الانتخابات التشريعية عام 2006م، وهنا لابد من تفعيل دور المجلس الثوري في الجوانب الرقابية من أجل تفعيل دور المؤسسات القيادية داخل الحركة.

ثالثاً: اللجنة المركزية

لحركة فتح قيادة مركزية هي" اللجنة المركزية" التي ينتخب المؤتمر العام أغلب أعضائها، ويتم تعيين الباقي بعد المؤتمر، ويتوزع على أعضاء اللجنة المركزية من غير المشاركين في عضوية القيادة العامة لقوات "العاصفة " المسؤوليات السياسية والتنظيمية والإعلامية والمالية والأمنية والاجتماعية والعلاقات الخارجية وشؤون الأرض المحتلة [2]. وتعتبر اللجنة المركزية هي الأداة التنفيذية للمؤتمر العام، ولها كل الصلاحيات التي تمكنها من إدارة الحركة وأجهزتها، وهي التي تقرر الدعوة لانعقاد المؤتمر العام، وكانت تتألف من من10 أعضاء ثم زيد أعضاؤها إلى 18عضوًا ممن انقضى على عضويتهم في الحركة عشرة

(1) مقابلة شخصية مع: **محمد البطل مديرعام المجلس الثوري السابق**، بتاريخ 2015/9/7م

(2) **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الثاني ،1984، ص207.

سنوات على الأقل ، ووصل عدد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح الآن 21 عضواً سواء عبر الانتخاب أو التعيين.

وفي الوقت الحاضر يتم توزيع المهام على أعضاء اللجنة المركزية وفق المفوضيات التالية: نائب رئيس الحركة وهو المنصب المستحدث خلال المؤتمر السابع، وهو بمثابة المشرف العام على شؤون الحركة في ظل انشغال رئيس الحركة بالأمور السياسية، وأمانة سر اللجنة المركزية، ومفوضية التعبئة التنظيم التي تشمل مفوضية التعبئة التنظيم للضفة الغربية، وقطاع غزة والأقاليم الخارجية، وهي مفوضيات تعمل بشكل مستقل ولكن ضمن إطار مكتب التعبئة والتنظيم العام، ومفوضية العلاقات الوطنية، ومفوضية العلاقات العربية، ومفوضية العلاقات الدولية، ومفوضية الإعلام والثقافة، ومفوضية المنظمات الشعبية، ومفوضية التنمية الاجتماعية، ومفوضية المنظمات الأهلية وغير الحكومية، مفوضية العلاقات مع الجانب الإسرائيلي، ومفوضية الشؤون العسكرية، ومفوضية المفاوضات، والمفوضية المالية.

وتعتبر المركزية لحركة فتح بمثابة المؤسسة القيادية في غياب المؤتمر العام الذي يعتبر أعلى سلطة بالحركة، وتتولى اللجنة المركزية تعيين القيادة العامة للقوات العسكرية للحركة المعروفة باسم قوات العاصفة[1]. وتعد اللجنة المركزية بمثابة الأداة التنفيذية المنوط بها الإشراف على كل مؤسسات الحركة السياسية والإعلامية والعسكرية والاجتماعية، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام، والتأكيد على عدم الخروج عنه، وتنفيذ قرارات المجلس الثوري، وتنفيذ الخطط السياسية والعسكرية، وقيادة العمل اليومي داخل الحركة.[2] **وتتلخص أبرز مهام اللجنة المركزية بالتالي:**

1. تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري، والخطط التنظيمية والسياسية والعسكرية والمالية التي يضعها المؤتمر، وتنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام.
2. قيادة الحركة في كافة المجالات الوطنية العربية والدولية الشعبية منها والرسمية.
3. قيادة العمل اليومي، وتوجيه سياسيات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية العسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات.
4. الدعوة لاجتماع المؤتمر العام، وإعداد جدول أعماله.

(1) ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية**، مرجع سابق، ص27.

(2) أبو غربية، عثمان، **مفاهيم وآليات العمل التنظيمي**، دار خليل الوزير للطبع والنشر، رام الله 1999 م)، ص116 :117.

5. تعيين الكفاءات من الأعضاء والمراقبين في المجلس الثوري بأغلبية الثلثين.
6. تسمية أعضاء حركة فتح في المجلس الوطني الفلسطيني.

وتعتبر اللجنة المركزية لحركة فتح مصدراً لكل السلطات والقرارات في الحركة، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية (القوات، المالية، الإعلام، التعبئة-والتنظيم) عبر تولي أعضائها المناصب والمسؤوليات الرئيسية في حركة فتح ومنظمة التحرير أيضاً الأمر الذي ساهم في سيطرة اللجنة المركزية لحركة فتح على القرار السياسي والتنظيمي والمالي في الحركة نفسها ومنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً[1]. ويرى الأستاذ محمد البطل أبو بيسان أنه كان هناك لجنة مركزية في حركة فتح حتى الخروج من بيروت، وبعد ذلك تراجع دور مؤسسات الحركة بما فيها اللجنة المركزية بسبب تفرد أبو عمار بالقرار السياسي والتنظيمي داخل الحركة خاصة بعد استشهاد أبو جهاد وأبو إياد مما ساهم في ظهور حالة الترهل التنظيمي والسياسي بالحركة [2].

اللجنة المركزية لحركة فتح المؤسسة الأقوى والأكثر تأثيراً ونفوذاً في داخل الحركة على المستوى السياسي والتنظيمي، فمعظم مراكز القوى نشأت وتكونت داخل اللجنة المركزية؛ نظراً لحجم التأثير والنفوذ المالي والتنظيمي والسياسي الذي يتمتع به عضو هذه المؤسسة، مما ساهم في تحويل انتخابات اللجنة المركزية عند انعقاد المؤتمر العام إلى ساحة صراع شديد بين مراكز القوى داخل الحركة الأمر الذي أدى إلى تحويل المؤتمرات الحركية لتجمع انتخابي، وليس كفرصة لمناقشة البرنامج والآليات التي يمكن أن تطور عمل وفكر الحركة.

رابعاً: المجلس العسكري الأعلى

تعرف القوات العسكرية لحركة فتح باسم " قوات العاصفة " التي تولتها اللجنة المركزية، وقد أقرّ المؤتمر الرابع للحركة ياسر عرفات أبو عمار القائد العام لقوات العاصفة ونائبه خليل الوزير أبو جهاد، ثم أقرّت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى يمارس بعض الصلاحيات الإدارية بالإضافة إلى وجباته العسكرية ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم ولها مجلس

(1) أحمد، محمد، **أثر حركة فتح على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص84.
(2) مقابلة: **محمد البطل** (مدير عام المجلس الثوري السابق، بتاريخ 2015/9/7 م).

عسكري موسع يضم إلى جانب المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم[1]. وعلى صعيد الأرض المحتلة أنشأت الحركة جهاز شامل عُرف بالقطاع الغربي؛ وذلك لإدارة شؤون الأرض المحتلة بكل تكويناته ومؤسساته المختلفة، كما أنشأت الأجهزة العسكرية والأمنية اللازمة للقيام بالعمل المسلح ضد إسرائيل، بالإضافة إلى اللجان السياسية والنقابية والشعبية المختلفة، إضافة إلى التشكيلات التنظيمية القاعدية والهرمية التفصيلية[2].

ورغم أهمية هذا المجلس في الهيكلية التنظيمية لحركة فتح إلا أن التطورات السياسية وانتقال الحركة من مربع المقاومة المسلحة إلى التسوية السياسية قد أنهى دور المجلس العسكري، فلم يعد له وجود فعلي بفضل التغيرات التي حصلت منذ تبنى خيار التسوية السلمية.

خامساً: المجلس الاستشاري

تم تشكيل المجلس الاستشاري لحركة فتح بقرار من المؤتمر العام السادس للحركة الذي عقد في آب/أغسطس عام 2009م في مدينة "بيت لحم" بالضفة الغربية، وهو المؤتمر الأول للحركة الذي يعقد داخل الأراضي الفلسطينية، وتعتبر مهام المجلس استشارية يتم تقديمها للجنة المركزية ورئيس الحركة، فتوصيات المجلس غير ملزمة.

وجاءت فكرة تكوين المجلس الاستشاري من باب الوفاء لأبناء الحركة الذين سبق وأن قادوا حركة فتح وأعطوا لها على مدار تاريخ حياتهم، بهدف الأخذ بتجربتهم وخبرتهم، ورغم ذلك ليس للمجلس الاستشاري أية صفة تنفيذية بل ينحصر دوره في تقديم الاستشارات إذا طلبت منه الحركة ذلك في أي قضية محددة، وللمجلس الاستشاري رئيس ومقرر وهيئة مكتب، وتم انتخاب عضو اللجنة المركزية السابق السيد" أحمد قريع" أمين سر للمجلس عام 2011م، ويضم المجلس 63 عضواً، بالإضافة لعدد آخر من الأعضاء المراقبين من القيادات السابقة للحركة، كما يضم في عضويته أعضاء من الجيل المؤسس، وقدامى المناضلين، وأبناء الحركة الحكماء، وبعض الأكاديميين والمفكرين، وكان الهدف من إنشاء المجلس الاستشاري هو الاستفادة من حكمة وخبرة الجيل المؤسس وكبار المناضلين بهدف إعطاء ورافد لأطر الحركة المختلفة بالنصيحة والتجربة خاصةً من أبناء الحركة

(1) أبو قاسم، سلامة، (اللواء مازن عز الدين)، **العسكرية الفلسطينية من 1973/1948**، (مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م)، ص 26.

(2)ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية**، مرجع سابق، ص27.

الحكماء الذين ساهموا في قيام هذه الحركة، وعملوا في كل الساحات عبر تاريخ طويل من العطاء والانتماء سقط خلاله منهم الكثير من الشهداء والجرحى والأسرى[1].

رغم أن المجلس الاستشاري لحركة فتح مؤسسة حركية كباقي مؤسسات الحركة يضم نخبة من الرعيل الأول المؤسس بالإضافة لكفاءات حركية مشهود لها بالكفاءة، وتدور داخل اجتماعاته حوار ونقاش جدي وعميق يسعى لتصويب واقع الحركة ومستقبلها، لكن للأسف لا أحد يؤخذ بهذه المناقشات والحوارات من أجل تطوير واقع الحركة ومستقبلها بهدف الخروج من أزمة الحركة والنظام السياسي الفلسطيني، وذلك نظراً للكفاءات الفكرية والسياسية التي بداخل المجلس الاستشاري[2].

وحول المجلس الاستشاري سواء المجلس العام أو المجالس الاستشارية الفرعية للأقاليم والساحات لابد أن تتوفر في أعضاء هذه المجالس الخبرة والتجربة والكفاءة العلمية والحركية؛ لأن المجالس الاستشارية هي مجالس متخصصة بمعني أن أعضاءها لابد أن تتوفر فيهم الخبرة والتخصص، وليس التجربة في العمل التنظيمي فقط، لأن من تتوفر فيهم التجربة في العمل التنظيمي كانوا يوما ما على رأس عملهم في مواقع الحركة المختلفة، ولكن لم يفعلوا شيء لتغير واقع الحركة، فكيف لهم أن يقدموا المشورة؟

وبالتالي يجب أن تتضمن المجالس الاستشارية أكاديميين وباحثين، وعلماء سياسة، واقتصاد، وخبراء تربية، وإدارة، من أبناء الحركة وهم كثر، من أجل أن يقدوا للحركة المشورة الصحيحة في كل ما يتعلق بأوضاع الحركة السياسية والتنظيمية، والتربوية والإدارية، بالإضافة لعدد من أصحاب التجربة في العمل التنظيمي ممن تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة على العطاء حتى لا تتحول المجالس الاستشارية لمجرد تجمع.

حول أهمية الأطر القيادية في حركة فتح يرى اللواء "وليم نصار" رئيس لجنة النظام الأساسي في المؤتمر السادس أن مشكلة الأطر القيادية في حركة فتح تتمثل في شكل وصلاحيات هذه الأطر ومواصفات المجلس الثوري واللجنة المركزية التي يجب أن تكون قادرة على تحمل العبء الوطني على المستوى السياسي والنضالي، فكان من المفروض تحديد صلاحيات ومهام كل مؤسسة بشكل واضح، وتطوير هذه المؤسسات بما يتلاءم مع

(1) الشاتي، جمال: **دور المجلس الاستشاري لحركة فتح، 2010م**، (دنيا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/h2wpbU

(2)مقابلة: **محمد البطل** (مدير عام المجلس الثوري السابق، بتاريخ 2015/9/7 م).

طبيعة المرحلة إلا أن التدخلات من قبل القيادة أدّت إلى التركيز على عدد الأعضاء فقط دون النظر في باقي التفاصيل[1]. وأيضاً حول دور المؤسسات القيادية في حركة فتح على اختلاف مسمياتها واختصاصاتها يرى الدكتور "أبراهيم أبراش" أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر أن رغم أهمية هذه المؤسسات في حركة فتح "إلا أننا عندما نقول حركة فتح فلا نقصد (تنظيم) فتح، فالحركة ليست تنظيم فتح كاللجنة المركزية والمجلس الثوري والمجلس الاستشاري فقط بل أشمل من ذلك"، لأن حال التنظيم اليوم بأشخاصه ومؤسساته يعتبر إساءة كبيرة لحركة فتح من حيث عدم قدرته على لملمة الحالة الفتحاوية أو على بلورة رؤية وفكر الحركة الذي يجب أنّ يعبر عن فكر وأصالة الحركة الذي يميزها عن الآخرين، ويرجع ذلك من وجهة نظره "بسبب تنافس قيادات من التنظيم على المناصب والامتيازات، وكأن الدور النضالي لحركة فتح قد أنتهى والآن مرحلة جني المغانم"، فالتنظيم كأشخاص أو أدوات تنظيمية وتنفيذية ومؤسسات لم يعد يعبر تعبيراً صادقاً عن حركة فتح المجسدة للوطنية الفلسطينية، بل بات تنظيم فتح يسيء لحركة فتح في كل الانتقادات والمساوئ والأخطاء التي ينسبها الناس لفتح إنما سببها تنظيم فتح وقياداته وليس حركة فتح [2].

رغم أن حركة فتح تمتلك مجموعة من المؤسسات القيادية، التي من المفترض أن تعمل على تنظيم شؤون الحركة وتصويب أوضاعها، إلا أن غياب عقد المؤتمر العام بشكل دوري، وتراجع دور المجلس الثوري واللجنة المركزية عن القيام بمهامها المنصوص عليها وفق النظام الأساسي خلق كثير من الإشكاليات والأزمات التي تراكمت مع مرور الزمن، وأصبحت تشكل تحدي كبير أمام الحركة.

وعليه يتوجب على الحركة للخروج من هذه الأزمة العمل تحديد صلاحيات الأطر والمؤسسات الحركية بشكل واضح مع ضرورة تفعيل دور الرقابة الحركة على مؤسسات الحركة لضمان عمل هذه المؤسسات بشكل متكامل مع ضرورة عقد المؤتمرات الحركية في الشعب والمناطق والأقاليم بشكل دوري صولاً للمؤتمر العام، الذي لابد أن يتم التخضير له بشكل جيد لكي لا يتحول لتجمع انتخابي، بهدف تعزيز الحياة الديمقراطية، وتصويب

(1) نصار، وليم: **قراءة في النظام الأساسي لحركة فتح**، مرجع سابق ص 43.

(2) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، (وكالة سما الإخبارية، 2015)، على الرابط: https://goo.gl/ZKJ7Ba

وضع الحركة التنظيمي والفكري، وتوسيع المشاركة في العمل التنظيمي من خلال دمج كل الكادر في الإطار التنظيمي وفقاً للوائح والأنظمة، وحسب شروط العضوية مع ضرورة تحديد سقف زمني لكل منصب بدورتين فقط، بما فيها عضوية اللجنة المركزية.

الفصل الثاني
حركة فتح بين: التيارات والانشقاقات

الفصل الثاني:
حركة فتح بين التيارات والانشقاقات

جاءت نشأة حركة فتح بشكلٍ مختلف عن باقي الحركات الفلسطينية والعربية؛ نظراً لأن الرعيل الأول المؤسس للحركة لم يحمل نفس الأفكار السياسية والأيديولوجية، وإنما جاءوا من خليفات سياسية متعددة ومتباينة في بعض الأحيان، فمنهم من جاء من الخلفية الإسلامية، والقومية، والبعثية، والاشتراكية، ولم تضع الحركة لنفسها عقيدة سياسية محددة ولم تتخذ شكلاً حزبياً ذا عقيدة ومحددات وقوالب فكرية وهياكل جامدة، ومن هنا جاءت فكرة فتح الرئيسية عبر تجميد التناقضات الحزبية والفكرية لمصلحة التناقض الرئيسي مع الاحتلال الإسرائيلي، ورغم ذلك استطاعت القيادة التاريخية لحركة فتح المحافظة على التيارات والتوازنات في داخل الحركة رغم تعرضها منذ نشأتها لعمليات احتواء وسيطرة مختلفة من قبل معظم الأنظمة العربية إلا أن تلك القيادة بفضل الحكمة التي كانت تتمتع بها استطاعت أن تحافظ على توازن الأطر في داخلها وخاصة داخل إطار اللجنة المركزية حيث تعايشت الحركة مع نفوذ الأنظمة العربية داخل إطارها التنظيمي.

وبنت حركة فتح هيكليتها الداخلية على أساس مبدأ القيادة الجماعية وفق نظرية المركزية الديمقراطية إلا أن هذا لا يعني عدم ظهور تيارات ومركز قوى داخل الحركة الكبيرة خاصة أن ظروف العمل العسكري والسياسي تتطلب تشكيل أجهزة سياسية وأمنية وعسكرية مما أدى لظهور مجموعة من مراكز القوى دون تخطيط مسبق من قيادات هذه الأجهزة.

وسوف تستعرض الدراسة في هذا الفصل أبرز مركز القوى والتيارات وحالات الانشقاق في حركة فتح قديماً حديثاً لبيان مدى تأثيرها السلبي والإيجابي على العمل التنظيمي بشكلٍ خاص والعمل السياسي بشكلٍ عام.

مراكز القوى داخل حركة فتح:
عوامل استقرار أم تجزئة

مرّت على حركة فتح العديد من مراكز القوى التي تشكّلت نتيجة اتساع عمل الحركة على المستوى العسكري والتنظيمي والسياسي خلال فترة وجيزة، فكان لهذه التكتلات تأثير على عمل الحركة في بعده التنظيمي والسياسي، وهنا يمكن لنا للإشارة لهذه التكتلات في إطار الدراسة الموضوعية بهدف استخلاص العبر والدروس من هذه التجربة.

أولاً: الرصد الثوري والأمن الموحد

أدى انطلاقة حركة فتح بالكفاح المسلح في ظل الظروف العربية والدولية في ذلك الوقت إلى توسع عمل الحركة على الجوانب العسكرية والسياسية والتنظيمية بعد انضمام أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية للحركة بعد ما رأت الجماهير العربية في هذه الحركة الوليد فرصة مناسبة لممارسة المقاومة والنضال مما أدى لتوسع أجهزة الحركة المختلفة، فظهرت بعض مراكز القوى والتيارات بعد تشكيل العديد العسكرية والأمنية والتنظيمية داخل حركة فتح، وكان صلاح خلف "أبو إياد" من أبرز هذه المراكز التي مرت على تاريخ حرك فتح.

ولد صلاح خلف في مدينة يافا في 1933/8/31، وكان والده القادم أصلاً من غزة موظف في السجل العقاري في المدينة ويعتبر "أبو إياد" شخصية سياسية وأمنية من الطراز الفريد، وكان له علاقاته الدولية والعربية والمحلية بالإضافة إلى قدرته على الخطابة والتنظير السياسي والفكري، وكان الراحل يعتبر مركز قوى لا يستهان به عند اتخاذ أي قرار سياسي أو تنظيمي داخل حركة فتح، حيث بدأت الحركة بعد حرب1967م تثبيت هيكلها التنظيمي وتوزيع مهامها على أعضاء اللجنة المركزية بعد تفرغ العديد منهم للعمل التنظيمي، فقد أسندت اللجنة المركزية لصلاح خلف "أبو إياد" مهمة تشكيل جهاز أمني أطلق عليه "الرصد الثوري"[1].

وقام "أبو إياد" بنفسه باختيار قيادة الجهاز من داخل تنظيم حركة فتح في مصر والكويت والسعودية وسورية، ووضع الشهيد على حسن سلامة نائباً له، حيث تشكلت النواة الأولى من أبو حسن سلامة "الأمير الأحمر" ومحمد عودة أبو داوود، ومهدي بسيسو

(1) الناطور، محمود: **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، (الأهلية للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان 2014 م)، ص169.

"أبو علي"، وفريد الدجاني "أبو رجائي"، وسفيان الأغا "أبو مجيد"، والشهيد فخري العمري "أبو محمد" وقد برعوا في العمل نتيجة تلقى الجهاز تدريب مكثف من جهاز المخابرات المصرية بتوجهات من الرئيس المصري السابق "جمال عبد الناصر" تم فيها التدريب على كيفية قيادة الجهاز وقواعد الأمن وجمع المعلومات ومكافحة التجسس وغيرها من الدروس الأمنية[1].

وعلى أثر ذلك برز اسم "أبو إياد" كعضو في اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول أجهزتها الأمنية الذي دخلها عام 1968م، في البداية عمل صلاح خلف مفوّض لجهاز الأمن في فتح ثم تولّى قيادة الأجهزة الخاصة التابعة للمنظمة، ومنذ عام 1970م تعرَّض لأكثر من عملية اغتيال سواء من الإسرائيليين أم بعض الحركات الفلسطينية المُمَوَّلة من الأنظمة العربية.[2] واستطاع الرجل أن يرسخ مكانة جهاز الرصد الثوري في الثورة الفلسطينية عبر انتقاء عناصر الجهاز ودعمه بكوادر مؤهلة مدربة، وأصبح الجهاز بمثابة جهاز أمن ثوري منذ عام 1969م. وبرز كقوة مستقلة له شبكة واسعة من المنتسبين والمتعاونين من الفلسطينيين والعرب بالإضافة إلى كوادر وقوة خاصة قدرت 600 فدائي، وقد مارس الجهاز مهمة الأمن الهجومي والأمن الوقائي من خلال مكتب مركزي أقيم في جبل الحسين في عمان[3].

وكان "أبو إياد" يمارس مهامه الأمنية والتنظيمية والسياسية من هذا المكتب، وكان معروف عن أبو إياد جراءته في التصريحات السياسية فيما يتعلق بالأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية، ويقول اللواء "إبراهيم أبو عمشه" أحد مقاتلين الثورة الفلسطينية "أننا عندما كنا نريد أن نعرف أين تسير الأوضاع السياسية نسأل الأخ "أبو أياد" فهو كان لديه القدرة على قراءة المشهد السياسي بشكلٍ جيد على العكس من الأخ "أبو الهول" الذي كان يعتبر كاتم أسرار الثورة الفلسطينية" [4].

وأصبح جهاز الرصد الثوري متكاملاً بصورة جيدة ومسلحاً بقوةٍ ضاربة، وامتلك سمعة قوية للغاية خاصةً وأنه استطاع أن يحقق إنجازات مخابراتية جديدة في فترة زمنية قصيرة ضد إسرائيل، ومن مميزات القائد صلاح خلف "أبو إياد" التي ساعدته على تصدر

(1) الليخاوي، سمير: **فتح طريق الثورة**، (منشورات كتائب شهداء الأقصى فلسطين، غزة فلسطين 2016)، ص43:44.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر: **موقع عباس زكي**، على الرابط التالي: https://goo.gl/2NJoxE

(3) الناطور، محمود: حركة **فتح بين المقاومة والاغتيالات**، مرجع سابق، ص172.

(4) مقابلة شخصية مع: **اللواء إبراهيم أبو عمشه**، بتاريخ 2016/9/20م.

المسؤوليات الثورية ووصفه برجل المهمات الصعبة أنه كان خطيباً مفوهاً، وكاتباً ناجحاً، وإنساناً صلباً جريئاً، ومتعدد المواهب والقدرات، ومفاوضاً قديراً، ومحاوراً مقنعاً طويل النفس.[1] وكانت مهمة الجهاز فرز التقارير الكيدية واستدراج العملاء إلى الأردن، وكان للجهاز دوراً في تصفية كافة المنظمات الفلسطينية التي أنشأتها أجهزة المخابرات العربية للقيام بأعمال مسيئة للنضال الفلسطيني، والتي حاولت ضرب العلاقة بين فتح والشعب الأردني، كما تولى الجهاز العلاقة الأمنية بين فتح والمنظمات الفلسطينية التي تشكّلت منها م. ت. ف[2].

وبعد خروج الثورة من الأردن انتقلت القيادة الفلسطينية إلى لبنان، وبعد أحداث أيلول 1970م وتموز 1971م تعرض الجهاز وقيادته لنقد عنيف ترك صلاح خلف على أثرها قيادة الجهاز، وتسلم الجهاز بصفة مؤقتة محمود عباس" أبو مازن"، وبعد المؤتمر الثالث للحركة الذي عقد صيف عام 1971م في دمشق تسلّم مسؤولية الجهاز الشهيد " أبو يوسف النجار"، وعين نائباً له حمدي العايدي "أبو رمزي" باعتبار حمدي العايدي من النواة الأولى لحركة فتح مع الأخ أبو جهاد، وذلك لانشغال أبو يوسف النجار بعمل اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان وتوليه رئاسة الدائرة السياسية لـ م. ت. ف[3].

ثانياً: الأمن الموحد

تولى صلاح خلف "أبو إياد" مهمة جهاز شؤون الأردن من عام(1971-1973م)، وبعد استشهاد القادة الثلاثة في عملية الفردان عام 1973م توّجهت حركة فتح لإعادة ترتيب أولوياتها، فتم إنشاء جهاز الأمن المركزي والذي تسلمه هايل عبد الحميد، كما تم تأسيس جهاز الأمن الموحد في نفس العام وترأسه صلاح خلف بتكليف من اللجنة التنفيذية م. ت. ف بغرض توحيد الأجهزة الاستخبارية للمنظمة، وجاء تأسيس الجهاز ليكون جهازاً أمنياً يعتمد على وسائل علمية وإدارية متطورة واعتماداً على كفاءات أمنية وعسكرية من خيرة أبناء الثورة الفلسطينية الذين قاموا بنقل تراكم الخبرات النضالية

(1) كلوب، عرابي، (اللواء) **الشهيد القائد صلاح خلف " أبو إياد**، (موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر: 2015-01-14)، على الرابط التالي: https://goo.gl/w5qDmF

(2) موقع المعركة، دراسة بعنوان: **في تاريخ أجهزة أمن الثورة**، على الرابط التالي: http://bit.ly/2IOGS4K

(3) كلوب، عرابي، **ذكرى الشهداء أبو أياد و أبو الهول و أبو محمد العمري**، أمد للأعلام، 2015/01/13م)، على الرابط التالي: http://bit.ly/3cZm34N

لديهم على مدى سنوات طويلة[1]. وحاز "أبو إياد" لقب الرجل الثاني في حركة فتح بشخصيته المؤثرة وقدرته على الحركة ونفوذه السياسي الواسع وصوته الهادر، فلم يكن "أبو إياد" يوماً قائداً فلسطينياً فحسب بل كان أهم الأسلحة التكتيكية لحركة فتح والثورة الفلسطينية في كل معاركها الداخلية والخارجية ومخزون الحجة، والمناورة السياسية الذي لا ينضب، وكان يستوعب كل توترات فتح الداخلية حين تنهال الحركة على بعضها، فهو مستمع من الطراز الأول يجذب إليه المثقفون والمبدعون، فقد استطاع "أبو إياد" أن يحكم سيطرته على جهاز الأمن الموحد بأسلوبه الثوري الناقد والمعارض لأخطاء القيادة، وأحتفظ لنفسه بمسافة جيدة ميّزت شخصيته الطاغية وأسلوبه اللاذع وهجوميته وجرأته التي شكّلت منه قطباً جاذباً للجميع حتى من أطراف المعارضة المختلفة سواء في حركة فتح أو التنظيمات الفلسطينية الأخرى بحيث استطاع تليين أو إقناع أو تهديد أو التفاهم مع هذه المعارضة بما لا يؤدي للتمرد أو الاقتتال[2].

ويعتبر صلاح خلف "أبو إياد" من أبرز الشخصيات السياسية الفلسطينية التي مرت على تاريخ الشعب الفلسطيني، فهو من مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وهو قائد الأجهزة الأمنية الخاصة لمنظمة التحرير وحركة فتح لفترة طويلة، وكان يعتبر عامل استقرار في اللجنة المركزية لحركة فتح حتى أن الأخ محمد البطل "أبو بيسان" مدير عام المجلس الثوري السابق قال "بعد اغتيال أبو إياد لم يعد وجود للجنة المركزية لحركة فتح لأن الأخ أبو عمار استفرد بالقرار السياسي والتنظيمي لوحده"، وقد تعرض أبو إياد لأكثر من عملية اغتيال استهدفت حياته، وأصدر كتاب(فلسطيني بلا هوية)عام 1978م، وكان يعتبر أبو إياد أحد أهم منظري الفكر الثوري لحركة فتح حتى انه لقب بتروتسكي فلسطين واسع الأفق نافذ البصيرة، وأول من طرح فكرة الدولة العلمانية في فلسطين التي يتعايش فيها الأديان الثلاثة (المسلمون والمسيحيون واليهود) اغتاله حمزة أبو زيد" بتخطيط وتوجيه من "صبري البنا" زعيم منظمة أبو نضال في 14 يناير 1991م

بتونس في عملية طالت القيادي في حركة فتح هايل عبد الحميد الملقب بأبو الهول والقيادي أبو محمد العمري.

ترك اغتيال أبو إياد مع هايل عبد الحميد، ومحمد العمري، في مطلع التسعينيات فراغ أمني وسياسي كبير في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية فلم يستطيع أحد ملئ

(1) الناطور، محمود: **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، (الأهلية للنشر والتوزيع، المجلد الأول، عمان 2014)، ص390.

(2) كلوب، عرابي: **الشهيد القائد صلاح خلف " أبو إياد"**، مرجع سابق.

هذا الفراغ خاصةً أن الحركة كانت مقبلة على منعطفات كبيرة وخطيرة متمثلة في التحولات الدولية والإقليمية التي أدّت لانهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب التضامن العربي بعد حرب الخليج الثانية التي تمخض عنها بدء مشروع التسوية السياسية في ظل هذا الفراغ الكبير، مما أثر على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية أشد تأثير، لأن وجود مثل هذه القيادات كان يعتبر ضمانة لوحدة القرار والموقف السياسي الفلسطيني.

ثالثاً: القطاع الغربي

ولد خليل إبراهيم محمود الوزير "أبو جهاد" يوم 1935/10/10م في مدينة الرملة. ويعتبر خليل الوزير "أبو جهاد" الرجل الثاني في حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" وأحد مؤسسيها مع الرئيس ياسر عرفات، ناضل أبو جهاد إلى جانب أبو عمار لأكثر من ثلاثين سنة، وتولى منصب نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ومفوض الأرض المحتلة "القطاع الغربي".

ولا يختلف اثنان على اعتبار خليل الوزير" أبو جهاد" واحد من أبرز القيادات التي مرّت على تاريخ حركة فتح الذين أسهموا بقوة في صناعة التاريخ السياسي والعسكري الحديث للشعب الفلسطيني وحركة فتح، فقد ترك "أبو جهاد" بصماته الواضحة على مسيرته الشعب الفلسطيني بأكمله، وحاز خليل الوزير على هذه المكانة بناء على دوره التاريخي في تأسيس وتطوير الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأها في عام 1954م، واستمر في قيادتها حتى عام1988م[1].

بعد استشهاد القائد كمال عدوان عام 1973م تولى "أبو جهاد" مسئولية القطاع الغربي (الأرض المحتلة) حيث بدأ في التخطيط والإعداد للعمليات العسكرية، وصقل وتدريب القدرات القتالية لقوات الثورة الفلسطينية ولأبطال الداخل الذين كانوا يأتون إلى الخارج للتدريب في معسكرات الثورة في سوريا ولبنان وأشرف على جميع العمليات النوعية التي نفذت داخل الأرض المحتلة منذ تولية مسئولية القطاع الغربي[2] . وهذا ما أدى لاغتياله على يد الموساد الإسرائيلي، ولم تظهر على "أبو جهاد" طموح القيادة وكان يحب أن يبقى خلف الكواليس ولا يظهر كثيراً أمام وسائل الإعلام على العكس من "أبو إياد" الذي كان يرى في نفسه الرجل الثاني في حركة فتح والثورة الفلسطينية رغم إن "أبو عمار" كان

(1) حمزة، محمد: **أبو جهاد أسرار حياته وأسباب اغتياله**، (مكتبة القدس، غزة فلسطين1989م)، ص115.

(2) كلوب، عرابي، **الشهيد القائد خليل الوزير أبو جهاد**، دنيا الوطن، مرجع سابق.

يعتبر "أبو جهاد" الركيزة الأساسية في حركة فتح وصمام أمان الحركة وتماسكها ضد أي انشقاق أو تمرد[1].

وعلى الرغم من "أبو جهاد" كان يعتبر مؤسس حركة فتح الأول إلا أنه لم يكن الرجل الأول فيها، - وهذا بحد ذاته نكران للذات تفقده الحركة الوطنية الفلسطينية خلال هذه الأيام- ، حيث عمل "أبو جهاد" على توحيد عدد كبير من المجموعة والحركات الصغيرة داخل حركة فتح، وكان لخليل الوزير أسلوب مميز في تجنيد المجموعات الصغيرة وصهرها في داخل حركة فتح، فكان يعتبر مدرسة في العمل الثوري، فقد عمل على دمج عدد كبير من المجموعات الثورية التي انطلقت في ذلك الوقت خارج الأرض المحتلة داخل حركة فتح، حيث شملت عمليات الدمج مجموعات وتنظيمات صغيرة في الأردن وسورية ولبنان، وكان من أهم هذه التنظيمات التي شارك "أبو جهاد" في دمجها بحركة فتح تنظيم عرب فلسطين الذي أسسه الشهيد "هايل عبد الحميد"، والذي كان يضم كثير من قيادات حركة فتح [2]. وتولي أبو جهاد قيادة القطاع الغربي "الأرض المحتلة"، وعمل عضواً في القيادة العامة لقوات العاصفة الجناح المسلح لحركة فتح وعضو مؤسس باللجنة المركزية لحركة فتح، وكان يستمد قوته باعتباره مسؤول القطاع الغربي ويحظى بعلاقات قوية مع قوات العاصفة وقياداتها وكوادرها الميدانية، وكان يحظى باحترام وتقدير من كافة أبناء حركة فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى نظراً لكونه رجلاً ودوداً غير صدامي يحترم الآخرين ويقدرهم[3] .

وفي مواقعه القيادية المتقدمة كان "أبو جهاد" مثالاً لنكران الذات والتواضع وتكريس الطاقات للنضال وكانت له علاقات واسعة وقوية مع حركات التحرر في الوطن العربي والعالم، وارتبط بعلاقات شخصية قوية مع المقاتلين والثوار، ونفذ عمليات فدائية منذ صباه، وخطط لعدد كبير من العمليات العسكرية المهمة والمتميزة ضد الاحتلال الإسرائيلي وقواته، وأسس حركة الشبيبة في الأرض المحتلة وتولى مسؤولية دعم وتوجيه الانتفاضة الشعبية الأولى منذ انطلاقتها في تشرين الثاني/نوفمبر 1987م حتى لحظة استشهاده في عملية اغتيال "ضخمة" نفذها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي "الموساد" يوم 16/4/ 1988في تونس[4] .

---

(1) مقابلة: **مع محمد البطل**، مرجع سابق.

(2) نصار، وليم، **البدايات الأولى حركة فتح**، (مجلة سياسات، العدد 31، معهد السياسات العامة، رام الله 2015 م)، ص20.

(3)مقابلة: **محمد البطل** (مدير عام المجلس الثوري السابق، بتاريخ 2015/9/7 م).

(4) مؤسسة الشهيد ياسر عرفات، **السيرة الذاتية لخليل الوزير**، على الرابط التالي:http://kwf.ps/alwazir-cv

وكان "أبو جهاد" يعتبر أحد أهم مراكز القوى داخل حركة فتح، فرغم أن الرجل لم يكن صدامياً إلا أنه كان يعتبر ضمانة سياسية وتنظيمية كبيرة داخل حركة فتح ومنظمة التحرير، فكثير ما عمل "أبو جهاد" على تفكيك كثير من الأزمات قبل أن تتفاقم الأوضاع سواء في داخل حركة فتح أو في منظمة التحرير الفلسطينية، فكل الشهود والدلائل تؤكد أن الراحل الكبير كان أحد ضمانات الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار في الساحة الفلسطينية، لذلك أدى اغتيال "أبو جهاد" على يد الموساد الإسرائيلي في تونس عام 1988م، لفراغ سياسي وتنظيمي كبير في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فالرجل كان يعتبر مصدر ثقل كبير بالنسبة للأرض المحتلة والعمل الفدائي في الداخل، فعقب غياب "أبو جهاد" تم تسريع جهود التسوية السياسية بعد تراجع العمل الثوري والانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة للضغوط الدولية على منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد تسبب الغياب القسري لأبو جهاد في حدوث تطورات سياسية وتنظيمية كبيرة تركت أثارها على حركة فتح والساحة السياسية الفلسطينية بكاملها.

رابعاً: الأمن المركزي

ولد هايل عبد الحميد المعروف "أبو الهول" عام 1937م في مدينة صفد التي هُجر منها مع عائلته في العام 1948م إلى سورية في بداية حياته، قاد هايل عبد الحميد عام 1957م تحركاً فلسطينياً للمطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين نفس الحقوق المدنية للمواطنين السوريين، وانضمت "منظمة عرب فلسطين" التي أسّسها في سورية هايل عبد الحميد في عام 1960م إلى الإطار التنظيمي لحركة "فتح"، والذي كان يتهيأ للإعلان عن انطلاقته كفصيل مسلح، كان "أبو الهول" أحد مؤسسي أذرع حركة فتح بألمانيا والنمسا – كما شارك في تأسيس حركة "فتح" بالقاهرة سنة 1964، وشغل موقع أمين سر التنظيم في القاهرة. -أطلق على نفسه أبو الهول كاسم حركي، لأنه كان يجند العناصر لحركة فتح من بين الطلبة في داخل كافتيريا (أبو الهول بالهرم) - وفي سنة 1972 أصبح معتمد حركة "فتح" في لبنان، تولّى مسؤولية الأمن والمعلومات لحركة "فتح" إلى جانب صلاح خلف "أبو إياد"[1].

وعقب الخروج من الأردن انضم "أبو الهول" للجنة المركزية لحركة فتح وتولى مسؤوليه جهاز الأمن المركزي، وكان الرجل يعتبر من خيرة رجال الحركة الذين وأكبوا فترة السنوات الأولى للحركة فاجتمعت فيه صفات القيادة والقدرة على قراءة الحدث

(1) **مسيرة حياة الرواد** (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا)، على الرابط التالي: https://goo.gl/zmSm3N

والتخطيط له.[1] وعمل "أبو الهول" مفوضاً لجهاز الأرض المحتلة (القطاع الغربي) بعد استشهاد خليل الوزير "أبو جهاد" عام 1988 بالإضافة إلى مسؤولياته في جهاز الأمن، واستمر في ذلك حتى تاريخ استشهاده مع صلاح خلف "أبو إياد" وفخري العمري "أبو محمد" في عملية اغتيال في قرطاج بتونس يوم 1991/1/14، وحملت منظمة التحرير الفلسطينية "الموساد " الإسرائيلي مسؤولية اغتيالهم بواسطة جماعة "أبو نضال[2].

ويعدُ أبو الهول أحد أبرز مراكز القوى في حركة فتح حتى استشهاده خاصة أنه من الشخصيات المؤثرة في صناعة القرار السياسي والأمني والتنظيمي في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكان يعتبر شخصية سياسية وأمنية لها وزن كبير على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي، فكان يعتبر كاتم أسرار الثورة الفلسطينية، وكان مقاتل من الدرجة الأولى شارك في كل معاركة الثورة الفلسطينية وحركة فتح، وترك غيابه فراغاً أمنياً وسياسياً كبيراً مازالت الثورة وحركة فتح تعاني منه حتى الوقت الراهن[3]. خاصة أن الرجل كان يعتبر كاتم أسرار الثورة الفلسطينية، ولديه المعرفة الكاملة بكل التحركات السياسية على الساحة السياسية الفلسطينية والعربية والدولية، فقد أدى اغتياله لخسارة كبيرة للثورة الفلسطينية وحركة فتح.

على الرغم من أن حركة فتح تميزت بتواجد عدد من مراكز القوى التي تكونت بسبب طبيعة المرحلة التي كانت تتطلب إنشاء عدد من الأجهزة والأطر السياسية والأمنية داخل الحركة، لكن على الرغم من وجود مراكز القوى والتيارات الفكرية بداخل حركة فتح منذ بداية نشأة الحركة إلا أن هذه المراكز كان لها دور إيجابي في تماسك الحركة وتقويتها، -عكس الأمر الشائع-، لأنها عملت من جانب على تقوية نفوذ الحركة داخل صفوف الشعب الفلسطيني وفي منظمة التحرير الفلسطينية نظراً لكون حركة فتح تعتبر إطاراً جبهوياً يضم اتجاهات فكرية مختلفة من أقصى اليسار إلى اقصى اليمين وأجهزة سياسية وعسكرية وأمنية كثيرة ومتعددة تجسدت في داخل إطار اللجنة المركزية للحركة، لكن الواضح أن دور ها كان إيجابياً، فمن جانت عملت على إيجاد قواسم مشتركة في

(1) الناطور، محمود، **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات** (المجلد الثاني، مرجع سابق)، ص330

(2) مؤسسة الشهيد ياسر عرفات، **حياة الرواد**، على الرابط التالي: https://goo.gl/HyxfYp

(3) مقابلة شخصية مع اللواء **إبراهيم أبو عمشة**، (أحد مقاتلين الثورة الفلسطينية وحركة فتح. بتاريخ 2016/9/20م).

صناعة القرار السياسي والعسكري والتنظيمي والدفاع عنه، ومن جانب آخر لم تسمح بالتفرد بالقرار السياسي والتنظيمي خاصة في المراحل الأولى لانطلاقة الثورة والحركة.

وهنا يؤكد الأخ محمد البطل "أبو بيسان" مدير عام المجلس الثوري السابق أن مراكز القوى داخل اللجنة المركزية لحركة فتح كان لها دور إيجابي، لأنه كان لديها القدرة على البحث عن قواسم مشتركة وكان لديها القدرة على تسوية الخلافات والأزمات التي كانت تعاني منها الحركة سواء على المستوى السياسي أو التنظيمي، لذلك أدى غياب هذه الشخصيات الوازنة داخل الحركة ومنظمة التحرير، خاصة بعد اغتيال أبو جهاد وأبو إياد إلى إضعاف دور اللجنة المركزية لحركة فتح مما سمح بالتفرد بالقرار السياسي والتنظيمي في الحركة والمنظمة على حد السواء[1].

وعليه يمكن القول أن حركة فتح تميزت بتواجد عدد من مراكز القوى والتيارات خاصة في المراحل الأولى لنشأة الحركة، ورغم التنافس الشديد حول الامتيازات والمصالح والتأثير في القرار العسكري والسياسي والتنظيمي بين هذه القوى والمراكز إلا أن كل الدلائل تشير إلى مساهمة هذه القوى في انتشار الحركة وتماسكها وسرعة توليها قيادة العمل الوطني الفلسطيني بعد تولي الحركة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد أن الاختلافات بين التوجهات الفكرية والسياسية للرعيل الأول لم يسبب خلل سياسي أو تنظيمي داخل حركة فتح عكس ما هو حاصل الآن، فرغم ذوبان الاختلافات الفكرية وانتهاء دور التيارات الفكرية ومراكز القوى التي كانت موجودة بالحركة قديماً إلا أن الحركة لم تسطيع تجاوز أزماتها المختلفة.

(1)مقابلة: **محمد البطل** (مدير عام المجلس الثوري السابق، بتاريخ 2015/9/7 م).

الانشقاقات الداخلية في حركة فتح بين
الدو افع الذاتية والخارجية

شهدت حركة فتح مجموعة من الأزمات الداخلية التي ترتب عليها انشقاقات داخلية بدعم وتوجيه من أنظمة عربية حاولت السيطرة على حركة فتح، وتوجهاتها السياسية، فدعمت بعض المجموعات والشخصيات المحسوبة عليها بالمال والسلاح، بهدف إحداث شرخ في جسم الحركة ، إلا أن قدرة حركة فتح على تجاوز الأزمات ساعدها على البقاء موحدة، رغم كل محاولات النيل منها ومن وحدتها، فمنذ تأسيسها تقف الحركة في عين العاصفة، فلم يمر عليها يوم دون أن تتعرض لانتقادات ومؤامرات من عدة جهات، من إسرائيل والغرب المؤيد لها، لأن إسرائيل اعتبرت أن حركة فتح أكثر خطورة عليها من كل الجيوش العربية والإسلامية ومن كل الأحزاب الأيديولوجية الفلسطينية وغير الفلسطينية، قومية كانت أو إسلامية أو ماركسية، لأن فتح تجسد الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية النقيض للمشروع الصهيوني، لذا سعت إسرائيل وما زالت لتدمير الحركة أو تفريغها من مضمونها الوطني ودورها الريادي.

وستستعرض الدراسة في هذا المحور أهم الأزمات الداخلية والانشقاقات التي تعرضت لها حركة فتح قديماً وحديثاً، لبيان مدى الترابط بين هذه الأزمات، ومدى قدرة الحركة على معالجة هذه التحديات والأزمات.

أولاً: أزمة الضابط يوسف عر ابي

لم تكن المسيرة الطويلة لحركة فتح مكللة دائما بالورود والإنجازات بل تخللتها كثير من المحطات التراجعية والمؤلمة سواء ذات الطابع العسكري والميداني كأحداث الأردن 1970 والحرب الأهلية اللبنانية 1975م وحصارها في بيروت ثم خروجها من لبنان 1982م أو هزيمتها السياسية 2006 والعسكرية 2007م أمام حركة حماس، أو هزات سياسية كتوتر علاقاتها مع أكثر من دولة عربية وإسلامية، ودخولها في متاهات التسوية السياسية، أو لمشاكل داخلية كتغير تركيبة النخبة المسيطرة أو القائدة وغياب قيادات جامعة، أو

الانشقاقات ومحاولات التمرد على القيادة وهي حالات صاحبت الحركة منذ السنوات الأولى لتأسيسها[1].

فقد شهد حركة فتح عام 1966م واحدة من أخطر الأزمات التي كادت أن تعصف بالحركة وتفتك قوات العاصفة، فهذه الأزمة بتشابكها وتعقيدات جذورها الحقيقة تؤكد أن السبب الحقيقي من خلفها يعود للصراع ما بين الخط الوطني المستقل وبين القوى الأخرى التي لا تقبل بالتعايش مع هذا الخط[2]، فقد حاولت السلطات السورية فرض سيطرتها على حركة فتح وعملها المسلح خاصة المنطلق من أراضيها بعد قصف إسرائيل لمعسكر الهامة عام1966م، واشترطت مقابل السماح باستمرار نشاطات الحركة من الأراضي السورية أنّ تجري حركة فتح عملية دمج مع إطارين فلسطينيين محسوبين على حزب البعث السوري، وهما: الجبهة الثورية بقيادة محمد زهدي النشاشيبي ويوسف عرابي وكمال كعوش وفهمي هوين، وجبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أحمد جبريل وعلي بشناق، وكلاهما من ضباط الجيش السوري سابقاً[3]، وتشكّلت لبحث مسائلة الوحدة، ثلاث لجان: عسكرية وتنظيمية وسياسية، وتمخضت المناقشات في النهاية عن اتفاق جرى بمقتضاه ضم كل من الضابط أحمد جبريل وعلي بوشناق إلى اللجنة المركزية لحركة فتح[4].

وهكذا زاد عدد الموالين لسورية داخل اللجنة المركزية لحركة فتح، لكن سرعان ما أدركت حركة فتح اللعبة وقررت كسر المعادلة، فقررت قيادة الحركة في سوريا العمل على التخلص من وجود أعضاء جبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الثورية لتحرير فلسطين باعتبار ذلك نوعاً من الهيمنة السورية على فتح وقرارها السياسي والتنظيمي، وفي سبيل ذلك شرعت الحركة في تعطيل عمل اللجان المشتركة ومجلس الطوارئ، مع إضافة أربعة للجنة المركزية من الأخوة أعضاء الحركة في الكويت، هم خالد الحسن وسليم الزعنون ومختار بعباع ومحمود فلاحة.[5] وكان من أخطر مظاهر هذه الأزمة التي شهدتها حركة فتح في 1966م، هي محاولة النظام السوري السيطرة على حركة فتح، ونقل مرض الانقلابات

(1) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (1) حركة فتح انطلقت من عين العاصفة**، مرجع سابق.

(2) القاضي، يزن: **الطريق إلى الأزمة والعاصفة**، 2011/04، (على الرابط التالي: https://goo.gl/pq7qPb

(3) الناطور، محمود، **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، مرجع سابق، ص28.

(4) القاضي، يزن: **الطريق إلى الأزمة والعاصفة**، مرجع سابق.

(5) **حركة فتح تاريخ من الانشقاقات**، (فلسطين أون لاين 2015)، على الرابط التالي: https://goo.gl/n73wWk

العسكرية إلى جسم الحركة، وكان ذلك يعني تكريس الاحتكام للسلاح والاقتتال لحسم الخلافات في الاتجاهات والتوجهات الفلسطينية الداخلية.[1]

وبدأت الأزمة بالانفجار عندما تحالفت عدة قوى للسيطرة على الحركة بالقوة، فالبداية كانت عبر محاولة النقيب "يوسف عرابي" ومجموعته السيطرة على قيادة قوات العاصفة في دمشق بقوة السلاح مستندة إلى قرار صادر عن مجموعة قيادة الحركة في الكويت، في الوقت الذي كان "أبو عمار" و"أبو جهاد" يعملان بشكلٍ حثيث على نزع فتيل الأزمة وتهدئة الأمور وحث الأطراف السورية الخيرة للتدخل لمنع الأطراف الأخرى من دفع الأزمة إلى حافة الهاوية ونقطة اللا عودة، لكن الأزمة كانت تتحرك وتكبر مثل كرة الثلج، حيث شهدت الساعات الأخيرة من مساء يوم 1966/5/9م المواجهة الدامية بين الشهيد "محمد حشمة" في حضور عدد من كوادر حركة فتح من أبرزهم "عبد الكريم العكلوك" و"زكريا عبد الرحيم" و"مختار بعباع" و"عبد المجيد زعموط" و"عدنان العالم" و"عدنان دبور" وبسرعة فائقة تحول التراشق الحاد بالكلمات إلى مبارزة مسلحة بالرصاص[2].

وتمخض عن هذه المشكلة مقتل الضابط "يوسف عرابي، - الموالي للنظام السوري- وعلى أثر هذه الحادثة أغلقت السلطات السورية مكاتب حركة فتح في سورية، واعتقلت "ياسر عرفات" و"خليل الوزير"، لأكثر من ثلاثة شهور، ولم تفرج عنهم إلا بعد تدخل وفد من اللجنة المركزية لحركة فتح ضم "صلاح خلف" و"فاروق القدومي"، ونتج عن هذه الأزمة تجميد العمل السياسي والعسكري لحركة فتح في سورية، والسماح للقوى الفلسطينية الأخرى الموالية للنظام السوري بالعمل بحرية تامة، مما أثر على فاعلية العمل المسلح لحركة فتح لبعض الوقت إضافة لاستقالة عدد من أعضاء الحركة من مكتب الكويت، وخروجهم من الجسم التنظيمي والعمل السياسي بشكلٍ كامل، كان أبرزهم عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان.

لقد مثلت أزمة الضابط "يوسف عرابي" أول اختبار جدي لحركة فتح على المستوى الداخلي والإقليمي، فالأزمة اختبرت قدرة الحركة على الحفاظ على القرار الوطني المستقل، الذي أعلنت عنه في بداية انطلاقتها، والحفاظ على تماسكها الداخلي، حيث نتج عن هذه الحادثة قرار من اللجنة المركزية لحركة فتح (مكتب الكويت) بتجميد عضوية

(1) الناطور، محمود: **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، مرجع سابق، ص29.

(2) القاضي، يزن، **الطريق إلى الأزمة والعاصفة**، مرجع سابق.

"ياسر عرفات" من اللجنة المركزية ونقله للجزائر، إلا أن قدرة "أبو عمار" على تجاوز الأزمات حالت دون تنفيذ القرار.

هذه الأزمة تمثل واحدة من محاولات كثيرة حاول خلالها النظام السوري السيطرة على القرار الوطني الفلسطيني بشكل عام وحركة فتح بشكلٍ خاص، إلا أن قدرة اللجنة المركزية على فهم المخاطر التي تقف خلف السيطرة على الحركة وقرارها السياسي، حال دون أن تخضع حركة فتح لأي عاصمة عربية مهما علا شأنها، وهذا لا يعني بالضرورة عدم التنسيق والتشاور مع العواصم العربية، خاصة بالنسبة للتحركات السياسية والمنعطفات الخطيرة.

ثانياً: أزمة انشقاق صبري البنا 1974م

شهدت الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر 1973م تطورات هامة في الشرق الأوسط على الصعيد السياسي خاصة في ضوء محاولات بعض الدول العربية استغلال نتائج الحرب بصورة تتواءم مع تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة [1]، حيث واجهت حركة "فتح" في العام 1974م تحدياً تنظيمياً جديداً وصعباً بخروج صبري البنا "أبو نضال"، مدير مكتب الحركة في العاصمة العراقية بغداد عن صفوف الحركة، وتأسيسه لما أسماه "حركة فتح المجلس الثوري" أو ما اشتهر لاحقاً باسم "جماعة أبو نضال"، التي لقيت الدعم المكثف من المخابرات العراقية في البداية ثم من مخابرات عدة دول أخرى لاحقاً، لاسيما في سعي الجماعة المتشدد لرفض الحلول السلمية التي وصفتها هذه الجماعة بـ"الاستسلامية"، جاء هذا الخروج على خلفية تبني حركة "فتح" بشكل واضح مفهوم المرحلية في النضال السياسي حيث قبلت الحركة مقررات المجلس الوطني الفلسطيني ونقاطه العشر الداعية إلى إقامة "السلطة الوطنية" على أيّ شبرٍ يتم تحريره أو استرداده، إضافة لإمكانية التفاوض مع قوى السلام التقدمية الإسرائيلية لتنشأ حينها "جبهة الرفض" مقابل تيار القبول ممثلاً بحركة فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة[2] .

(1) الناطور، محمود: **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، المجلد الثاني، مرجع سابق ص41.

(2) تقرير: **السلطة الوطنية والمرحلية. والصراعات الفكرية**، (موقع الكوفية برس، 2013)، http://kofiapress.net/main/news/18542

ولد صبري البنا في عام 1937م في يافا إلا أن عائلته طردت منها عقب النكبة عام 1948، واستقرت في نابلس في الضفة الغربية. وكان أبو نضال عضواً في حركة فتح وانشق عنها مع بدء مشاريع التفاوض مع اسرائيل بشأن التسوية في تشرين الاول/ أكتوبر 1974 عندما كان ممثلاً لمنظمة التحرير في العراق، وأصدرت حركة فتح حكما بالإعدام غيابياً في حقه بتهمة اختلاس أموال ،و أنشأ حركته المنشقة واتخذ من بغداد مقراً له، وكان "أبو نضال" أحد الشخصيات الأسطورية في اثارة الرعب بمسؤوليته عن العديد من الهجمات والاغتيالات في الثمانينيات، قبل أن يعلن عن مصرعه بالرصاص في ظروف غامضة في منزله ببغداد عام 2002م، أسس أبو نضال عقب انشقاقه (حركة فتح المجلس الثوري) التي تبنّت عشرات الهجمات الدامية في العالم. وقد شكّل أنصار عرفات الهدف الاساسي لأبو نضال لفترة طويلة إلا ان نشاطه لم ينحصر باستهداف رفاق السلاح بل شمّل أيضاً الإسرائيليين ويهود أوروبا الغربية وبعض الدول العربية حسب تحالفاته الإقليمية التي تبدلت على التوالي بين العراق وسوريا وليبيا[1].

ولحق تحدي انشقاق "أبو نضال" اشتعال الحرب الأهلية اللبنانية في ظل محاولات استبعاد منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، حيث أدخلت الحرب الأهلية اللبنانية منظمة التحرير وحركة فتح في صراعات مسلحة مع القوى السياسية اللبنانية مما استدعى التدخلات الدولية والعربية، وخاصة التدخل المسلح السوري منذ عام 1976م إلا أن حركة فتح استعادت قدرتها على ضبط الصراع السياسي والتنظيمي وتكثيف العمل المسلح من لبنان، عبر العديد من العمليات العسكرية النوعية التي كان اشهرها عملية "سافوي" عام 1976م، وعملية دلال المغربي عام 1978م[2].

وبلغ عدد ضحايا العمليات التي نفذتها جماعة أبو نضال حوالي 900 فرد ما بين قتيل وجريح. واستهدفت نشاطات حركته الإجرامية في البداية دولاً عربية مثل سوريا والأردن، فنفذت هجمات على فندقي سميراميس وانتركونتيننتال في دمشق وعمان، وعلى السفارتين السوريتين في ايطاليا وباكستان في 1976م. وتبنت الحركة بعد ذلك مقتل مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية مكلفين بإقامة علاقات مع اليسار الإسرائيلي من بينهم عز الدين قلق في باريس وسعيد حمامي في لندن عام 1978م، وعصام السرطاوي عام

1 تقرير صحفي، بعنوان: **أبو نضال البنا أحد الشخصيات الأسطورية في رعب القرن العشرين**، (جريدة اليوم، بتاريخ 2002/9/20)، على الرابط التالي https://goo.gl/672uKY

(2) الليخاوي، سمير: **فتح طريق الثورة**، (منشورات كتائب شهداء الأقصى فلسطين، غزة فلسطين، 2016)، ص29:30.

1983م في البرتغال، كذلك نفذت جماعة أبو نضال عمليات دامية ضد مصالح يهودية: فكان الهجوم على مجموعة فتيان في انفير عام 1980م، وعلى كنيس في فيينا (1981م)، ومحاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن عام 1982م التي أدت للاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وطرد منظمة التحرير من لينان، واتهمت فرنسا أبو نضال بالوقوف وراء الهجوم الذي استهدف يهودا في شارع (لا رو دي روزيبه) في باريس (1982) وأدى الى مقتل ستة اشخاص وجرح 22 آخرين، وعلى أثر القيود التي فرضتها بغداد على نشاطه انتقل أبو نضال الى دمشق عام 1983م ثم الى سهل البقاع في لبنان بعد عامين [1].

أزمة انشقاق أبو نضال والتداعيات التي ترتبت عليها هناك من يعتقد أنها جاء نتيجة غياب تقييم التجربة في الأردن ودراستها ودراسة نتائجها ومقدماتها، وكذلك قرار تحويل "قوات العاصفة" إلى جيش نظامي في إطار جيش التحرير الفلسطيني وإلغاء وإنهاء جناح العاصفة، لكن فرغم صدق المبررات التي رفعها "أبو نضال" لتبرير الانشقاق عن حركة فتح، إلا أن هذا الانشقاق ما كان يحدث لولا أنه لاق دعم إقليمي من بعض الدول العربية.[2]، حيث اعلن أبو نضال عن نفسه "فتح" الخط "الصحيح" وأنه متمسك بمقررات المؤتمر الثالث لحركة فتح، وأصدر مجلة فلسطين الثورة والمقاومة، وفي نهاية عام 1974 أعلن اسم تنظيمه " فتح المجلس الثوري" بحجة أن اللجنة المركزية خرجت عن الخط الأصلي للحركة ، وأنضم عدد من أعضاء المجلس الثوري من حركة فتح لتنظيم "أبو نضال" كان منهم "ناجي علوش" "وأبو داوود"، وحصلت جماعة "أبو نضال" على دعم من النظام الليبي والعراقي، الذي قام بمنحه تمويل وتسليح ومقرات ومعسكرات تدريب في الرمادي [3] .

وارتكبت هذه الجماعة مجموعة من الاغتيالات السياسية بحق قيادات من الصف الأول في حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية كان يعتبرهم "أبو نضال" ضالعين في التوجه نحو الحلول "الاستسلامية"، غير أنهم كانوا يعتبروا نخبة من قادة العمل الوطني على كافة المستويات. وفيما يلي أبرز حالات الاغتيال التي نفذتها جماعة "أبو نضال" بحق كوادر وقيادات من منظمة التحرير وحركة فتح:[4]

(1) تقرير صحفي، بعنوان: **أبو نضال أحد الشخصيات الأسطورية في رعب القرن العشرين**، مرجع سابق.

(2) خلف، سميح: **مسارات الصراع داخل فتح**، موقع الموقف ،2010 ، متاح على الرابط التالي: http://bit.ly/2wcE8vl

(3) الناطور، محمود: **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، (المجلد الثاني، مرجع سابق)، ص43 .

(4) تقرير: أبو نضال المقاومة المأجورة، (موقع العاصفة، 2015)، على الرابط التالي: https://goo.gl/Uv9CUL

- اغتيال علي ناصر ياسين ممثل فتح ومنظمة التحرير بالكويت1978م
- اغتيال سعيد حمامي ممثل منظمة التحرير في لندن 1978م
- اغتيال عز الدين محمد القلق ممثل منظمة التحرير بباريس1978م
- اغتيال نعيم خضر ممثل منظمة التحرير في بروكسل 1981م
- اغتيال غازي درويش ممثل منظمة التحرير في الباكستان
- اغتيال الدكتور عصام السرطاوي في البرتغال 1983م
- اغتيال صلاح خلف أبو إياد 14 كانون الثاني 1991م
- اغتيال هايل عبد الحميد أبو الهول 14 كانون الثاني 1991م
- اغتيال فخري العمري أبو محمد المسؤول في الأمن الموحّد14 كانون الثاني 1991م
- محاولة فاشلة لاغتيال السيد محمود عباس أبو مازن عام1974م وضبطها أثناء الأعداد لها
- فشل محاولة اغتيال سليمان الشرفا ممثل المنظمة بليبيا آنذاك ومقتل محامي مالطي شبيه له.
- اغتيال حنا مقبل أبو ثائر في قبرص.
- اغتيال الحج نصر أحمد أبو النصر أبو مدحت شقيق الشهيد أبو علي إياد.
- اغتيال زهير محسن في كان الفرنسية .
- اغتيال ميشال النمّري (أردني الأصل) عمل حتى استشهاده بالحقل الفلسطيني.

بالإضافة لذلك تم الكشف عن محاولة اغتيال الرئيس محمود عباس وفاروق القدومي في السابق، حيث يؤكد اللواء "زكريا بعلوشة"، أنه تم الكشف عن محاولة اغتيال لأمين سر اللجنة المركزية فاروق القدومي، ونائبه ومحمود عباس كانت تخطط لها جماعة أبو نضال، حيث جرى في مطلع صيف عام 1973م الكشف عن مؤامرة سيئة وغادرة لاغتيال

الاخوين (أبو اللطف امين سر اللجنة المركزية لحركة فتح وابو مازن نائب امين سر اللجنة المركزية) وكان من المفروض ان تنفذ العملية في بيروت [1].

لقد أدى الإهمال في التعاطي مع ظاهرة "أبو نضال" لتفاقم هذه الظاهرة حتى وصلت لمرحلة يصعب السيطرة عليها مما تسبب في أن تصبح جماعة "أبو نضال" أداة في يد بعض الأنظمة العربية للسيطرة على القرار السياسي في الثورة، والتخلص من القيادات التي كانت ترفض الرضوخ لهذه الدول أمثال "أبو أياد"، فكان لابد التعاطي مع هذه الظاهرة من بداية تشكيلها إلا إن الحسابات الإقليمية والدعم المقدم من قبل النظام العراقي خلال هذه الفترة حال دون اتخاذ الحركة قرار بالمواجهة مع جماعة أبو نضال حتي إن السيد سليم الزعنون ذكر في مذكراته، أنه كان يقدم أموال لجماعة أبو نضال حتي لا يقوموا بعمل أي عمليات إرهابية في الكويت قد تؤثر على الجالية الفلسطينية وحركة فتح في الكويت.

خلاصة القول إن التساهل في التعامل مع جماعة أبو نضال قد أضر بحركة فتح والثورة الفلسطينية ضرراً كبيراً بعد أن تحولت الجماعة لـ"بندقية للإيجار"، فقد تسببت هذه الجماعة في فقدان كوكبة من المناضلين الذين يصعب تعويضهم، فقد تحولت الجماعة لخنجر مسموم في ظهر حركة المقاومة الفلسطينية وحركة فتح، فهذه الجماعة التي اشتهر عنها إنها بندقية للإيجار تم استخدمها من قبل بعض الأنظمة العربية لتنفيذ ما عجزت عنه هذه الأنظمة بقوة المال والنفوذ السياسي إلا أن تقاعس الحركة والقيادة السياسية في التعاطي بشكلٍ حاسم معها قد سمح لها بارتكاب العديد من جرائم الاغتيال والأعمال التي أثرت على الثورة الفلسطينية.

ثالثاً: أزمة الانشقاق الكبير 1983م

تمّيزت حركة فتح بتواجد عدد من التيارات الفكرية في داخل أطر الحركة، وكانت هذه التيارات تغني العمل السياسي والتنظيمي، وتشكل رافداً فكرياً وسياسياً لدى الحركة التي اشتهرت أنها إطار جامع لكافة ألوان الطيف السياسي داخل المجتمع الفلسطيني، ومن أشهر هذه التيارات الفكرية ما كان يعرف بالتيار اليساري أو يسار حركة فتح، الذي كان

(1) نتيل، عبد الرحيم: **كيف حاول صبري البنا "أبو نضال" اغتيال القادة محمود عباس وفاروق القدومي؟**، (موقع دنيا الوطن)، على الرابط التالي:https://goo.gl/H3MZr5

يتزعمه الشهيد ماجد أبو شرار، ونمر صالح، ومنير شفيق وناجي علوش، وكان هذا التيار يعتبر تيار معارض للتوجهات السياسية نحو التسوية داخل الحرك ، وكان يمتاز بقوة الحضور والإسهاب الفكري والمعرفي، وساهم في تصويب الكثير من السلبيات داخل الحركة سواء في مشروعها أو تنظيمها أو طبيعة مقاومتها أو استقلاليتها.

وتميّزت الفترة ما بين عام 1973 م-1983م، بظهور صراعات فكرية وسياسية داخل حركة فتح بسبب الموقف من البرنامج المحلي ومؤتمر جنيف الدولي وتوجهات القيادة الفلسطينية نحو التسوية والقبول بقرارات الشرعية الدولية مما أدى لظهور دعوات تتبنى تشكيل حزب طليعي ثورة من داخل حركة فتح[1]. وكان نظام الأسد يسعى جاهداً للامساك بأوراق اللعبة السياسية في المنطقة وفي مقدمتها الورقة الفلسطينية. وكان أبو عمار يسعى جاهداً للإفلات من القبضة السورية، والمحافظة على استقلال القرار الفلسطيني، وكان لبنان الساحة المتنازع عليها وتجلى الخلاف واضحاً بين الفريقين في قمة فاس بتاريخ (6-9-1982م) إذ تخلف الرئيس الأسد عن الاستقبال الجماعي الذي نظمه الملوك والرؤساء العرب للزعيم الفلسطيني في المطار، وكان الأسد الرئيس الوحيد الذي لم يلتق بعرفات خلال عقد القمة العربية، بينما احتج السيد نمر صالح (أبو صالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح على قرارات القمة, وأصدر مع أبو ماهر اليماني(الجبهة الشعبية) وطلال ناجي (القيادة العامة) تصريحاً صحافياً ضدها، وغادروا فاس في طائرة الرئيس السوري المتجهة إلى دمشق، وكان أبو صالح قد اجتمع بالرئيس السوري 7 ساعات في دمشق قبل القمة [2].

وعلى أثر ذلك ظهرت ملامح معارضة قوية داخل حركة فتح أطلقت علي نفسها اسم" مجموعة المائة" (الإشارة ليس لها علاقة بالعدد)، وكانت تضم موسي العملة "أبو خالد" سعيد مراغة المعروف بـ "أبو موسى" وعبد الفتاح القلقيلي "أبو نائل" ومرعي عبد الرحمن "أبو فارس" وإسماعيل أبو شماله "أبو نضال" وحنا مخائيل "أبو عمر" وأبو خالد الصيني، وأحمد أبو شاويش "أبو معن" الذين أعلنوا أنهم معارضون لتوجهات حركة فتح السلمية، وعملوا على تشكيل تكتل أعطوا له صفه التيار اليساري داخل حركة فتح لكن سرعان ما دبت الخلافات فيما بينم، ولم يتبقى منهم سوى أبو خالد العملة ومرعي عبد الرحمن.[3]

(1) الليخاوي، سمير، **فتح طريق الثورة**، مرجع سابق، ص 28.

2() الطاهر، معين: **ياسر عرفات الانشقاق وطر ابلس**، (أمد للإعلام، بتاريخ 2014/11/11)، على الرابط التالي: https://goo.gl/8WFVL8

(3) الناطور، محمود: **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، (المجلد الثاني، مرجع سابق)، ص75.

وجاء انشقاق عام 1983م عقب الخروج من بيروت، حيث حمل المنشقون شعارات تتعلق بعدم تقيم تجربة الخروج من بيروت عام 1982م، وعدم إجراء أي مساءلة أو محاسبة للأداء السياسي والعسكري للحركة وللثورة خلال الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982م، عبر التركيز على الأخطاء التي وقعت فيها الثورة قبل وخلال الهجوم الإسرائيلي على منظمة التحرير في بيروت، وانتقدوا توجهات القيادة السياسية نحو التسوية السياسية والتعاطي مع المبادرات العربية والدولية خاصة مبادرة الأمير فهد، التي قبلت بالاعتراف بإسرائيل والتي رفضتها سورية وبعض الدول العربية الأخرى، التي كانت سبباً في إفشال القمة العربية في مدينة فارس الأولى بالمغرب عام 1981م، لكن عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عقد العرب قمة استثنائية في نفس المدينة وأعلنت عن خطة سلام تتضمن انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة عام 1967م وقيام دولة فلسطينية، وضمان أمن جميع الأطراف في المنطقة، وسبق انعقاد مؤتمر القمة العربي اجتماع تمهيدي لوزراء الخارجية العرب درسوا فيها مشروع جدول الأعمال وبخاصة المذكرة التي قدمتها المملكة العربية السعودية بتاريخ 21/11/1981وضمنتها "إعلان المبادئ الثمانية المقترحة كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية". وهي المبادئ التي عرضها الملك فهد بن عبد العزيز، وتتضمن المذكرة السعودية[1]:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها القدس العربية.
2. إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
7. تأكيد حق دول المنطقة بالعيش بسلام.
8. تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

1 سلام، محمد: **في مثل هذا اليوم 1982 انعقاد القمة العربية في مدينة فاس المغربية**، (موقع البوابة نيوز المصرية، بتاريخ 2014/11/9)، على الرابط:https://goo.gl/Hi47aB

وترافق قبول القيادة الفلسطينية خطة الملك فهد رغبة لديها للعمل على إعادة العلاقات مع مصر التي كانت مقاطعة من قبل الدول العربية نتيجة توقيعها اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وكذلك نسج علاقات جديدة مع الأردن من خلال التنسيق المشترك والدعوة للكونفدرالية، والدخول في مفاوضات ثنائية توجت بالتوقيع على الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك عام 1985م، فساهم التقارب الفلسطيني المصري من جهة والفلسطيني الأردني من جهة أخرى، في اشتداد المعارضة الداخلية الفتحاوية لهذه التوجهات إضافة لذلك وجدت المعارضة الداخلية تأييد ودعم من سورية وليبيا بشكل قوي فدفعتهم لمحاولة شرذمة الساحة السياسية الفلسطينية وضرب وحدة حركة فتح عبر إيجاد انشقاق عام 1983[1]. فلم تكن الأزمة داخل حركة فتح التي طرحت في شكل ظاهرة احتجاجية، ثم تطورت لانشقاق بقيادة العقيد سعيد مراغة " أبو موسى" وليدة حدث عابر إنما جاءت كتعبير عن مجموعة من التراكمات والتدخلات الإقليمية عبر سنوات طويلة، وكان هذا التيار يرفع شعارات التغيير الديمقراطي، ويعارض توجهات قيادة الحركة السياسية، حيث أتهم "أبو موسى" ياسر عرفات بمحاولة حرف الثورة عن دائرة الصراع مع إسرائيل، وقدم مجموعة من المطالب، من أهما رفض قرارات قمة فاس بالمغرب 1982م التي قبلت بقرار 242، ورفض محاولة فك العزلة عن النظام المصري، ورفض مبادرة ريغان ورفض الاتصالات التي تجريها منظمة التحرير مع منظمات صهيونية، والتأكيد على أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود لا مجال للتعايش معها[2].

إضافة لمجموعة من الأسباب التنظيمية الأخرى منها عدم احترام وتطبيق قرارات المؤتمر العام وتجاوز نصوص النظام الأساسي؛ عند اتخاذ أبو عمار قراراً بتجميد نمر صالح عن حضور جلسات اللجنة المركزية بعد الخروج من بيروت، حيث لا يوجد ضمن العقوبات شيء يسمى التجميد عن حضور الجلسات، كما قرر أبو عمار تنحية سميح أبو كويك (قدري) عن ممارسة مهامه كنائب لمسئول التعبئة والتنظيم في فتح، كما طالبوا بإعادة توزيع الاختصاصات داخل اللجنة المركزية والمجلس الثوري، وإعادة تنظيم مكاتب منظمة التحرير في الخارج، ومن الأسباب العسكرية الأخرى تسليم قيادة القوات في شمال لبنان للحاج إسماعيل جبر وفي البقاع لغازي عطا الله (أبو هاجم)، اللذين اتهمهما قادة الانشقاق بالانهزام والانحراف، وإقصاء 51 كادراً عسكرياً عن مواقعهم وإرسالهم إلى

(1) الليخاوي، سمير: **فتح طريق الثورة**، مرجع سابق، ص31

(2) ناصر، عمر، **حركة فتح: الإشكاليات والتحديات**، مرجع سابق ص 79.

المنافي، وإخراج معظم قوات الثورة الفلسطينية من لبنان وتوزيعها على عدد من البلاد العربية لإخلاء الساحة اللبنانية استجابة لمطالب أمريكية، وتصفية قوات العاصفة بإلحاقها بجيش التحرير الوطني الفلسطيني الذي وضع داخل لبنان تحت قيادة أبو هاجم وهو ما أثار فزع المنشقين[1].

وجاء قرار "أبو موسى" بالانشقاق عن حركة فتح بدعم وتوجيه من النظام السوري وتشكيل تنظيم جديد باسم، "حركة فتح الانتفاضة"، التي خرجت عن مسار حركة فتح الأم بعد خلافات في وجهات النظر مع "أبو عمار" حول طبيعة علاقة الثورة الفلسطينية مع السياسية الغربية وبعض الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام السوري، الذي بارك وأيد ودعم هذا الانشقاق مما تسبب لاحقاً بمواجهات مسلحة دموية في مناطق لبنانية مختلفة أثناء الحرب الأهلية ثم تورط في معارك المخيمات بين الفصائل الموالية لسوريا وأخرى موالية لعرفات[2].

وبدأت حركة الانشقاق بالتصاعد عندما وجّه القائمون على الانشقاق انتقاداتهم عبر مذكرة في 1983/1/27م وعندها استشعر أبو عمار الخطر فعمل على إلى تهميش قيادات هذا التوجه داخل المجلس الوطني المنعقد في فبراير 1983م، إلى أن قام العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)، ومعه اثنان من الضباط الذين تم تسريحهم من قبل عرفات بالاستيلاء على مقرّي قيادة الكتيبتين الأولى والثانية التابعتين لقوات اليرموك التابعة لفتح في 1983/5/9م وأعلنوا بدء (حركة تصحيحية) في فتح، وأعلن نمر صالح (أبو صالح)، وسميح أبو كويك (قدري) والعقيد موسى العملة (أبو خالد)، تأييدهم من دمشق للحركة التصحيحية، وتبعهم العقيد محمد البدر (أبو مجدي)، ونائب قائد قوات الكرامة المقدم زياد الصغير (أبو حازم)، وقائد المدفعية المقدم واصف عريقات (أبو رعد)، وقائد الكتيبة السادسة الرائد محمود عيسى (أبو عيسى)، وغيرهم من كبار الضباط في وقت

(1)عدوان، عصام: **حركة فتح. تاريخ من الانشقاقات (3)**، (فلسطين أونلاين، 2015)، على الرابط التالي: https://goo.gl/WNXAkX

(2) تقرير عن حياة: **أبو خالد العملة**، (موقع جبهة النضال الشعبي 2012)، على الرابط التالي: https://goo.gl/EJc4fp

لاحق، ومهدي بسيسو (أبو علي)، ود. إلياس شوفاني، وجميعهم أعضاء في المجلس الثوري لفتح [1].

ولم تكن القرارات التي اتخذها ياسر عرفات كافية لمواجهة الانشقاق فهي اعتمدت بالدرجة الأولى على معايير الولاء والطاعة التي لم تكن على أهميتها، لتنجح في مواجهة حالة انشقاق جديه مدعومة من دولتين عربيتين (سوريا وليبيا) وتغلف نفسها بشعارات الإصلاح الداخلي ومحاربة الفساد ومناهضة التسويات المطروحة، والدعوة إلى عودة القوات التي خرجت من بيروت إلى الساحة اللبنانية مجدداً، لذا سرعان ما اضطر أبو عمار أمام تطور الأحداث إلى إلغاء معظمها كما اضطر بالتدريج إلى الاعتراف بوجود الانشقاق، ومواجهته بقوة وصلابة بعد أنّ كان يتحدث عن تمرد بضعة عناصر يجري احتواءه على الصعيد الميداني، وكان العقيد أبو موسى سيطر على الكتيبتين بعد أن سلمته المخابرات السورية 60 طنا من الأسلحة المصادرة من مستودعات "فتح"، كما انضم إلى حركة التمرد وحدات من جيش التحرير في منطقة الروضة في البقاع وترافق ذلك مع إصدار بيان بتهم قيادة فتح بتسهيل التسوية الأمريكية، وتمزيق وحدة حركة فتح ودعا إلى التحالف مع سوريا، وإلغاء قرارات النقل والتعينات التي شملت " المنحرفين والمهزومين " على حد وصفة، والمطالبة بتسريحهم وتحويلهم للمحاكمة، كما طالب بعقد مؤتمر للحركة من حقهم تعيين نصف أعضائه، وبتعيين قيادة مؤقتة لحين انعقاد المؤتمر يكون فيها العقيد أبو موسى نائبا للقائد العام[2].

وطالب المنشقون بوقف الإجراءات السياسية والعسكرية والمالية والتنظيمية الأخيرة، والدعوة لعقد مؤتمر عام طارئ للحركة لحسم الأمور. فصدر بيان عن اللجنة المركزية لفتح في 5/22/ 1983م وُضع فيه خمسة ضباط من قادة التمرد بإمرة القائد العام(عرفات)؛ أي إحالتهم إلى الاستيداع، وهم: أبو موسى وأبو مجدي وأبو رعد وزياد الصغير وأبو عيسى. ودعا البيان لعقد المجلس الثوري لمناقشة أوضاع الحركة والتحضير لعقد المؤتمر العام، وترافق مع هذه الإجراءات توجيه إنذار إلى ثوار العاصفة بوضعهم تحت طائلة المسئولية إذا أقدم أحدهم على الاتصال بأحد المنشقين، وبناءً على ذلك رفض

1()عدوان، عصام: **حركة فتح. تاريخ من الانشقاقات (3)**، (فلسطين أونلاين، 2015)، على الرابط التالي: https://goo.gl/WNXAkX

(2) الطاهر، معين: **ياسر عرفات الانشقاق وطرابلس**، (أمد للإعلام، بتاريخ 2014/11/11)، على الرابط التالي: https://goo.gl/8WFVL8

المنشقون قرارات الاستيداع وقرروا استمرار تحركهم حتى إفشال مشروع ريغان، ومنع النظام الأردني وقيادة منظمة التحرير من الانضمام إلى "مفاوضات الخيانة" مع العدو، ودعوا إلى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية في إطار منظمة التحرير تشترك مع القوى الوطنية اللبنانية في تحويل البقاع وشمال لبنان إلى قاعدة نضالية لدحر الاحتلال الصهيوني عن لبنان، وإحباط الاتفاق اللبناني-الصهيوني، كما رفضوا دعوة البيان للمجلس الثوري بالتحضير لعقد المؤتمر العام الخامس للحركة، فقد كانت مطالبة المنشقين بعقد مؤتمر عام طارئ وليس عاديا، حيث ينعقد المؤتمر الطارئ بنفس الأعضاء القدامى، ويتسم انعقاده بالسرعة، ويخصص لدراسة الإشكال القائم[1].

وأحدث هذا الانشقاق وحالة التمرد التي قادها "أبو خالد العملة"، و"أبو موسى مراغة" انهيار للتيار اليساري التقدمي في داخل حركة فتح الأم، فقد مورست ضد كل من كان ينادي بالإصلاح عمليات الإقصاء أو النقل أو قطع الراتب، وشهدت الفترة التي أعقبت الانشقاق حملات إعلامية من الطرفين، حيث تفرغت وسائل إعلام الطرفين لكيل الاتهامات المتبادلة، وبرز في تلك المرحلة ما كان يروج له إعلاميا القرار الوطني المستقل، وكان هذا الإعلام يعني لكثير من الكوادر تحديد الخيار الأمريكي التفاوضي كنهج لحركة فتح ومنظمة التحرير عندما أعلنت المنظمة نبذ العنف[2].

وحاول "أبو جهاد" أن يرمم ما أهلكه الدهر والأفعال في كوادر حركة فتح سواء داخل القوات أو خارجها، واعطى التعليمات بممارسة النشاطات التنظيمية لحركة فتح في داخل القوات، فقد عمل وبشكل دؤوب على وحدة الحركة ووحدة أبنائها سواء داخل الأطر أو خارجها، ومحاولة استرجاع من ترك حركة فتح في الانشقاقات السابقة، وعمل عملاً حيثياً على استقطاب كل فصائل العمل الوطني من أجل بلورة برنامج سياسي مقاوم لمنظمة التحرير الفلسطينية [3] ، وتداعت كوادر عديدة من فتح في محاولة لتطويق الموقف والحيلولة دون الاقتتال الداخلي، من أبرزهم عباس زكي وابو العبد العكلوك وجميل شحادة ومروان كيالي وأبو ابراهيم عبود، وقد أجرت سلسلة حوارات لكن بدون نتيجة، اذ استمر التمرد في التوسع على الأرض واكتساب مواقع جديدة على الرغم من الموافقة على

(1) عدوان، عصام: **حركة فتح. تاريخ من الانشقاقات (3)**، (فلسطين أونلاين)، مرجع سابق.

(2) دراسة **مصادر الصراع في حركة فتح**، (جريدة الموقف، 2010)، مرجع سابق.

(3) خلف، سميح: **حركة فتح والانشقاقات وبيان النعي الجزء الرابع**، (دنيا الوطن، بتاريخ 2007/7/12)، على الرابط: https://goo.gl/kyH1L1

عقد المؤتمر العام والغاء القرارات الأخيرة. وفي الوقت ذاته أعلن القذافي دعمه للتمرد في حين صرح عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري في حينه والمسؤول عن الملفين الفلسطيني واللبناني، في لقاء مباشر مع خليل الوزير أنه " اذا كنتم ترغبون في حل مشاكلكم فيجب أن تتقيدوا بسياساتنا، تصادقون أصدقائنا وتعادون أعدائنا " في إشارة واضحة لمساعي سورية ونظام الأسد للسيطرة على القرار الوطني الفلسطيني [1].

في ظل هذه الأوضاع قام ابو عمار بزيارة لسهل البقاع التقى فيها القوات الموجودة هناك، وهي الزيارة الأولى له منذ الخروج من بيروت، ولعل في هذا اشارة كافية لبعض ما كانت تعانيه هذه القوات من فراغ هائل على مستوى القيادة العليا، ومن ثم عاد ياسر عرفات الى دمشق لحضور اجتماع طارئ للمجلس الثوري فيها، ومنها توجه الى طرابلس من طريق حمص، وفي الطريق غير المسار وسلك مع قسم من الموكب عن طريق الهرمل، بينما واصل الجزء الآخر السير على الطريق الأصلية، حيث تعرض لإطلاق نار من كمين أدى الى مقتل أحد العناصر واصابة 9 بجروح. واتهمت وسائل الاعلام الفلسطينية النظام السوري بالوقوف وراء هذا الحادث [2].

لقد شكّل الانشقاق الكبير عام 1983م، الذي حدث بدعم وتوجيه من النظام السوري علامة فارقة في تاريخ حركة فتح، فهو أكبر وأعمق انشقاق حدث في داخل حركة فتح على مدار تاريخ تطورها، فالانشقاق جاء كتعبير عن الانقسام العربي حول التسوية السياسية، وما عمق الجرح الناتج عن هذا الانشقاق حالة الاقتتال الداخلي بين صفوف وأبناء حركة فتح، خاصة أن الانشقاق جاء في لحظة ضعف عقب خروج الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، فقد ضم الانشقاق عدد من أعضاء الحركة العسكرين والسياسيين من الصف الثاني بالحركة، الذين رفعوا شعارات تتعلق بالمساءلة والمحاسبة ومعارضة التوجهات السياسية للقيادة الفلسطينية، لكن مرونة اللجنة المركزية لحركة فتح في التعاطي مع الأحداث، بالإضافة لوجود الرعيل الأول والقادة العظام أمثال "أبو عمار" "أبو جهاد" و"أبو إياد" وغيرهم ، قد ساهم في التقليل من أهمية الانشقاق أو القوى الداعمة له عبر تفعيل جلسات المجلس الوطني بحضور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعد فترة غياب طويلة، فقد تمخضت هذه الاجتماعات في النهاية للوصول إلى وثيقة إعلان

1() الطاهر، معين: **ياسر عرفات الانشقاق وطرابلس**، (أمد للإعلام، بتاريخ 2014/11/11)، على الرابط التالي: https://goo.gl/8WFVL8

2() الطاهر، معين، **ياسر عرفات الانشقاق وطرابلس**، (أمد للإعلام، بتاريخ 2014/11/11).

الاستقلال في جلسة المجلس الوطني عام 1988م في الجزائر، حيث أعلن الزعيم الراحل الشهيد ياسر عرفات قيام دولة فلسطين.

رابعاً: انشقاق أبو الزعيم

أنشأ اللواء عطا الله عطاالله "أبو الزعيم" جهاز الاستخبارات العسكرية وتولي قيادته، وكان أبو الزعيم يعتبر من خيرة الضباط في الجيش الأردني ثم أحيل للتقاعد، وقد أنتسب لحركة فتح وهو ضابط في الجيش الأردني، وكان أبو الزعيم يمتاز بثقافة عالية وحس أمني كبير، واستطاع خلال فترة وجيزة أنّ يشكل جهاز أمني قوي ساهم في الحفاظ على أمن القوات من اختراقات العدو الصهيوني، وكان بالإضافة إلى عدد من الأشخاص من المقربين للشهيد ياسر عرفات، كما أنه استطاع نسج علاقات مع جميع الأوساط اللبنانية[1].

ويعتبر أبو الزعيم شخصية أمنية وعسكرية وأكاديمية كبيرة من الطراز الأول ولكن في نفس الوقت كان يتمتع بشخصية متمردة، فلم يكن يعمل للقيادة أي أهمية، فهو كان متمرد على قرارات القيادية السياسية الأمر إلى أوقعه في العديد المشاكل والأزمات رغم أن أبو الزعيم كان من الرعيل الأول وشارك في كل المعارك التي خاضتها الثورة الفلسطينية، إلا أنه كان كثير المشاكل مع القيادة الفلسطينية.[2] واستمرت علاقة "أبو الزعيم" المتوتر بالقيادة بين الصعود والهبوط حتى تمرده عام 1986م نتيجة لمعارضته لسياسة القيادة الفلسطينية بالتعاطي مع الخيار الأمريكي التفاوضي كنهج لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت المنظمة عن نبذ العنف في عام 1986م، مما أدى لتمرد أبو الزعيم بدعم أردني، ونتيجة لذلك قام أبو عمار بفصله من حركة فتح بعد ما تهجم على القيادة الفلسطينية بكلمات غير لائقة تفتقر للأدب، وأعلن أبو الزعيم في العاصمة الأردنية عمان عن تأسيس (المجلس العسكري الأعلى لحركة فتح) وصرح أنه قام بذلك عقب خيبة أمله إزاء تعذر قيادة فتح والمنظمة انتهاج سياسة براغماتية يقتضيها الأمر الواقع، كما انتقد في حينه بشدة قيادة المنظمة لانتهاجها سياسة أدت إلى انهيار الحوار مع الأردن الذي اعتبره شريكاً لا غنى عنه في التقدم نحو حل للقضية الفلسطينية، كذلك اتهم أبو الزعيم قادة المنظمة بسوء التصرف بأموال المنظمة[3].

---

(1) الناطور، محمود: **حركة فتح بين الاغتيالات والانشقاقات**، (المجلد الأول، مرجع سابق) ص393.

(2) مقابلة شخصية: **مع اللواء إبراهيم صقر أبو عمشة**، بتاريخ 2016/9/15.

(3) **أبو الزعيم وموقفه السياسية**، (موقع دينا الوطن)، على الرابط التالي: https://goo.gl/RNCT1j

لم يكن لحركة تمرد أبو الزعيم أي تداعيات على حركة فتح سواء على المستوى السياسي أو التنظيمي؛ نظراً لمحدودية حركة التمرد التي قادها أبو الزعيم خلافاً لانشقاق 1983م، الذي ترك تداعيات كبيرة وخطيرة على حركة فتح، لكن الملاحظة التي يجب أن تسجل هنا أن حركة فتح رغم تكرار محاولات الانشقاق التي جاءت كلها بدوافع خارجية، وبدعم وتأييد من بعض الأنظمة العربية التي حاولت السيطرة على الحركة، أو على الأقل توجيه سلوكها السياسي، إلا الحركة استطاعت التغلب على معظم حالات الانشقاق، بل إن كل محاولات الانشقاق لم يكتب لها النجاح رغم قوة الشعارات التي رفعت في بداية كل حالة انشقاق، وهذا راجع من وجهة نظري لمرونة الحركة وقدرتها على مواجهة التحديات، فالحركة التي لم يعرف عنها قوة البناء التنظيمي لكن عرف عنها قدرتها على التغلب على الأزمات.

خامساً: أزمة تيار دحلان

تمرُّ حركة فتح في الوقت الراهن بأزمة مختلفة عن باقي الأزمات السابقة فهي حالة من حالات الانشقاق الغير معلنة لأننا أمام تيار تنظيمي له استقلالية كاملة في الأطر والبرامج والأشخاص، ولديه وسائل إعلام خاصة به، ولديه جسم تنظيمي وفق هيكلية محددة هذه الظاهرة بدأت بالتوسع عقب المؤتمر السابع من خلال التقارب بين تيار دحلان وحركة حماس حتى أننا أصبحنا أمام تنظيم موزاي لجسم الحركة الأصلي، الأمر الذي يحدث أحياناً تضارب في الفعاليات والأنشطة، لكن رغم اشتداد التنافس الداخلي والحرب الإعلامية إلا أن أبناء فتح مازالوا يحافوا على قانون المحبة بينهم رغم استمرار الأزمة.

والحديث عن هذه الأزمة يعتبر نوع من أنواع السير في حقل الألغام؛ لأننا أمام أزمة قائمة ومستمرة وتتصاعد يوماً بعد يوم، وكل طرف من الأطراف قد لا تعجبه كلمة هنا أو موقف هناك، إلا إن الحديث عن أزمة حركة البنيوية بدون التطرق لهذه الأزمة يعتبر بمثابة دفن الرأس في التراب وهذا ليس من عادة الباحث الموضوعي. لأن هذه الأزمة لها مقدمات وتداعيات على حركة فتح ومجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية خاصةً في غزة التي تشهد تنافس حاد بين الفريقين، كما لها تداعيات على الساحة العربية والدولية نتيجة تداعيات تشتت الموقف الفتحاوي والوطني على هذه الساحات، وبالتالي كان لابد من تناول هذه الأزمة بموضوعية شديدة بهدف توضيح أسبابها وتداعيات وانعكاساتها ومستقبلها، ومستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي في ضوء هذه الأزمة.

- **أسباب ودوافع الأزمة**

تشهد حركة فتح في الوقت الراهن أزمة داخلية مختلفة تماماً عن الأزمات السابقة في مكوناتها وأدواتها وأشخاصها، فهذه الأزمة أول أزمة داخلية تحدث في حركة فتح في الأراضي الفلسطينية عقب عودة الحركة من الخارج، ويترافق مع هذه الأزمة عودة التدخلات الخارجية في شؤون الحركة بعد فترة شهدت غياب لأي تدخل في أوضاع حركة فتح الداخلية، فخلال الفترة الماضية برزت أزمة مراكز القوى والتيارات مرة أخرى داخل البناء التنظيمي لحركة فتح بعد ما استطاع الشهيد ياسر عرفات القضاء عليها بعد الخروج من بيروت، حيث أصبحت هذه الأزمة تأخذ شكلاً تصاعدياً بين تيارين (الشرعية-والتوجه)، فقد ظهرت هذه الأزمة منذ أن فصلت حركة فتح النائب "محمد دحلان" من عضوية اللجنة المركزية للحركة عام 2011م، وأصبحت تلقى بظلالها على العمل السياسي والتنظيمي داخل حركة فتح وخارجها، خاصةً في المهرجانات الوطنية والفتحاوية وعند إجراء أي انتخابات في المناطق أو الأقاليم، مما انعكس على تماسك الحركة السياسي والإعلامي في ظل أن الحركة مقبله على تنافس انتخابي بعد التفاهم على إنهاء الانقسام.

ولا يُجانب المرءُ الصواب حين يقول إن الأزمة الحادة في جوف حركة فتح والمتحركة على إيقاع الاستنفار الأمني والسياسي المتبادل بين فريقي الصراع في الوقت الراهن ليست بنت لحظتها الراهنة ولا هي تتصل بمضاربة سياسية محتدمة فرضها التنافس الفتحاوي الداخلي، وإنما هي أزمة نشأت وتكونت منذ اليوم الأول لتكوين تنظيم حركة فتح، والتي أخذت في بدايتها شكل الصراع بين مكاتب الحركة في الدول والبلاد العربية، ومن ثمّ انتقلت إلى صراع وتنافس بين أجهزة أمنية وعسكرية وتيارات سياسية[1].

فقد تصاعدت الأزمة بشكل سريع واتخذت منحى تصاعدياً عقب قرار اللجنة المركزية لحركة فتح بفصل محمد شاكر دحلان القيادي البارز في الحركة وانهاء أي علاقة رسمية له بالحركة، وأتُخذ القرار خلال اجتماع اللجنة الذي عقدته في رام الله يوم 2011/6/12م، بعد الاستماع الى تقرير لجنة التحقيق المشكلة من اعضاء من اللجنة المركزية، وتضمن القرار إحالة (محمد دحلان) الى القضاء فيما يخص القضايا الجنائية والمالية واية قضايا أخرى حسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق، وتضمنت القرارات أيضاً

(1) بقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006)، ص 83.

الاستمرار في التحقيق مع الأشخاص الأخرين الذين رأت لجنة التحقيق ضرورة استمرار التحقيق معهم بموجب قرار يصدر لاحقا لتحديد القضايا التي يجب متابعتها[1].

فصل دحلان بهذه السرعة أدى لنشوب صراع حقيقي يشبه الحرب الباردة بين قطبين أساسيين هما: قطب الشرعية الذي يمثله التنظيم الرسمي على راسه والرئيس محمود عباس وباقي أعضاء اللجنة المركزية ويتمثل القطب الثاني في تيار "التوجه" كما يسمى عند أبناء الحركة أو التيار "الإصلاحي" كما يمسي نفسه الذي يمثله عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، وعدد من القيادات المسحوبة عليه، التي غادرت قطاع غزة قسرًا على خلفية أحداث 2007م الدامية؛ كون هذا التيار خاض صراعاً دمويًا مع حركة حماس.[2]

وعلى عكس الأزمات السابقة لم يكن الخلاف هذه المرة حول توجهات سياسية تتعلق بعملية السلام أو المفاوضات مع إسرائيل كما كان في السابق؛ لأن الخلاف بين الرئيس عباس ودحلان ليس خلافاً سياسياً بكل تأكيد، فالرجلين من نفس المدرسة السياسية، ويؤمنوا بالتسوية السياسية مع إسرائيل، وكانوا يعُتبروا حلفين إلى وقت قريب، لكن الخلاف بدأ منذ المؤتمر السادس عندما وقف دحلان يدافع عن نفسه أمام المؤتمر فأتهم القيادة الفلسطينية بالتقاعس عن الدفاع عن غزة وهاجم الرئيس عباس بقوة أمام أعضاء المؤتمر، ومن هنا بدأت الخلافات في التصاعد خاصةً بعد تهميش الرئيس عباس لدحلان في المفاوضات وعدم إعطائه أي دور سياسي، بالإضافة للأخبار التي تحدثت عن اتهام دحلان أبناء الرئيس عباس بالفساد ولكن هناك من يرى أن هناك أسباب أخرى لهذا الخلاف الذي تطور وتحول لصرع شرس.

ورغم صعوبة تحديد قضايا الخلافات بشكل صحيح إلا أن بعض الكتاب والباحثين اعتبروا أن الخلافات انحصرت في ثلاثة قضايا رئيسية: الأولى اتهام مساعدين لعباس لدحلان بأنه وراء تحريض قيادات في فتح عليه، وسعيه لتعزيز نفوذه بالأجهزة الأمنية والوزارات في الضفة الغربية وهو ما أغضب السلطة، والتي تتهمه بأنه المسؤول

1() **مركزية 'فتح' تقرر فصل محمد دحلان**، (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – (وفا) بتاريخ 2011/6/12م، على الرابط التالي: https://goo.gl/wvaHhP، أنظر وثيقة الفصل المحلق رقم (1).

(2) مسمح، أحمد: **دحلان وعباس: صراع على النفوذ والسلطة**، (ساسة بوست 2013)، على الرابط التالي: https://goo.gl/6ePsbZ

المباشر عن سقوط غزة بيد حركة حماس. وفيما كانت الثانية هي تدخل دحلان بملف تشكيل حكومة سلام فياض قبل بضع سنوات مما دفع الرئيس عباس لإعطاء أوامر لفياض بإجراء نقل لمدراء عامين ووكلاء وزراء مقربين من دحلان في وزارتي الخارجية والداخلية إلى وزارات أخرى ليست ذات علاقة بالسياسة الخارجية أو بالأمن الداخلي، إضافة لاكتشاف الرئيس عباس أن دحلان يجتمع سرًّا بقيادات فتحاوية في الضفة الغربية مؤخرًا، ويطرح عليها إسقاطه بحجة أنه ضعيف، وتوجيهه انتقادات شديدة لأبناء عباس واتهامهم باختلاس الأموال، وقيامه بتجنيد مجموعات شبابية في أكثر من منطقة في الضفة الغربية وبتسليحها [1].

وينفي دحلان بشدة هذه الاتهامات، ويعتبر ما حدث معه هو نتيجة لصراع داخلي على زعامة الحركة في مرحلة ما بعد الرئيس أبو مازن، وأن هذا القرار جاء بضغط من بعض الشخصيات في الحركة لإقصائه عن الحركة؛ لضمان عدم تنافسه على قيادة الحركة في المستقبل.

وكان دحلان قد تقدم بمذكرة للطعن والاستئناف على قرار فصله من الحركة وقد تم قبول الاستئناف لدى المحكمة الحركية التي حددت بدورها يوم 2011/7/24 جلسة أولى للنظر في الدعوى المقدمة من قبله ضد اللجنة المركزية لإلغاء قرار الفصل وكأنه لم يكن واعتباره باطلاً من حيث الشكل والمضمون، والمطالبة برد الاعتبار والاعتذار له، كما أكّد دحلان في الدعوى المقامة أمام المحكمة الحركية على إلزام اللجنة المركزية بتقديم كل ما لديها من ادعاءات واتهامات جنائية أو مالية ضده للقضاء، وأنه مستعد للمحاسبة أمام العدالة ، وقد طلبت المحكمة الحركية بحسب "جريدة الصباح" الجزائرية من أمين سر اللجنة المركزية المثول أمامها أو من تنيبه اللجنة المركزية وتكلفه رسمياً لتمثيلها أمام المحكمة [2].

وعقب يومين من قبول الطعن أصدرت المحكمة الحركية لحركة فتح مساء الأربعاء 2011/7/27م، قرارها بشأن الطعن المقدم دحلان ضد قرار فصله من الحركة، وحسب وكالة وفا للإنباء أكّد ممثل اللجنة المركزية أمام المحكمة الحركية جمال محيسن:" إن قرار

1() إشتيوي، بثينة، **تعرف على جذور الصراع السياسي والمالي بين عباس ودحلان وتطوره في 6 أسئلة**، (موقع نون بوست، بتاريخ 2015/1/12م)، على الرابط التالي:https://goo.gl/TCMV6H

2() بعد تقديمه مذكرة طعن في قرار فصله من "فتح".. **"محمد دحلان" يقرر العودة الي رام الله خلال الأسبوع**، (شبكة فلسطين للحوار نقلا عن وكالة سما الإخبارية)، على الرابط التالي:https://goo.gl/oAVfAE

المحكمة تضمن رد الطعن المقدم من دحلان لعدم استناده للنظام الداخلي، والتأكيد على قانونية القرار المتخذ في اللجنة المركزية بفصل "دحلان"، وأضاف محيسن: "إن قرار المحكمة أعطى فرصة أخيرة لمحمد دحلان بأن يتقدم بالتماس لرئيس الحركة بجاهزيته للامتثال أمام لجنة التحقيق التي تشكلها اللجنة المركزية خلال أسبوعين من تاريخ القرار وإلا يصبح القرار نافذاً قطعياً، ويعود الأمر للجنة المركزية لاتخاذ القرار المناسب بهذا الخصوص"[1].

- **و اقع الأزمة**

عقب فصل محمد دحلان من عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح سعى لتشكيل تيار قوي من أنصاره، فجمع حولة رفقاء الدرب خاصةً من المقربين إليه من قادة جهاز الأمن الوقائي السابقين في غزة، أمثال سمير المشهراوي وماجد أبو شمالة، وسفيان أبو زايدة، واستقطب عدد أخر من نواب المجلس التشريعي ممن اعترضوا على قرار الفصل، فقد اعتبر عدد من هؤلاء قرار فصل دحلان استهداف لحركة فتح بغزة وليس لشخص دحلان، ومع مرور الوقت وفشل دحلان في العودة للحركة فتح مرة أخرى شكّل دحلان تيار أو تنظيم موازي لحركة فتح أطلق عليه "التيار الإصلاحي" في حركة فتح، مستغلاً في ذلك قرارات الفصل التي صدرت بحق كل من اعترض على قرار الفصل أو استمر في العلاقة مع دحلان تحت تهمة "التجنح"، وهذه تهمة بدأت تطال كل المقربين من دحلان بدون أي ضوابط حتى أنها ساعدت الرجل أكثر ما أضرته، لأن قرارات الفصل الكثيرة التي صدرت ساعدته على تشكيل تنظيم موازي خلال فترة قصير فكل من طالته قرارات الفصل أو التجميد أو وقف الراتب جاهر بالعمل مع دحلان حتي لو لم يكن من أتباع دحلان، وهذا الأمر ينطبق على كثير من الحالات وخاصة أعضاء المجلس التسريعي.

فقد بدأ هذا التنظيم الجديد العمل بشكل علني مستغلاً من جهة تراجع العمل التنظيمي لحركة فتح في غزة، ومن جهة أخرى التقارب مع حركة حماس عقب فشل جولات المصالحة مع الرئيس عباس، فكّون هياكل وأطر تنظيمية بشكل مستقلٍ خاصة عقب عقد

1() **محكمة فتح ترد طعن دحلان وتثبت فصله**، (جريدة الرسالة، بتاريخ 2011/6/20)،على الرابط التالي: https://goo.gl/c4KMqJ

المؤتمر السابع الذي شكّل نهاية لمساعي الصلح بين الرئيس عباس ودحلان بما يضمن له ولتياره العودة لحركة فتح.

وترتكز الهيكلية التنظيمية للتيار الإصلاحي الذي يتزعمه دحلان وسمير المشهراوي على تقسيم العمل التنظيمي داخل التيار لثلاثة ساحات رئيسية هي ساحة غزة التي تشكّل مركز الثقل، وساحة الضفة الغربية وساحة الشتات، وتم تقسيم ساحة غزة لخمس محافظات يشرف على العمل التنظيمي والسياسي فيها لجنة ساحة تتكون من مسؤول ساحة والمحافظين الخمسة إضافة لرؤساء المجالس التخصصية مثل المرأة والشبيبة والعمال والشباب، وتم تقسيم كل محافظة لـ 6 قواطع، وكل قطاع لـ 6 مناطق على حسب حجم كل محافظة، (القاطع هو أكبر من منطقة، وأقل من إقليم، والمنطقة هي أكبر من شعبة، وأقل من منطقة)، بالإضافة لمجلس شباب، ومجلس للمرأة، وعمال وقطاعات أخرى تمثل الفئات الاجتماعية الأخرى، ويقف على رأس كل محافظة محافظ يشرف على العمل السياسي والتنظيمي فيها مع لجنة محافظة تتكون من أمناء سر القواطع ورؤساء المجالس التخصصية، واستطاع التيار الإصلاحي استقطاب العديد من الكوادر الفتحاوية للعمل ضمن القواطع والمناطق والمجلس المختلفة من أبناء الحرك مع العلم أن هذا التيار يستخدم أسم وشعار حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بدون أي تمييز عن التنظيم الرسمي؛ بل التيار يعتبر نفسه حركة فتح بذاتها، وبذلك تكون هذه الحالة مختلفة عن باقي حالات الانشقاق الذين استخدموا اسم الحركة مع إضافة شعار جديد مثل انشقاق صبري البنا الذي استخدم حركة فتح المجلس الثوري، أو انشقاق 1983، الذي استخدم اسم حركة فتح الانتفاضة.

وتمثّل قضية "دحلان" القضية الأصعب لدى حركة فتح في الوقت الراهن باعتبارها (شوكة في الحلق) بسبب أنها ليست كالمشكلات الانشقاقية التي عاصرتها سابقاً، فالذين انشقوا ذهبوا إلى حال سبيلهم، واتخذوا أسماءً أخرى لتنظيماتهم، لكن هذه المرّة فإن دحلان ينافس على قيادة الحركة ذاتها وبنفس اسمها، ولا يُستبعد في نظرها أن يميل بتفكيره إلى قيادة السلطة الفلسطينية لاحقاً[1]. ويعتقد دحلان أن الوصول إلى رئاسة السلطة يجب أن يمر بحركة فتح، والوصول لرئاسة حركة فتح يجب أن يمر باللجنة المركزية، لذلك زاد نشاطه في لبنان والأردن وغزة وأنفق ملايين الدولارات تحت غطاء

(1) الأسطل، عادل، محمد: **الخلاف بين عباس ودحلان**، (جريدة رأي اليوم الدولية، بتاريخ 2014/12/21)،على الرابط:https://goo.gl/VFjRTc

جمعية إماراتية على مشاريع إنسانية واجتماعية، وقد وسع دحلان حربه على الرئيس عباس بهدف الوصول إلى السلطة بعدما فشلت عدة وساطات عربية أهمها من مصر ودولة الإمارات في إقناع عباس بإعادة دحلان لمواقعه[1].

وهنا يرى الأستاذ "طلال عوكل" أن الحالة التي تعيشها حركة فتح من انقسام بين أقطابها المتنافرة أصبحت واضحة بما لا يدع مجال للشك، فالخلافات التنظيمية التي حدثت أثناء مؤتمر إقليم "شرق غزة" تعتبر مظهر من مظاهر هذا الصراع[2]. ومن جهة أخرى يرى الأستاذ "هاني المصري" أن مستقبل "فتح كما هو شائع حالياً لا يتوقف على مصير الصراع بين الأجنحة المختلفة، وخاصة جناحي الرئيس ودحلان وإنما يتوقف مستقبلها على رغبتها وقدرتها على تجديد وتغيير وإصلاح نفسها من فوق لتحت، خصوصاً قدرتها على إعادة الاعتبار للبرنامج والحقوق الوطنيّة الجامعة للشعب الفلسطيني ولأشكال النضال والعمل السياسي القادر على تطبيق الحقوق، وغيرها من السياسات. من دون مغادرة هذا المسار بشكلٍ جذري واستراتيجي وليس كرد فعل ومن قبيل التكتيك، وفتح أفق سياسي يفتح طريق المستقبل أمام الشعب الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وخارجه، ستسير "فتح" بصورة متسارعة ومعها الأُطر والمؤسسات التي تقودها والفصائل المتحالفة معها أو تسير في فلكها إلى الهاوية [3].

لا أحد يجادل في وجود الأزمة فهي أزمة قائمة وتتصاعد يوم بعد يوم خاصةً عقب تشكيل دحلان جسم تنظيمي موازي لهياكل وأطر الحركة الرسمية، بالتالي لم يعد هناك من مجال في إنكار الأزمة بل الأمور أصبحت ظاهرة للعيان، وقد جرت عدة محاولات لحل هذه الأزمة إلا حجم الخلافات الداخلية في الحركة لم يساعد على تجاوزها خاصة في المرحلة الراهنة.

- **الوساطة العربية لحل الخلاف**

1() اشتيوي، بثينة: **تعرف على جذور الصراع السياسي والمالي بين عباس ودحلان وتطوره في 6 أسئلة**، مرجع سابق.

(2) أبو عامر، خالد: **هل تشهد حركة فتح ولادة صراعات جديدة؟**، (موقع عربي21)،على الرابط التالي: https://goo.gl/hLYJ7X

(3) الفطافطة، محمود: **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول مجدٌ تحت الرماد**، (صحيفة الحدث، بتاريخ 12/1/ 2015م)، على الرابط التالي:https://goo.gl/uSgqXR

منذ اللحظة الأولى لوقوع الأزمة وحدوث الخلاف بين الرئيس عباس والنائب محمد دحلان سعت كثير من الشخصيات الوازنة في العالم العربي التدخل لإنهاء الخلاف، فالكل كان حريص على وحدة الصف الوطني الفلسطيني، ومحاولة ترتيب الأوضاع الداخلية في حركة فتح عمود الخيمة للبيت الفلسطيني، فقد توسط فيه اللواء عمر سليمان مدير المخابرات المصرية الأسبق، ورئيس البرلمان العربي، والعديد من الملوك والرؤساء، ولكن فشلت معظمها نتيجة إصرار الرئيس عباس على مواقفه، والتجاذبات الإعلامية التي حدثت بين الجانبين والتي ساعدت على استمرار الأزمة.

وكانت مبادرة الرباعية العربية أهم هذا الوساطات لأنها جاءت في وقت حساس تشهد فيه المنطقة العربية تطورات استراتيجية، فقد طرحت المبادرة برنامج عمل محدد، فقبل عقد المؤتمر السابع بأسابيع طرحت (مصر والسعودية، الأمارات، الأردن) مبادرة للصلح بين الرئيس عباس ودحلان في محاولة من هذه الدول لحل الخلافات وترتيب البيت الفلسطيني استعداداً للتطورات الجارية في المشهد الإقليمي والدولي، وتقوم المبادرة على ثلاثة بنود: تحقيق مصالحة فتحاوية داخلية، ومن ثم مصالحة وطنية بين حركة فتح وحماس، تنتهي بتسوية سياسية مع إسرائيل. فقد كشفت مصادر صحفية النقاب عن تحرك مصري أردني سعودي إماراتي تجاه حل القضايا العالقة في الداخل الفلسطيني خاصة داخل حركة فتح، ونقل موقع "الخليج أون لاين" عن مصدر عربي رفيع المستوى أن اجتماعات مكثفة عقدت في الآونة الأخيرة للدول صاحبة خارطة الطريق مؤكدة أن عقد الانتخابات البلدية المزمع إجراؤها في الأراضي الفلسطينية، ستسبقها مصالحة فتحاوية داخلية تجمع اللجنة المركزية للحركة مع العضو المفصول منها "محمد دحلان"، مشيرا لموافقة الأخير على إتمام المصالحة المذكورة دون عودته إلى عضوية اللجنة المركزية، مع توقعات بعودة عضويته في فتح[1].

هذه التسريبات حللتها تقارير فلسطينية أخرى بأنها تدخل في إطار ضغوط عربية على الرئيس الفلسطيني لإجراء مصالحة مع دحلان، تقضي بعودته إلى حركة فتح ومشاركته في الحياة السياسية الفلسطينية المستقبلية للسلطة، وهو الأمر الذي أغضب الرئيس عباس كثيرًا على الرغم من صدور بيان عن اللجنة المركزية لحركة فتح ترحب فيه

(1) تقرير صحفي، بعنوان: **دحلان يرسم نقاط خلاف «أبو مازن» مع مصروالسعودية والإمارات**، (موقع البديل)، على الرابط التالي:https://goo.gl/RiomfU

بالتلاحم الفتحاوي على مستوى القاعدة، ولحقه بيان مصري أردني مشترك يرحب ببيان المركزية المذكور وبالمصالحة الفتحاوية الداخلية، ولكن سرعان ما تفجر الوضع عقب خطاب الرئيس محمود عباس تجاه الإجراءات المصرية العربية الأخيرة والمتعلقة بالمصالحة هو خطاب "أبو مازن" الساخن الذي حذّر فيه من أسماهم "المستهينون باستقلالية القرار الفلسطيني" من مغبة التدخل في القرار الفلسطيني، والتلاعب بحق تقرير المصير، وقال "على كل من له خيوط من هنا وهناك الأفضل له أن يقطعها، وإذا لم يقطعها نحن سنقطعها، فلا أحد يملي علينا موقفا، لنتكلم كفلسطينيين وكفى الامتدادات من هنا وهناك". وقد أثارت تصريحات الرئيس محمود عباس حفيظة الأنظمة العربية، وفتحت الباب أمام التكهنات بدخول العلاقات العربية الفلسطينية في حالة توتر خاصة بعد ما قاله الرئيس عن قطع الامتدادات الفلسطينية التابعة للعواصم الخارجية، فهذا التصريح اعُتبر بمثابة قطع الطريق على الجهود العربية، ونوع من أنواع الرفض للتدخل العربي في الأزمة مع دحلان، وهنا دخل الوضع الفلسطيني في مرحلة أكثر خطورة وأكثر تعقيداً خاصةً أن هذه العواصم لها ثقل سياسي كبير، ورفض المبادرة بهذه الشكّل يمكن أن يؤدي لتداعيات كبيرة في العلاقات الفلسطينية العربية، وهذا ما حدث بالفعل عبر استضافة القاهرة لعدد من المؤتمرات التي تناقش مستقبل القضية الفلسطينية في ظل عدم حضور منظمة التحرير الفلسطينية أو التنسيق معها.

وكانت تهدف خطة "الرباعية" العربية إلى توحيد حركة فتح واستنهاضها، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحريك عملية السلام على أساس المبادرة العربية، إضافةً إلى دعم الشعب الفلسطيني وإسناده في الداخل والشتات، على أن يبدأ ذلك بعودة المفصولين من حركة فتح والسلطة، ومعالجة الملفات القضائية، وعودة محمد دحلان إلى عضوية مركزية "فتح"، ووضع الخطط والبرامج لتفعيل المنظمة. وتؤكد الخطة: أنه في حال رفض أحد أطراف حركة فتح تحقيق المصالحة فلا يعني ذلك التخلي عن تقديم الدعم للحركة، وإنما يصبح من الواجب البحث عن آليات دعمها بعيدًا عن الطرف المعرقل للمصالحة. وفي حال عدم توصل الفصائل الفلسطينية إلى اتفاق ترتضيه كل الأطراف يصبح من واجبنا دعوة الجامعة العربية للتدخل بهدف فرض اتفاق يضع مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته فوق مصالح الأحزاب والفصائل المتناحرة. أما أخطر ما جاء في الخطة تأكيدها على أنه في

حال لم يقم الفلسطينيون بما عليهم واستمروا في الانقسام على أنفسهم فستضطر بعض الدول العربية لدراسة بدائلها الخاصة في التعاطي مع ملف الصراع العربي–الإسرائيلي[1].

لا شك أن تحرك "الرباعية" العربية جاء في سياق تأهيل الجانب الفلسطيني للانخراط في تسوية للقضية الفلسطينية ضمن التسويات التي يمكن فرضها لمعالجة أو إطفاء الأزمات المشتعلة في المنطقة، لكن رفض الرئيس الفلسطيني التجاوب مع هذه المبادرة قد انعكس على الواقع الفلسطيني خاصة في غزة التي تشهد تقارب بين تيار دحلان وحماس، وخاصة أن المبادرة العربية جاءت من دول لها ثقلها الأمني والسياسي في المنطقة، وبالتالي قد ينعكس هذا الرفض على مجمل الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وخاصةً غزة.

- **مستقبل الأزمة وتداعياتها على الحركة**

يبدو أن الأمور وصلت بين الرئيس محمود عباس رئيس حركة فتح والنائب محمد دحلان عضو اللجنة المركزية السابق لمرحلة يصعب فيها لملمة الأوضاع، ومعالجة الأزمة وعودة الأمور لسابق عهدها. حيث يرى الكاتب والمحلل السياسي "طلال عوكل" أن هذا ليس زمن المصالحات لا بين الرئيس عباس والقيادي محمد حلان، ولا بين الرئيس عباس وحماس رغم أن الأخيرة أقرب للتحقيق بالنسبة لأبو مازن من الأولى، التي قطع عليها الرئيس عباس كافة الخطوط وأهمها جهود الرباعية العربية لتوحيد حركة فتح والمتمثلة بالمصالحة بين دحلان والرئيس محمود عباس. وأكّد عوكل أن الرئيس عباس يريد من خلال عقد المؤتمر السابع لحركة فتح ليس استنهاض الحركة وتقويتها وإنما الهدف من وراء عقده بالدرجة الأولى هو إقصاء كل جماعة دحلان خارج إطار الحركة الرسمي، أي أن الرئيس عباس لا يريد ما اسماهم "بالمتجنحين" في أي مؤسسة رسمية تتبع لفتح لقطع الطريق على أي طموح مستقبلي لمحمد دحلان بالعودة للحركة. وأوضح عوكل خلال مداخلة لموقع دنيا الوطن "أن المصالحات داخل فتح تحكمها الشخصنة وصراع الأقطاب داخل الحركة وليس المصلحة العامة للحركة التي تلقت مؤخرًا العديد من الضربات أفقدتها توازنها وقوتها وصلابتها وكل ذلك بسبب العبث بالحركة ومصيرها، وختم "عوكل" إن المصالحة بين عباس ودحلان باتت مستحيلة وكذلك من الصعب جداً أن تتم المصالحة بين حركتي فتح وحماس نتيجة الظروف الغير مهيأة لذلك[2].

---

(1) المصري، هاني: **عودة دحلان ووحدة حركة فتح**، (موقع شاشة نيوز، نقلا عن جريدة السفير اللبنانية، على الرابط التالي:https://www.shasha.ps/articles/236711.html

(2) عوكل، طلال، تقرير دينا الوطن، بعنوان: **الرئيس عباس بين نار المصالحة مع حماس ونار المصالحة مع دحلان ...وشبيه لسلام فياض قد يكون مخرجا لحل الازمة**، على الرابط التالي:https://goo.gl/ynYPEx

وفي نفس السياق يرى الكاتب الصحفي والمحلل السياسي "محمد دراغمة" أن المصالحة مع حماس أهون بكثير على الرئيس محمود عباس من المصالحة مع محمد دحلان. لان الصراع بين دحلان وعباس وصل مرحلة لا رجعة فيها حيث بدأ كخلاف شخصي ومن ثم تنظيمي إلى أن وصل إلى خلاف إقليمي بين الرجلين، فالرئيس عباس مدرك تماماً أن القوى الإقليمية في إشارة إلى جهود الرباعية العربية تسعى لعودة دحلان للساحة الفتحاوية كوريث للرئيس "عباس" في فتح والسلطة وليس كشريك له، وبالتالي الخلاف بينهما آخذاً منحى عميقاً لأنه بات ليس شخصياً فقط بل قضائياً وإعلامياً وتنظيماً وإقليمياً ، أما بالنسبة للمصالحة مع حماس فهي أقرب للرئيس عباس لان فيها مناورة ولا تشكّل تهديدًا لموقعه في حركة فتح، والرئيس عباس لم يغلق باب المصالحة مع حماس حتى اللحظة رغم أنه لم يوقع معها مصالحة رسمية والأزمة مع حماس تدار من مجموعة من القياديين أما مع دحلان المصالحة محسومة بالرفض المطلق، فالرئيس عباس ذاهب في اقصى لعبة كسر العظم مع دحلان[1].

وهكذا أصبحنا أمام أزمة مقعدة لدرجة أنها أصبحت تعصف بحركة فتح من جميع الجهات، فقد سمحت هذه الأزمة بالتداخلات العربية مرة أخرى، وأدت لفتور في العلاقة مع بعض الدول العربية وخاصة مصر، تمثلت في مجموعة إجراءات خطيرة تشكل تهديد لمستقبل قطاع غزة السياسي، عبر تقديم تسهيلات على معبر رفح بعيدًا عن السلطة الفلسطينية، أو عبر إقامة مؤتمرات سياسية وإعلامية واقتصادية تناقش القضية الفلسطينية وأزمات غزة، بعيداً عن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وحركة فتح ، بالإضافة إلى إن الأزمة ساهمت في حدوث تقارب بين تيار دحلان وحركة حماس، على قاعدة المصالح المشتركة بالسماح لدحلان بالعمل في غزة، مقابل تسهيلات للحركة عن طريق القاهرة، مما ساهم في استمرار الانقسام وتعزيزه.

وهنا يرى الدكتور "إبراهيم أبراش" أنه على الرغم من أن المشاكل والانشقاقات والتجنحات التي صاحبت حركة فتح طوال تاريخها الممتد لأكثر من نصف قرن، إلا أن ما تتعرض له في الوقت الراهن من تحديات داخلية وخارجية قد يكون الأكثر خطورة، الأمر الذي يحتاج لمزيد من الحكمة والعقلانية واستنهاض الروح الفتحاوية الأصيلة التي تدفع أبناء فتح عندما تتعرض القضية الوطنية للخطر إلى نسيان خلافاتهم الداخلية ومواجهة

(1) دراغمة، محمد، تقرير دينا الوطن بعنوان: **الرئيس عباس بين نار المصالحة مع حماس ونار المصالحة مع دحلان ...وشبيه لسلام فياض قد يكون مخرجا لحل الازمة**، على الرابط التالي:https://goo.gl/ynYPEx

الخطر الرئيسي، وهو الاحتلال والاستيطان. هذه الرؤية لحركة فتح لا تعني أن تنظيم الحركة وقيادته مبرئون من الأخطاء، فكثيرة هي الأخطاء والتجاوزات التي كانت أحياناً نتيجة ظروف قاهرة خارجية أجبرت الحركة على دخول مسارات سياسية غير شعبية، ولكن أحياناً كانت أخطاء نتيجة خلل ذاتي وحسابات خاطئة لبعض القيادات الفتحاوية وغير الفتحاوية التي تسللت لمواقع قيادية في التنظيم وفي السلطة الوطنية غلَّبت مصالحها الخاصة وارتباطاتها الغير وطنية على مصلحة حركة فتح وعلى المصلحة الوطنية [1].

وهناك من يرى أنّ الصراع الدائر حاليًا بين الرئيس عباس ودحلان يعكس عمق الأزمة داخل حركة فتح بجوانبها التنظيمية والسياسية، ففي حين يحمل أنصار الرئيس عباس مسؤولية ما جرى لدحلان، في حين يؤكد أنصار الأخير أن انحدار شعبية فتح وتراجع قوّتها إلى هذا المستوى جاء في عهد الأول، وبالتالي، فإن الصراع بين الرئيس عباس ودحلان يظهر أن حركة فتح تعيش أزمة عميقة تتجلى في أزمة القيادة بعد غياب عرفات، إضافة لأزمة ترهل البنية المؤسسية والتنظيمية، وأزمة تحديد المسارات الاستراتيجية بسبب فشل التسوية وعدم قدرة الحركة على الرجوع لخيار المقاومة، وضعف أداء السلطة في الضفة الغربية واستمرار المشاكل الاقتصادية، وضعف أداء الجهاز الحكومي، كما يرى محللون[2].

لقد ألقت هذه الأزمة بالمزيد من الأعباء على كاهل الحركة المترهل أصلاً بفضل عديد الأزمات التي تناولتها الدراسة، ولكن خطورة استمرار هذه الأزمة بهذا الشكل يجعل من حركة فتح حركتين؛ حركة رسمية تتبع الرئيس عباس بعناصرها وهياكلها ومؤسساتها القيادية والقاعدية، وحركة موازية تحت مسمى "التيار الإصلاحي" تحمل نفس الاسم، وتستخدم نفس الشعار بمؤسسات وأطر وهياكل مختلفة كما أوضحت الدراسة؛ تتبع عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، والملاحظة إن تيار دحلان أو "التيار الإصلاحي" يعمل بكل جهد ونشاط على استقطاب أكبر شريحة من أبناء الحركة خاصة من بين الطلبة والخرجين المحبطين بسبب استمرار الانقسام، في حين أن التنظيم الرسمي شبه غائب عن ساحة العمل التنظيمي، إما بسبب خلافات داخلية في الأقاليم والمناطق، أو بسبب

1() إبراش، إبراهيم: **حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (1) حركة فتح انطلقت من عين العاصفة**، 2016، على الرابط التالي: https://goo.gl/nBBY5g

(2) اشتيوي، بثينة، **تعرف على جذور الصراع السياسي والمالي بين عباس ودحلان وتطوره في 6 أسئلة**، موقع نون بوست، بتاريخ 2015/1/12، على الرابط التالي:https://goo.gl/TCMV6H

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية، في موضوع الرواتب والتقاعد، وهنا لابد من طرح تساؤل كبير أين قيادة الحركة من هذا الغياب ؟

استمرار هذه الأزمة بهذا الشكّل بدون حل أو حسم للأمور، سوف يؤثر على الحركة خلال المستقبل القريب خاصة إذا عقدت الانتخابات التشريعية والرئاسية، فقد نرى قوائم مختلفة تحمل نفس اسم حركة فتح، وهنا مكمن الخطورة لأن الحركة في هذه اللحظة سوف تفقد كثير من الأصوات بسبب تشتيت الأصوات داخل الكتلة الفتحاوية، وسوف يتحول التنافس، لتنافس داخلي في حركة فتح وليس تنافس مع القوى السياسية الأخرى التي تستفيد من الصراع الداخلي في الحركة.

وبالتالي ترك الأوضاع بهذا الشكّل وعدم حسم جماعة دحلان مصيرهم، واستخدامهم نفس اسم الحركة وشعارها، وتغاضي الحركة عن هذا الموضوع قد يسبب مشاكل أكبر للحركة خلال المنظور القريب، وأرى إن الحل هو فتح حوار جاد وهادف، إما على قاعدة حل الخلاف وإنهاء الأزمة، وهذا أمر أصبح صعب تحقيقه، أو على قاعدة إدارة الخلاف، بمعني الوصول لحلول وسط حول استخدام اسم مختلف، وقف حملات التحريض المتبادلة التي يستفيد منها خصوم الحركة.

بشكل عام شكلت قضية الانشقاقات أحد أهم الأزمات الكبيرة التي عانت منها حركة فتح على مدار تاريخ تطورها، فرغم كثرة حالات الانشقاق إلا أن الثابت الوحيد هو قدرة الحركة على الخروج بأقل الأضرار من أي حالة انشقاق وقدرتها على لملمة أوضاعها الداخلية وتخطي التحديات والصعوبات.

كما يمكن القول إن كل حالات الانشقاق لم تنجح في تكوين حالة تنظيمية قادرة على البقاء والاستمرار، لاعتبارات تتعلق بتراجع الدعم الخارجي الدافع لحالة الانشقاق، أو شخصنة الحالات الانشقاقية وانحصارها في شكل أشخاص، وهذا ما يساهم في تلاشي كل حالات الانشقاق داخل حركة فتح على مدار التاريخ.

الفصل الثالث
الفكر السياسي لحركة فتح بين التسوية والمقاومة

الفصل الثالث:
الفكر السياسي لحركة فتح بين التسوية والمقاومة

الحديث عن الفكر السياسي لحركة فتح يحمل بعض الصعوبة كون الحركة لا تستند إلى رؤية إيديولوجية أو حزبية واضحة، فلم تضع الحركة لنفسها عقيدة سياسية ولم تتخذ شكلاً حزبياً ذا عقيدة ومحددات وقوالب وهياكل فكرية جامدة، ومن هنا جاءت فكرة فتح الرئيسية من خلال تجميد التناقضات الحزبية والفكرية لمصلحة التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني , كما أن العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الفكر السياسي لحركة فتح خلطت بين الفكر كمنهج سياسي يحدد طبيعة الأهداف والوسائل وبين الكفاح المسلح الذي يعتبره البعض الفكر السياسي للحركة.

فثمة الكثير مما يمكن قوله في شأن الأفكار التأسيسية لحركة فتح، وهويتها السياسية والتنظيمية، وتجربتها الكفاحية، وفي شأن طريقة إدارتها للمنظمة والسلطة، والمآلات التي توصلت إليها دون أن يقلل من ذلك من أهمية الحركة على المستوى الوطني وقيمتها النضالية؛ لاسيما أننا إزاء أزمة عامة في النظام السياسي بل وفي المشروع الوطني برمته[1] وتعيش حالياً حركة فتح في أزمة حادة تكاد تكون مفصليه ومركزية لدى الحركة ،وهي أزمة التسوية والمقاومة عقب انتقال الحركة من مربع المقاومة لمربع التسوية دون أن تقوم بتغير أي من أهدافها ومبادئها التي مازالت تنادي بتدمير دولة إسرائيل والقضاء عليها؛ الأمر الذي ساهم في بروز أزمة حادة في فكر الحركة تتمثل في التناقض بين فكر الحركة وأهدافها ومبادئها وما بين واقعها السياسي في الوقت الراهن.

وسوف تستعرض الدراسة في هذا الفصل أزمة الفكر السياسي لدى حركة فتح؛ لبيان مظاهرها وتداعياتها وكيفية الخروج منها.

(1) كيالي، ماجد: **فتح بعد 50 عاماً قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2016، ص 107.

أزمة البناء الفكري في حركة فتح
بين جدلية التسوية والمقاومة

البناء الفكري لأي حركة أو حزب سياسي يرتكز على من مفهومين: مفهوم البناء ومفهوم الفكر، مفهوم البناء يصاحبه التخطيط والتصميم والتنظيم، ويقابله التكديس والتجميع العشوائي، ومفهوم الفكر يصاحبه العلم في تمكن والثقافة في إحاطة، والوعي في هدى، ويقابله تقليد بلا علم، وتعصب أعمى دون نظر، فالذي لا يملك فكراً يقوم بما يقوم به من أعمال انقياداً لهوى متبع سواءً كان هوى نفسه أو هوى غيره.

والفكر هو نتاج عملية التفكير، وعملية التفكير نشاط ذهني داخلي يقوم به الإنسان بصورة واعية أو غير واعية، وتتضمن مرور الخواطر والتخيلات والمدركات الحسية أو الانفعالية التي تسبق أو ترافق قيام الإنسان بأي سلوك أو تصرف خارجي. لذلك فالفكر جهد بشري يلحقه الصواب والخطأ، فلا يتصف بالعصمة ولا القداسة وبقدر ما يكون هذا الفكر مستنداً إلى نقل صحيح وعقل صريح، ومنسجماً مع الطبائع والوقائع يكون الفكر أقرب إلى الصواب وأبعد عن الخطأ [1].

أولاً: أسباب ودوافع الأزمة

واجه الشعب الفلسطيني في نهاية القرن العشرين مجموعة من التحولات بالغة الأهمية على الصعيدين الدولي والإقليمي، فالتدهور الذي شهده الوضع الدولي والإقليمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والنتائج الكارثية التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية التي تركت تداعيات على القضية الفلسطينية مازالت مستمرة حتى الوقت الراهن، فهذا التدهور بلغ حده الأقصى بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم في إطار ما بات يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي اتسم بالتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم أجمع؛ الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على المقاومة حركة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية برمتها.

1() البناء الفكري: **مفهومه وعناصره ومستوياته**، (المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة 2013)، على الرابط: https://goo.gl/PGWLwg

لقد تكون في بداية فترة التسعينيات وضع دولي جديد أثر انهيار موازين القوى عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وحدوث انقسام في الموقف العربي بعد أزمة احتلال العراق للكويت وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للموقف العراقي، وما نتج عنها من ضعف للتضامن العربي، وفرض حصار مالي وسياسي على منظمة التحرير الفلسطينية بسبب مواقفها من الأزمة، حيث انعكست كل المتغيرات الدولية والإقليمية على القضية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير وجعلتها تسير في ركب التسوية[1]. لقد أتاحت سنة 1991م فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة خطتها المتعلقة ببدء عملية سلام ناجحة في الشرق الأوسط، وفي هذا الشأن جاء في تقرير لمعهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية في أعقاب عاصفة الصحراء تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية حيازة نقاط قوة فريدة كمنتصرة في حرب الخليج الثانية مكنتها كقوة عظمي وحيدة أن تحقق أكثر مما حققته في الماضي[2]. واستغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة الذهبية ونظمت مؤتمراً دولياً للسلام في مدريد عام1991م، وفي هذا المؤتمر تحدثت إسرائيل فيه مع جيرانها العرب لأول مرة، وحضر الفلسطينيون أيضاً ولكن مقابل تنازلات هائلة[3]

لقد شكّلت المتغيرات الدولية والإقليمية دافع لحركة فتح للانتقال من المقاومة للتسوية خاصة بعد أثبتت التطورات محدودية القوة العربية والفلسطينية في تغير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني، لذلك لم يجد أبو عمار أمامه من وسيلة سوى ركوب قطار الشرعية الدولية لعلى وعسى أن يحقق للشعب الفلسطيني دولة في حدود 1967م والحفاظ على الإنسان الفلسطيني انتظاراً لتعديل ميزان القوى لفرض معادلة جديدة.

ثانياً: مظاهر الازدواجية بين الفكر والممارسة

تركت المعطيات الدولية والعربية آثاراً وتداعيات كبيرة على حركة فتح، وجعلت الحركة تنتقل من ربع المقاومة لمربع التسوية السياسية وفق المنظور الدولي والأمريكي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن لم يصاحب هذا الانتقال تغيير في أياً من أهدافها

(1) أبو كريم، منصور، أحمد: **تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، حركة فتح نموذجاً**، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، غزة فلسطين 2016)، ص185.

(2) الخطيب، غسان: **السياسة الفلسطينية وعملية السلام الشرق الأوسط (الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض)** ترجمة عارف حجاوي، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 2014 م)، ص79.

(3) Hirst, David, **The Gun and The Olive Branch; The Roots of violence in Middle Eest,** (London, Future,1977),p34

ومبادئها التي انطلقت عليها الحركة في منتصف القرن العشرين؛ بل حتى لم يمرر هذا التحول عبر أطر الحركة القاعدية ومؤسساتها المختلفة، فقد نتج عن هذا التحول ظهور علامات تصدع في بنية الحركة خاصة بعد رفض عدد من قادة الحركة التاريخيين أسس عملية التسوية ومؤتمر مدريد واتفاق أوسلو، لذلك فضلوا البقاء بالخارج. وهذا راجع لأن التحول في فكر الحركة نحو التسوية في مطلع السبعينات لم يحدث نتيجة تطور في الثقافة السياسية للحركة، ولم يشرع في مؤتمراتها، إنما اتخذ في إطار اللجنة المركزية فقط، وهو ما حصل ما اتفاق أوسلو 1993، ومع تعديل الميثاق الوطني عام 1996، بالإضافة إلى أن كل القرارات السياسية الهامة من المفاوضات إلى انطلاقة الانتفاضة لم تدرس في الأطر القيادية ولم تكن وليدة نقاشات واجتماعات سياسية ولم تأتي نتيجة إعداد مسبق[1].

وهناك من يرى أن هذه المشكلة ليست محصورة على حركة فتح فقط، الأستاذ "بكر أبو بكر" المنظر الفتحاوي يرى أن المشكلة الفكرية موجودة في كثير من التنظيمات السياسية الفلسطينية، حيث تلعب المشكلة الفكرية والثقافية المرتبطة بفكر التنظيم أو أهدافه، تقف كالطود الشامخ بين التيارات، يحاولون تجاوزه أو الالتفاف عليه أو تسلقه، أو يقومون بالاغتراب كتيارات، ففي الوقت الحالي تعاني كثير من التنظيمات في اليسار واليمين ومنها حركة فتح ضعفاً في الأداء الفكري/التعبوي، ما يعني أن التيارات الفكرية المتصارعة حول الفكرة المتجددة والاستراتيجية والبرنامج غير موجودة بوضوح، حتى لو لم تتفجر فيها المشكلة حتى الآن[2].

رغم ذلك فالمشكلة أكثر ظهوراً وأكثر إلحاحاً في حركة فتح التي قادت منظمة من المقاومة للتسوية، ومررت كل القرارات المتعلقة بالتسوية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، سواء عبر المجلس الوطني أو المركزي أو عبر اللجنة التنفيذية دون أن تعدل أي من أهدافها ومبادئها التي انطلقت عليها، والتي مازالت تدعوا لتدمير دولة إسرائيل وقيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني، بل تم التأكيد على هذه المبادئ والأهداف خلال المؤتمرات الأخيرة.

(1) كيالي، ماجد: **فتح بعد 50 عام مآلات حركة وطنية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات الاستراتيجية، رام الله 2016)، ص59-50.

(2) أبو بكر، بكر، **مؤتمر حركة فتح السابع، في العقل الحر والانتهازي**، (وكالة أمد للأعلام، بتاريخ 2016/11/13)، على الرابط https://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=146110

وهنا يمكن الإشارة إلى مسألتين، أولاهما، أن هذه المبادئ والأهداف التي تصدّرت وثائق مؤتمري فتح الرابع (دمشق 1980) والخامس (تونس 1989) على رغم التغييرات في السياسة الفلسطينية، التي انتهجتها قيادة هذه الحركة من موقعها في قيادة المنظمة في تحوّلها عن هدف التحرير إلى إقامة سلطة أو دولة في أي جزء يجرى «تحريره»، منذ تبني ما بات يعرف بـ «البرنامج المرحلي» (1974) لم يجرى عليها أي تغيير. وتتعلق المسألة الثانية بملاحظة أن هذه القيادة تجاوزت المبادئ الأساسية لحركتها، من دون أن تشرعن ذلك في تنظيمها، والأصحّ أنها لم تشعر بضرورة ذلك، بحكم ترسّخ هيمنتها على الحركة، بدليل أن الأمور سارت كما سارت عليه في حينه، على رغم ظهور خط معارض في «فتح» لهذا التوجّه[1].

بل أكثر من ذلك، تمت إزاحة المبادئ المذكورة من الوثائق الصادرة في المؤتمر السادس عام 2009، أي بعد 13 عاماً على تعديل الميثاق الوطني (غزة 1996)، و16 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو (1993)، وعقدين على تبنّي برنامج الحرية والاستقلال (الجزائر 1988)، و35 عاماً على إقرار البرنامج المرحلي (القاهرة 1974)، في دورات المجلس الوطني، الذي عقد في ظلّ السلطة، في الأراضي المحتلة (2009). والمعنى من ذلك أن الحركة الفلسطينية لم تكن تولي اهتماماً مناسباً لفكرها السياسي، وأن الطبقة القيادية فيها هي التي تتحكّم بتقرير الخيارات الكبرى، وأن الديموقراطية لا تشتغل جيداً في الحقل السياسي لفصائل الفلسطينيين، بصرف النظر عن ملاءمة ما جرى من تغييرات لكفاحهم من عدمه، فبهذه الطريقة، وعبر مفاوضات سريّة، تم تمرير اتفاق أوسلو، كما يجرى تمرير غيره الآن، على الأرجح[2].

وفي دراسة ميدانية مقدمة لمؤتمر حركة فتح بعنوان "فتح بين الواقع والتحديات" حول الأسباب والعوامل السياسية التي أدت إلى تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية من وجهة نظر عينة من النخب الفتحاوية، أوضحت الدراسة أن المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالمجال السياسي، التي أدت إلى تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية تبعا للمجال السياسي، كانت كبيرة جدا؛ حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات على التوالي (83.5%، 83.1%، 82.2%،

(1) كيالي، ماجد: **مآلات الأفكار السياسية لحركة فتح**، (دراسة، موقع جبهة النضال الشعبي، فلسطين،2014)، على الرابط التالي:http://www.nedalshabi.ps/?p=28442

(2)كيالي، ماجد: **مآلات الأفكار السياسية لحركة فتح**، المرجع السابق.

81.6%)[1]، وكانت درجة تأثير الأسباب والعوامل السياسية كبيرة على الفقرات (25، 19، 20، 23) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المفحوصين على هذه الفقرات على التوالي (79.8%، 73.5%، 73.5%،70.1%، 81.6%)، أما الدرجة الكلية لمجال الأسباب والعوامل السياسية فقد كانت كبيرة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المفحوصين على هذا المجال (76.6%)[2].

ويتضح من هذه النتائج أن تراجع إسرائيل عن الاتفاقات الموقعة مع م. ت. ف. وعدم تنفيذها لهذه الاتفاقات التي كانت ستقود إلى حلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وتركيز الحركة على بنية السلطة أكثر من تركيزها على بنية الحركة، ورهانها بشكل كبير على المفاوضات كاستراتيجية لتحقيق الأهداف، وفشل هذا الرهان ولو مرحلياً، قد أربك الحركة وأحرجها أمام جماهيرها وشعبها، وجعلها غير قادرة على إعادة صياغة خطابها السياسي بسبب محدودية الأفق السياسي خلال سنوات انتفاضة الأقصى. ومع ذلك فقد لوحظ أن المجال السياسي قد جاء في المرتبة الثالثة كمجال إثر على تراجع دور الحركة ومكانتها بعد المجال التنظيمي. مع التأكيد بان النتائج قد أشارت أن فتح قد تمسكت بالثوابت الوطنية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

ويمكن إيجاز التطور الحاصل في فكر الحركة في نقطتين رئيسيتين: الأولى انتقال الحركة من فكرة التحرير الكامل إلى المطالبة بدولة على حدود العام 1967. أما الثانية فهي موقع العمل المسلح وانتقاله من الكفاح المسلح إلى المقاومة السلمية؛ فقد انطلقت فتح معتبرة الكفاح المسلح أسلوب وحيد لتحرير فلسطين، ورأت أن المبادرات والقرارات الدولية تُضيع الحق الفلسطيني، ومجرد التعاطي معها يعتبر تفريطاً وتنازلاً؛ وقد وصلت الحركة في فكرها لتحقيق الدولة الفلسطينية من خلال التعاطي مع الطروحات الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وغيرها من الوسائل دون ذكر للكفاح المسلح إلا في إطار غير رسمي؛ وليس في سياق استراتيجية أو نسق فكري عام، وهو ما يمكن وصفه بالتحول الصارخ في الفكر والمبادئ والأهداف. وفي هذا الإطار تحديداً باتت فتح التي قادت مسيرة حركة التحرر الوطني طوال المرحلة الماضية مرتهنة لمقتضيات المرحلة التي تحياها فهي منذ قيام السلطة تحولت لتكون بمثابة حزب حاكم لها على حساب دورها كحركة تحرر، وقد انعكس ذلك

(1) لمزيد من التفاصيل انظر الجداول في الملاحق، نهاية الدراسة (جدول رقم 2)

(2) أشتية، عماد، وآخرون: **الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دور ومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية**، "دراسة ميدانية على النخب الفتحاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية"، مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله، 2007، ص 18.

عليها بشكل أزمات وتراجعات مستمرة، وفقدان للهوية وتراجع في الأداء، والواضح أن أدائها الحالي لا يتناسب مع موقعها ولا إمكانياتها ولا مع ما هو مأمول منها، وعموما[1].

التناقض الواضح بين البرامج والسياسات، وبين واقع الحركة وبين أهدافها ومبادئها، أدى إلى افتراق بين واقع الحركة وتاريخها خاصة فيما يتعلق بمسألة النضال، ففي البرنامج السياسي الصادر عن "المؤتمر الثالث"، جاء النص على النحو الآتي" إن كفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، بينما تناول المؤتمر الخامس القضية بلغة مختلفة،" مواصلة تكثيف العمل المسلح بكافة أشكال النضال لتصفية الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية المحتلة، أما البرنامج السياسي للمؤتمر السادس فقد عالج القضية بلغة مختلفة تماماًن عندما أكد على " حق الشعب الفلسطيني في النضال ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والطرد والترحيل والتمييز العنصري[2]. وهنا يظهر بوضوح تدرج الحركة في التعاطي مع مسألة المقاومة والتسوية.

وفي سبيل الخروج من هذه الإشكالية حاولت لجنة النظام الداخلي ضمن اللجنة التحضرية للمؤتمر السادس معالجة هذه الأزمة عبر تقديم وثيقة للنظام الداخلي تخلو من المبادئ والأهداف، إلا أن اللجنة رأت في ذلك تخلى حركة فتح عن ماضيها النضالي وفكرها السياسي، الذي قامت عليه منذ التأسيس، وتم اقتراح خروج وثيقتان، واحدة باسم النظام الأساسي والأخرى باسم النظام الداخلي، الأولى تتضمن المبادئ والأهداف والأساليب، ولكن ببنية تحتاج إلى الكثير من التغيير، والثانية تحتوى على البنية التنظيمية الجديدة بدون الأهداف والمبادئ والأساليب السابقة، إلا أن هذا المقترح لاقى معارضة لأنه سوف يؤدي لوجود أكثر من وثيقة، فقررت اللجنة اعتماد النظام الأساسي الذي أقره المؤتمر الخامس، على أرضيه للتعديل مع الاسترشاد بالوثيقة الثانية بشكل أساسي عندما يطلب الأمر ذلك.[3] وعلى الرغم من التناقض الواضح بين فكر الحركة وواقعها إلا أن هناك من يبرر ذلك باعتبار أن حركة فتح كانت مجبرة على ذلك في ظل معطيات دولية وإقليمية وعربية، مهدت وساهمت في ذلك، لأن معركة البقاء التي خاضتها حركة فتح في تلك الفترة بعد الخروج من بيروت، قد كلفها ثمناً باهظاً، تمثل في عملية التكييف القسري السياسي

1() أبو منديل، إيهاب: **لكي تعود فتح: مدخل للتفكير**، (دنيا الوطن، بتاريخ 2016/1/2م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/35AXWC

(2) كيالي، ماجد: **فتح بعد 50 عام مآلات حركة وطنية**، مرجع سابق، ص 54

(3) نصار، وليم: **قراءة في النظام الأساسي لحركة فتح**، (مجلة سياسات العدد 10، معهد السياسيات العامة، رام الله، 2009)، ص 47.

والبرنامجي المتسارع للحفاظ على مواقعها ومكاسبها في دائرة الشرعية الإقليمية والدولية، والسعي الدؤوب للتأهيل السياسي للدخول في المفاوضات وفق الشروط الدولية[1].

لكن مشروع حركة فتح الحالي لا علاقة لها بالمشروع الأساسي للحركة، لأنه الحركة دخلت في مسار قد يضعها في موقف نقيض لتاريخها، لكن حتى تكون الصورة واضحة يمكن القول إن الوصول إلى هذه النتيجة كان له مقدمات، من تلك المقدمات دخول حركة فتح منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها لأول مرة ارتبطت بالنظام السياسي العربي، كانت خارج النظام السياسي، في داخل منظمة التحرير أصبحت جزءاً من النظام السياسي العربي، وجزء في الجامعة العربية، تحضر القمة العربية تشارك في القرارات تلتزم بالقرارات، الأمر الثاني مشاركة حركة فتح في حرب 1973. عبر فتح منظمة التحرير الفلسطينية جبهة ثالثة من لبنان، فكان لها دور في القتال في حرب 1973 لكن حرب 1973 أفرزت أيضا توجها عربياً نحو التسوية وضُغط على فتح لكي تشارك في التسوية[2].

أيضاً هناك من يرى إن مشروع حركة فتح اليوم، هو مشروع استقلال وطني، ومشروع الاستقلال الوطني يختلف عن مشروع حركة التحرر الوطني، لأن أن مشروع الاستقلال الوطني اختزل الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة واختزل الشعب الفلسطيني بالفلسطينيين داخل الضفة والقطاع، هذا شيء مختلف وشيء جديد في الوطنية الفلسطينية، ولكن للحقيقة أن هذا التحول لم يكن مجرد رغبة ذاتية أو تعبيراً عن إرادة ذاتية، لأن حركة فتح منذ انطلاقتها تعرضت لحروب إسرائيلية شرسة وقيود عربية، ومعظم قادة حركة فتح استشهد، وهذا يعني أن الحركة تعرضت إلى تحديات كبيرة، بدأ من تجربة الأردن، والحرب الأهلية في لبنان، الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان ووصولاً لحصار بيروت، بالإضافة للقيود العربية بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي، فهناك مجموعة من العوامل التي أخضعت حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وليست حركة فتح لوحدها، فالأزمة الحالية هي أزمة المشروع الوطني الفلسطيني بكاملها، وليست أزمة فتح فحسب، رغم أن الحركة تمثل العمود الفقري للمشروع الوطني الفلسطيني، فهناك مجموعة من التحديات التي تعرض لها المشروع الوطني الفلسطيني الذي أدى به إلى المسارات الحالية دون أن نغفل العوامل الذاتية في حركة فتح، وفي الثورة

(1) عبد الرحمن، أحمد: **مستقبل حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح**، (المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة فلسطين 2000م)، ص520.

(2) الحسن، بلال، **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**، (خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة 2010)، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

الفلسطينية كانت تعمل من خارج أرضها، في ظروف استثنائية غاية في التعقيد، مع الأخذ بيعن الاعتبار أن الشعب الفلسطيني مشتت، شعب تحت الاحتلال، حركة وطنية لا تعتمد على موارد ثابته[1].

لكن الكاتب "جميل هلال" يرى إن حركة فتح أصبحت تعاني من أزمة بنيوية، يعود سببها الرئيس إلى التناقض الحاد بين فكرها واستراتيجيتها وبين واقعها والتقلبات التي شهدتها، لا سيما في ظل توجهها نحو التسوية السياسية، مشيراً إلى أن مستقبل الحركة سيتوقف على طبيعة التيارات في داخلها والتي يجب عليها أن تحسم هذا الأمر. ويضيف: "إن عدم التواصل والاتصال بين الجيل المؤسس للحركة والجيل الشاب زاد من حدة الأزمة في الحركة، إضافة إلى إن تصعيد الاحتلال ممارساته القمعية بحق أبناء الحركة خاصة قبل اتفاقية أوسلو."[2].

لا شك في وجود تناقض واضح بين فكر الحركة وأهدافها ومبادئها وبين الممارسة العملية على أرض الواقع بحكم إن حركة فتح تقود سلطة وطنية وهي بمثابة خطورة على طريق الدولة، ترتب على هذه السلطة التي جاءت وفق اتفاقيات مع الاحتلال الإسرائيلي برعاية دولية، التزامات أمنية وسياسية لا تسطيع التخلي عنها، لأنها تعطي مبرر للاختلال الإسرائيلي التنكر للعملية السلام والحقوق الوطنية الفلسطينية، لكن المقاومة ليست فقط العمل المسلح، وإنما للمقاومة أشكال أخرى، تستطيع حركة فتح من خلالها ممارسة الفعل المقاوم بدون ردأت فعل إسرائيلية ودولية.

(1) كيالي، ماجد: **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**، خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة 2010)، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

2() **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول**،(جريدة الحدث، رام الله فلسطين، بتاريخ 2015/1/12)، على الرابط التالي: https://goo.gl/aUUkRc

حركة فتح والعودة لخيار المقاومة

أدى انسداد الأفق السياسي بعد وصول عملية السلام لطريق مسدود، خاصة عقب فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني عام 2000م، نظراً لعدم التحضير الجيد، واستعجال إدارة الرئيس بيل كلنتون لتحقيق انجاز سياسي قبل نهاية ولايته الثانية، وقناعة الشهيد ياسر عرفات، بمحاولة الطرف الإسرائيلي لاستمرار المفاوضات إلى ما لا نهاية، عادت حركة فتح مرة أخرى لمربع الكفاح المسلح، ولكن من داخل الأرض المحتلة بموافقة ضمنية من الشهيد عرفات. وستستعرض الدراسة خلال هذا المحور أسباب عودة حركة فتح للكفاح المسلح والعمل العسكري، والنتائج التي ترتبت على هذه العودة، في ظل وجود السلطة والاتفاقيات مع إسرائيل.

أولاً: العودة للكفاح المسلح

على الرغم أن حركة فتح قد انتقلت من مربع المقاومة والكفاح المسلح لمربع التسوية والقبول بالحل السلمي وفق القرارات الدولية إلا أن انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود أدى لعودة الحركة للكفاح المسلح والعمل العسكري مرة أخرى، ولكن من داخل الأراضي الفلسطينية وليس من الخارج كما كان في قبل أوسلو، حيث حاول الرئيس الفلسطيني الراحل الشهيد ياسر عرفات -خاصة بعد صعود اليمن الإسرائيلي لسدة الحكم عقب اغتيال إسحاق رابين عام1995م-، حاول الضغط على إسرائيل من خلال إصراره على إطلاق انتفاضة الأقصى ودعمها بالمال والسلاح بعد زيارة شارون للمسجد الأقصى المبارك عام 2000م.

فقد أدت أزمة أوسلو التي تمخضت عنها دخول الحركة الوطنية الفلسطينية برمتها في أزمة بعناصرها الأربعة– القيادة والمؤسسات والهدف والاستراتيجية – ومع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها وخصوصا، ثم مع انتفاضة الأقصى 2000م حاول النظام السياسي الفلسطيني أن يعود لمرتكزاته القديمة ويرمرم السفن التي أحرقتها اتفاقية أوسلو، سواء من حيث دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، أو من خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفريط بالثوابت أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادة لحركة فتح الحزب الحاكم

في النظام القديم والنظام الجديد[1]. فلم يتعرض ياسر عرفات ومنظمة التحرير لمواقف أصعب مما تعرض له أثناء انعقاد قمة كام ديفيد عام 2000م، ففي تلك القمة تعرض الرجل إلى ما يمكن تسميته لمؤامرة مزدوجة من الراعي الأمريكي والطرف الإسرائيلي، فقد كان الهدف من إتيان "بعرفات" للقمة هو حشره في الزاوية وممارسة أقصى أنواع الضغوط عليه للقبول بالإملاءات والشروط الإسرائيلية التي حددها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يهود باراك، لكن عرفات لم يتزحزح عن مواقفه قيد أنملة خاصة في مسالة السيادة عن مدينة القدس[2]، لقد كان وصول شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل بالتزامن مع وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض، والتقارب بينهم في المواقف خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م بداية لمرحلة جديدة من مراحل الصراع، وقد بدأ شارون حملته ضد عرفات من خلال تحميله مسؤوليه عملية نتانيا التي راح ضحيتها 4 قتلى إسرائيليين، ومع استمرار السياسة الإسرائيلية تجاه عرفات في كيل الاتهامات ووصفه بأنه داعم للإرهاب والعنف، فقد انتهج شارون سياسة تهميش وعزل وحصار عرفات حتى استشهاده.[3]

فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز من العام 2000م التي شكلت نقطة تحول في فكر ومسيرة الشهيد ياسر عرفات، وتحديداً في مسيرة السلام التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد وتوجت بتوقيع اتفاق أوسلو، أدرك ياسر عرفات عبرها حدود سقف التنازلات الإسرائيلية، والذي كان دون طموح الشعب الفلسطيني؛ وهو ما دفعه لرفض هذه العروض في ظل ظروف أشبه بالانتحارية، وهنا تبلور التحول في فكر ياسر عرفات حين اكتشف أن الاكتفاء 22%من أرض فلسطين التاريخية ليس وارد الحصول عليها نتيجة المفاوضات أو العمل الدبلوماسي أو ما سماه بسلام الشجعان، حيث أدرك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لها نفس الأهداف والأطماع، فالوصول إلى اتفاق معهم بحاجة إلى مفاوضات جديدة لتفسير الاتفاق، ناهيك عن إدراكه في مفاوضات كامب ديفيد مدى الأطماع الإسرائيلية في القدس مع رفض لحق العودة، ورؤيتهم للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، فكل هذه الأسباب دفعت عرفات إلى الإدراك بأن المجتمع الإسرائيلي غير جاهز لاستحقاق السلام، فالتسليم لإسرائيل بثماني وسبعين في المائة من الأرض اتضح أنه

(1) أبراش، إبراهيم، **النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين**، (ملتقى الثقافة والهوية، فلسطين 2008).

(2) أبو نجل، أسامة، وآخرون، **مسيرة المتغيرات السياسية و أثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية**، (دار الجندي للنشر والطباعة، القدس 2012م)، ص 45.

(3) أبو نحل، أسامة، وأبو سعدة، مخيمر، **كامب ديفيد2 والتحول الكامل لياسر عرفات تجاه عملية التسوية**، (أعمال مؤتمر الشهيد ياسر عرفات، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين2011)، ص191:190.

غير كاف لدفع الإسرائيليين للانسحاب مما تبقى من فلسطين التاريخية لإقامة الدولة الفلسطينية حلم ياسر عرفات المنشود عليها. وهو ما دفع عرفات إلى أن يبدل من استراتيجيته واللجوء إلى الخيار العسكري مرة أخرى مع عدم إهماله الخيار السلمي وهو ما اتضحت معالمه خلال انفجار الأوضاع عقب زيارة شارون للأقصى[1].

وهنا حاول الزعيم الراحل ياسر عرفات استخدام أسلوب تحريك الأوضاع عبر انطلاق انتفاضة شعبية بهدف الضغط على إسرائيل عبر انتفاضة الأقصى عام2000م، بهدف تحريك الوضع السياسي وممارسة ضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للرضوخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أن فصائل المقاومة الفلسطينية- وخاصة حركة حماس والجهاد- قد استلمت زمام الأمور وصعّدت الأحداث ضد إسرائيل فخرجت الأوضاع عن السيطرة، وتحولت لمواجهة مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي الذي صعد من إجراءاته بحق السلطة والقيادة الفلسطينية، وصولاً لعملية السور الواقي عام 2002،التي جاءت بنتائج كارثية على المستوى السياسي والشخصي بالنسبة للزعيم الراحل ياسر عرفات وحركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد مهدت هذه الانتفاضة لقيام إسرائيل باجتياح كامل للضفة العربية وفرض حصار على الرئيس الشهيد ياسر عرفات، حتى إغتياله.

ونتيجة لهذه الظروف وتطور الانتفاضة من العمل الجماهيري للعمل المسلح، بسبب الإجراءات والممارسات التعسفية الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، ظهرت على السطح مجموعات مسلحة تنتمي لحركة فتح، تحت اسم (كتائب شهداء الأقصى) التي تمثل تيار داخل حركة فتح يتبنى العمل العسكري مرة أخرى، ويتبنى الكفاح والمسلح والعمليات العسكرية ضد إسرائيل، وهو ما جسدته على الأرض كتائب شهداء الأقصى والمجموعات الفرعية المنتمية لها، سواء في قطاع غزة أو بالضفة الغربية، الأمر الذي أبرز بشكل واضح الخلل الفكري والتخطيطي الذي تعاني منه فتح، حيث لم تستطيع الحركة التوفيق بين النهجين،(نهج المقاومة ونهج التسوية)، لقد أحدث هذا الخلل أضراراً كبيرة في الفهم الداخلي لحركة فتح لذاتها، وفهم الجمهور الفلسطيني لها، فهذه التناقضات

(1) أبو ختله، صلاح، كامب **ديفيد2 والتحول الكامل في فكر ياسر عرفات تجاه عملية التسوية**، (مؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ وذاكرة، جامعة الأزهر بغزة، غزة فلسطين، 2011)، ص160.

بين منهج الحزب الحاكم من جانب ودورها كحركة تحرر وطني من جانب آخر عكست مدى الإشكالية والأزمة التي تعاني منها حركة فتح[1].

ظهور كتائب شهداء الأقصى وتبينها الكفاح المسلح، والعمل العسكري، كتيار جديد داخل حركة فتح يتبني العمل العسكري أحدث أزمة جديدة في الحركة انعكست على مجمل الأوضاع التنظيمية والسياسية بالحركة، فظهرت علامات تناقض جديدة في الأداء السياسي والإعلامي للحركة خاصة بعد انتشار هذه المجموعات، التي تحمل اسم كتائب شهداء الأقصى، وتنفذها عدد كبير من العمليات الفدائية ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين سواء في أراضي76 أو في داخل أراضي 48، مما أوقع الحركة والسلطة الفلسطينية في أزمة مع إسرائيل بسبب انتماء هذه المجموعات العسكرية، مما اعطى الاحتلال الإسرائيلي مبرر باتهام حركة فتح وقيادتها السياسية بالعودة الكفاح المسلح مرة أخرى. ترافق ذلك مع اتهامات إسرائيلية وأمريكية، لحركة فتح والشهيد ياسر عرفات بتمويل المجموعات المسلحة، وقيادة العمل العسكري ضد إسرائيل، خاصة بعد قضية سفينة السلاح "كايرن أيه، التي اتهم بتويلها اللواء " فؤاد الشوبكي" مسؤول المالية العسكرية في السلطة الفلسطينية.

وهنا لابد من الإشارة إلى إن حركة فتح أصبحت تعاني من هذه الإشكالية بشدة بسبب تواجد عدد كبير من المجموعات العسكرية التي تعتبر نفسها جناح عسكري للحركة، ولكن بدون وجود روابط تنظيمية بين هذه المجموعات والحركة الأم، رغم أن البرنامج السياسي للمؤتمر السادس دعا لدمج هذه المجموعات في الجسم التنظيمي للحركة إلا أن هذا الدمج لم يحدث لعدة أسباب منها ما يتعلق بكثرة هذه المجموعات وتعددها، ومنها ما يتعلق بعدم رغبة الحركة في هذه المرحلة لتبنى العمل المسلح بشكل رسمي، خاصة في ظل رغبة الرئيس محمود عباس التركيز على المفاوضات كخيار استراتيجي لحل الصراع والوصول لحل مع إسرائيل، وسوف تناقش الدراسة أزمة كتائب شهداء الأقصى في فصل منفصل خلال هذه الدراسة، نظراً لأهمية الظاهر وانعكاساتها وتداعياتها على واقع ومستقبل الحركة السياسي والتنظيمي.

(1) أحمد، محمد: **أثر حركة فت على التنمية السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص89.

ثانياً: تداعيات أزمة التسوية والمقاومة على حركة فتح

نتج عن عدم وضوح الخط السياسي الذي تنتهجه حركة فتح بروز أزمة جديدة تضاف لسلسة الأزمات السابقة واللاحقة التي تناولتها الدراسة، والمتمثلة في أزمة التسوية والمقاومة، مما حدا بالكثير من الكتاب للتساؤل: هل حركة فتح حركة تحرر وطني أم حزب سياسي قيود سلطة على طريق الدولة؟ وهل الأولوية لبناء مؤسسات الدولة؟ التي تتطلب تخلي الحركة عن المقاومة المسلحة!، في ضوء المعطيات الدولية والعربية، إم الأولوية لمرحلة التحرير التي تتطلب استخدام كافة أساليب المقاومة.

واضح أن الحركة خلطت ما بين دورها كحركة تحرر وطني وما بين دورها كحركة بناء دولة، أو حزب حاكم، ورغم أن بعض الأصوات كانت تنادي بأن تقوم حركة فتح بالمهمتين معاً، بسبب خبرة الحركة في العمل السياسي وقدراتها البراغماتية وقدرتها على التعاطي مع هكذا حال خاصة أن كل واحدة منهم استحقاقاته ومتطلباته، إلا أن الواقع أظهر التناقض الكبير بين مهمة حركة فتح كحركة تحرر وطني وكحزب للسلطة، فكان من المحصلة أن الحركة تماهت مع السلطة، وأصيبت بتشوهات، وعلاقات بيروقراطية والفساد والمحسوبية والترهل[1].

أحدث التناقض الواضح بين أهداف الحركة ومبادئ وتوجهاتها السياسية ومواقفها من عملية التسوية عقب قبول بقرارات الشرعية، انقساماً في استراتيجيتها وفكرها السياسي، فقد تبنى البعض من داخل الحركة فكرة المفاوضات استراتيجية للوصول للهدف، واعتبر أن وقت الكفاح المسلح والعنف الثوري قد انتهى، فيما اعتبر البعض الآخر وغالبيتهم من جيل الشباب الذي عاصر انتفاضة الحجارة، إن التخلي عن السلاح والثورة لن يحقق النتائج المطلوبة، وطرح هذا الاتجاه فكرة المزاوجة بين العمل العسكري والعمل السياسي، وهنا أصبح لدينا أكثر من فتح، وأخذت وجهات النظر تتباعد وتتسع إلى حد بات يهدد وحدة الحركة وتماسكها[2].

(1) أحمد، محمد، يوسف: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثارها على التنمية السياسية**، (رسالة ماجستير جامعة النجاح، نابلس فل سطين2007)، ص87.

(2) بقلزيز، عبد الإله: **العوامل التنظيمية في أزمة حركة فتح**، (صحيفة المحرر الألترونية العدد238)، على الرابط التالي:http://bit.ly/2QkE4Rf

فقد نتج عن التحولات الفكرية والسياسية التي مرت بها حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة "أزمة هُوية" تمثلت في العديد من المظاهر، أهمها التناقض بين (الفكر والواقع)، يعود أسبابها للمتغيرات والتحولات في بنية النظام الدولي، وصعوبة تكيف أوضاع حركات التحرير الوطني ومنطلقاتها ومفاهيمها وشعاراتها وأساليبها مع النظام الدولي الجديد، ومنها ما يتعلق بعدم تطوير الحركة لمفاهيمها وبرنامجها السياسي وبنائها التنظيمي بما يسمح استيعاب التحولات التي مرت بها الحركة منذ تبني البرنامج المرحلي وحتى التوقيع على اتفاق أوسلو، وتشكيل السلطة الفلسطينية، حيث لم تشهد الحركة نمو تيار سياسي يعالج إشكاليات وأزمات البناء الفكري للحركة[1].

وهنا يرى الدكتور إبراش إن حركة فتح أصبحت بحاجة لمراجعة استراتيجية شاملة لكل أمور الحركة في الداخل والخارج. نعم مطلوب مراجعة فكرية خارج صندوق استحقاقات وحسابات اللحظة الراهنة "المأزومة والملتبسة" مراجعة خارج حسابات السلطة ومنافعها واستحقاقاتها، وخارج حسابات التسابق على المواقع والمناصب في التنظيم، وخارج حسابات الانقسام وتداعياته، وخارج حسابات التسوية السياسية ومآلها. نتمنى أن تقوم الحركة بهذه المراجعة الاستراتيجية التي ستكون أهم من تدوير الأشخاص في المواقع القيادية، لأن تغيير بعض الأشخاص في ظل نفس ضبابية الرؤية وعدم الحسم في الخلافات الداخلية لن يساعد على استنهاض حركة فتح لتقوم بدورها الريادي، هذه المراجعة الاستراتيجية، يجب أنّ تؤسس على حقائق أهمها أن فلسطين ما زالت تحت الاحتلال، والاعتراف بدولة فلسطين من عديد من دول العالم وحتى من الأمم المتحدة لن يغير من هذه الحقيقية شيئا [2].

لأن الكل الوطني حريص على حركة فتح وعلى وحدة الشعب والهوية، وتاريخها المُشرف وفكرها الوطني المنفتح على الجميع وحفاظها على الثقافة والهوية الوطنية، وظائف وأدوار لم يتمكن أي فصيل فلسطيني القيام بها حتى يومه وهو ما يجعل الجميع من فلسطينيين وغير فلسطينيين معنيين بحال حركة فتح ويتمنون أن تستنهض نفسها وتوحد صفوفها لأن في ذلك استنهاض للحالة الوطنية برمتها. فالحركة حظيت بتأييد شعبي

(1) غطاس، سمير: **ماذا جرى في حركة فتح**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، 2001)، ص 15.

(2) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، (وكالة سما الإخبارية)، على الرابط: https://goo.gl/ZKJ7Ba

عارم من الفلسطينيين ومن الشعوب العربية والإسلامية ومن حركات التحرير في العالم، لأنها لم تكن مجرد حزب سياسي يسعى لسلطة أو منغلق على ذاته بل حركة تحرير وطني تناضل ضد الاحتلال وتملك فكراً سياسياً منفتحاً على الجميع بلا تعصب، كل ذلك أّهل حركة فتح لقيادة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية حتى اليوم[1].

وهنا لابد التأكيد إن حركة فتح أصبحت بحاجة لتحديث بناءها الفكري، عبر طرح رؤيا فكرية جديدة، تنسجم مع واقع الحركة ومستقبلها السياسي والتنظيمي، كما يتوجب على الحركة أن تحسم أمرها، فهل هي حركة تحرر وطني، أم حزب سياسي يقود سلطة ذات مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية، وهل أولوية المرحلة هي التحرر من الاحتلال أم لبناء مؤسسات الدولة؟ فهذه الأسئلة أصبحت بحاجة لإجابات، قد تستوجب تغيير أو مراجعة الكثير من المنطلقات الفكرية والسياسية قبل التنظيمية أو المؤسسية التي تجاوزها الزمن. فأصبح من المطلوب حسم الإشكالية بين خيار التسوية والمقاومة داخل مؤسسات حركة فتح، عبر تحديد بشكل واضح برنامج الحركة السياسي والنضالي، وتعديل الأهداف والمبادئ بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، وظروف العمل داخل الأراضي الفلسطينية، بهدف تحديد هوية الحركة السياسية والنضالية بشكل واضح بعيداً عن الجمل الفضفاضة، التي تحمل أكثر من معنى.

(1) أبراش، إبراهيم، **دراسة بعنوان: حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (1) حركة فتح انطلقت من عين العاصفة**، (ملتقى الثقافة والهوية الوطنية، 2016).

الفصل الرابع
حركة فتح بين صراع الأجيال وحزب السلطة

الفصل الرابع:
حركة فتح بين صراع الأجيال وحزب السلطة

تعتبر حركة فتح من أكبر الفصائل الفلسطينية جماهيرية على الساحة السياسية الفلسطينية منذ انطلاقتها عام 1965، فالحركة أسست باعتبارها حركة وطنية ثورية شاملة تتوخى استنهاض شعبها وتنظيمه في كيان سياسي، وأعلنت الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين، والحفاظ على القرار الوطني المستقل، مما ساعدها في البداية على سرعة الانتشار وانضمام لها أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، سواء في الداخل أو في الخارج، الأمر الذي أدى لعدم قدرة البنى التنظيمية والمؤسسات الحركة على استيعاب الكم الهائل من الكوادر المنتمية للحركة.

وستستعرض الدراسة في هذا الفصل أزمتين من اخطر وأهم الأزمات التي تعاني منها الحركة، وهي أزمة تدافع الأجيال، التي تظهر عند عقد المؤتمرات الحركية العامة، عبر التنافس الشديد على المواقع بين مختلف التيارات والأجيال، بالإضافة لأزمة دمج الحركة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي الأزمة التي بدأت منذ إنشاء السلطة الوطنية عقب التوقيع على اتفاق أوسلو، فتم تشكيل معظم الأجهزة الأمنية والإدارية من أبناء الحركة مما ترك فراغ تنظيمي مازالت الحركة تعاني منه حتى الآن، إضافة لتحمل الحركة فساد السلطة وأزماتها المختلفة.

أزمة تدافع الأجيال في حركة فتح بين:
الحرس القديم والأجيال الشابة

تمتاز حركة فتح بالحضور الجماهيري والتأييد الشعبي باعتبارها حركة الجماهير الفلسطينية، فالحركة أسست نفسها بهدف تنظيم الشعب الفلسطيني وقيادة ثورته نحو التحرير، وهذا ما جعل أعدادً كبيرةً من أبناء الشعب الفلسطيني تضمن لها، نظراً للمرونة التنظيمية وسهولة الانضمام لجسم الحركة، فالحركة لا تشترط في العضو الجديد، أي شروط فكرية أو سياسية سوى الشروط التي يحددها النظام الأساسي، وهذا ما جعل أجيال كثيرة ومتعددة تمر على حركة فتح منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن ، وهذا ما أدي لبروز أزمة لا تقل أهمية عن الأزمات السابقة، وهي أزمة تدافع.

أولاً: مظاهر وشكل الأزمة

تأخذ أزمة تدافع الأجيال أكثر من منحنى وأكثر من شكل، ويتم التعبير وقياسها خلال إجراء أي انتخابات تنظيمية أو حدوث فراغ في أحد المواقع التنظيمية، فنجد العشرات من الكوادر الحركية تتنافس على الموقع التنظيمي، أو الاستمرار على المنافسة على هذا الموقع، ويعود ذلك، سبب الأزمة المستفحلة في الحركة، نتيجة ضعف البني التنظيمية والمؤسساتية وعدم قدرتها على استيعاب الكم الهائل من الكوادر التنظيمية.

أما على مستوى المؤسسات القيادية للحركة، فالأزمة تأخذ مظهر أخر، يتجلى هذا المظهر في الصراع القائم بين الحرس القديم وجيل الشباب حول تولى المناصب القيادية، وقد تحدث الكثيرون حول هذا الموضوع، وأكدوا على أن هناك خلافاً حاداً ومستشرياً بين الجيل القيادي المؤسس وبين جيل الشباب[1]

ويعود هذا الصراع إلى أن حركة فتح تعتمد على المركزية المطلقة في تحديد سياساتها والسيطرة على مواردها وإدارة أوضاعها، في حين أنها تنتهج ديمقراطية تكاد تكون مطلقة في مجالات الرأي وتشكيل المنابر أو الجماعات وفي إدارة أوضاعها وشؤونها اليومية.

الحركة أصبحت تعيش أزمة حقيقية في هذه المرحلة نتيجة تدافع الأجيال؛ بسبب التحجر والتكلس التنظيمي في المواقع والهيئات المختلفة لاسيما العليا منها، التي أدى إلى امتعاض الكثيرين من قياداتها وأعضائها وعناصرها وعدم رضاهم عن هذا الوضع، فالموقع التنظيمي سواء في الهياكل العليا أو الدنيا أصبح وكأنه ورث تاريخي لا يمكن التخلي عنه أو تجديده واستحداثه، فهذه خطوط حمراء على السادة أعضاء وعناصر الحركة

(1) أحمد، محمد: **أثر حركة فتح على التنمية السياسية**، (مرجع سابق)، ص 89.

عدم الاقتراب منها، على الرغم من أن حركة فتح لديها الكثير من الأعضاء الذين يمكنهم أن يتقدموا في مواقع تنظيمية عليا، ويقودوا مشوار الحركة بشكل أكثر نهوضاً، عبر تفعيل دور الحركة التنظيمي والجماهيري والميداني، ولكن ما يجري على الساحة التنظيمية للحركة العكس تماماً حالياً[1].

جاء اتساع القاعدة الجماهيرية للحركة عقب معركة الكرامة عام1968م التي شكلت نقطة تحول في الصراع العربي الإسرائيلي، بعد ما أثبت المقاتل العربي والفلسطيني قدرته على الصمود وكسر اسطورة الجيش الذي لا يقهر، فقد توسعت القاعدة الجماهيرية لحركة فتح بشكل كبير جداً بعد انتصار الكرامة نظراً للإقبال الجماهيري على الانضمام للحركة، وأضحت الحركة تستوعب أعداداً أكبر من طاقتها، ونظراً لقلة المتفرغين من قادتها كان من الصعب تربية العناصر الجديدة تربية ثورية جيدة، ومع اتساع التنظيم أصبحت جهود كبيرة تضيع في أمور إدارية يومية، وتضاءلت القدرة على الإبداع والتحليل والاجتهاد والمبادرة [2].

كما إن حركة فتح اعتمدت في أوجه مراحل صعودها على بني تنظيمية فشلت في دمج كل العناصر في جسم الحركة، ونتج عن ذلك ظهور تيار كبير ينتمي لفتح الفكرة، ولكنه ليس منظم داخل أطر الحركة سواء التنظيمية أو السياسية أو العسكرية، فظهرت لدينا مقوله "كل من ليس له تنظيم فتح تنظيمه" كناية عن جماهيرية الحركة، وعدم قدرتها على حصر أعضائها في بنى تنظيمية معروفة ومحددة. ويرجع أسباب هذه الأزمة نظراً لتمتع الحركة بكم كبير من الأعضاء المنتمين لها في مقابل تكلس تنظيمي وثبات في المواقع والمناصب التنظيمية، بسبب عقد المؤتمرات الحركية على فترات متباعدة، سواء في المناطق أو في الأقاليم أو حتى على مستوى المؤتمر العام للحركة، الأمر أوجد أزمة تدافع أجيال داخل جسم الحركة بسبب الكم الهائل من الأعضاء وضعف البنى التنظيمية، وعدم قدرتها على استيعاب هذا الكم.

وتظهر أزمة تدافع الأجيال بشكل كبير عند عقد المؤتمر العام، الذي يتمخض عنه انتخاب مجلس ثوري ولجنة مركزية من بين أعضاء المؤتمر العام، وهنا تظهر الإشكالية، لأن الفرصة في حركة فتح لا تأتي إلا بعد الستين أو السبعين عام كما يقول

(1) جودة، محمد: **حركة فتح ...والحراك التنظيمي المطلوب**، (مجلة الحوار المتمدن، 2006)، على الرابط التالي: https://goo.gl/rbBULD

(2) عدوان، كمال: **فتح الميلاد والمسيرة**، (مركز الأبحاث منظمة التحرير، مجلة شؤون فلسطينية العدد 7، بيروت 1973)، ص 131.

الكاتب هشام ساق الله، الذي يرى أن حركة فتح حين انطلقت حركة فتح كان كل قادتها وكوادرها ما بين الثلاثين والأربعين بأحسن الأحوال أي انهم كانوا بعز شبابهم وبعز عطائهم كانوا يدفعوا للحركة ربع رواتبهم، وكانوا يتدافعوا من أجل التفرغ فيها وإعطائها كل جهدهم ودمهم وعطائهم، واليوم متوسط أعضاء قيادة حركة فتح فوق الستين ويمكن وصل الأمر إلى السبعين. فواقع الحال يؤكد اليوم أن حركة فتح تتراجع كل عام عن العام الماضي وتفقد هويتها وشخصيتها وتتنازل عن كثير من مبادئها التي انطلقت فيها قبل 51 عام[1].

ولأن الفرصة في حركة فتح لا تأتي بسهولة، فقد ترشح خلال المؤتمر السابع للحركة الذي عقد في مدينة رام الله 2016، لعضوية المجلس الثوري 450 عضواً للتنافس على 80 مقعداً في المجلس الثوري، وترشح 65 عضواً للتنافس على 18 معقداً في اللجنة المركزية من الأجيال المختلفة، وهذا الأمر يدل على مدى التنافس على مناصب الحركة العليا في حركة فتح، وعلى عدم قدرة الهياكل والبنى التنظيمية استيعاب الكم الهائل من هذه العناصر.

وهذا الأمر راجع لأن حركة فتح ظلت تتعمد على التقسيمات التقليدية للتنظيم المبني على الخلية، فالجناح، فالمنطقة، والإقليم، وبالتالي أصبحت الحركة بحاجة ملحة للبحث عن شكل جديد للتنظيم، يلائم التطورات التي حدثت بالفعل، لكن ظل شكل التنظيم كما هو مما تولد عنه عدد من الظواهر السلبية على صعيد ضبط واستيعاب الأعداد الضخمة التي بدأت تنتمي لحركة فتح، دون أن يكون لها أي موقع فعلي في بنية الحركة التنظيمي[2].

ويعود ذلك إلى أن حركة فتح حركة جماهيرية، العضوية فيها فضفاضة لدرجة أن التنظيم فيها يعتبر مجرد جهاز من أجهزة الحركة ككل، ويعود ذلك لتشعب أجهزة الحركة ما بين العمل السياسي والعسكري والإعلامي، والجماهيري، بالإضافة للعمل في جسم الحركة الذي يطلق عليه مجازاً " التنظيم" كناية عن الهيكل التنظيمي للحركة.

---

(1) ساق الله، هشام: **تدافع الأجيال يتطلب ان يعلن أعضاء اللجنة المركزية الحاليين لحركة فتح عدم ترشيحهم مره أخرى**، مدونة هشام ساق الله، 2015، على الرابط التالي:http://bit.ly/33s1tFu

(2) أبو كريم، منصور: **أزمة حركة فتح البنيوية وآليات الخروج منها**، (الكرامة برس، 2016)،على الرابط التالي: http://bit.ly/3aagPB2

ثانياً: تداعيات أزمة تدافع الأجيال

أدى التنافس الحاد بين الحرس القديم وجيل الشباب على تولي المناصب القيادية في حركة فتح لوجود نوع من الصراع الخفي بين الحرس القديم وجيل الشباب ، فترك هذا الصراع تداعيات سياسية وإعلامية على جسم الحركة، ظهر ذلك بوضوح في الفترة التي سبقت عقد المؤتمر السادس عام 2009، بالإضافة لإطلاق العديد من النداءات والدعوات لعدم ترشح الحرس القديم لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري، بهدف إعطاء الفرصة لجيل الشباب لضخ دماء، خاصة في ظل عجز البنى المؤسساتية لحركة فتح على استيعاب الكم الهائل من كوادر الحركة في داخل الاطار التنظيمي، لذلك تظهر أصوات تغرد خارج السرب تنتمي للحركة لكن لا يمكن للحركة محاسبتها أو معاقبتها لأنها خارج الاطار التنظيمي، كأعضاء المناطق السابقة، وأمناء السر الأقاليم السابقين وغيرهم من أبناء الحركة الذين لا يجدون مكان لهم في داخل إطار التنظيم بسبب قلة الأماكن التنظيمية.

في الوقت الذي تُحاول فيه حركة فتح إيجاد استراتيجية لها وهي تمضي نحو مؤتمرها السابع فإنها تسير بين خطين، أحدهما ممثلاً بحرسٍ قديم جرّب كل شيء والتجأ أخيراً للأمم المتحدة ومجلس الأمن كي يحاول أن يعيد حقوق شعبه، وثانيهما جيلٌ شاب لا زال يمجد انطلاقات الحركة العسكرية الأولى وعينه الأخرى على المقاومة الحديثة التي أبدعت في التصدي للاحتلال وتمريغ أنفه بالتراب.[1].

استمرار الأزمة يؤدي لحدوث صراعات على المواقع التنظيمية من جانب وانفلات إعلامي وسياسي من جانب آخر بسبب عدم تسكين كل أبناء الحركة في الهيكل التنظيمي، ما يعطي البعض المجال للترشح خارج قوائم الحركة ما ينعكس بشكل سلبي على أداء الحركة الجماهيري وعلى قدرتها في التحشيد خلال الانتخابات.

هذا الأمر قد دفع البعض أن يطلق نداء لأعضاء اللجنة المركزية السابقة بعدم الترشح خلال المؤتمر القادم، فهناك حالة استغراب من أن أعضاء اللجنة المركزية الحاليين والسابقين يحضروا انفسهم للترشيح مرة أخرى لعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر السابع، فهناك كوادر وقيادات عاشوا كل التجارب والمراحل ووصلوا إلى خريف

1() **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول**، جريدة الحدث، رام الله فلسطين، بتاريخ 2015/1/12، على الرابط التالي: https://goo.gl/aUUkRc

العمر ويجهزوا انفسهم من للترشيح جديد وكأنه لا يوجد بديل عنهم، هذا الأمر دفع الكاتب "هشام ساق الله" بالمطالبة بتغير كل أعضاء اللجنة المركزية وضخ دماء جديدة في جسم الحركة، مع إعطاء فرص أكبر لجيل الشباب لتولي المسؤولية، حيث طالب "ساق الله" بتغيير 21 عضو باللجنة المركزية بأي مؤتمر قادم، وأكد أن هذا الأمر يجب أن يكون برضى ودعم ومساندة أعضاء اللجنة المركزية الحاليين أي انهم يجب أن يعلنوا جميعا أنهم لن يرشحوا انفسهم لعضوية اللجنة المركزية وسيكونون جميعاً إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية الجدد، من الشباب المجربين أصحاب التاريخ النضالي والتجربة في مستويات تنظيمية مختلفة يمكن أن يجددوا حركة فتح وينقلوها إلى مرحلة جديده لتحرير فلسطين بشكل حقيقي بعد 51 عام من انطلاقتها[1].

كما يرى الأستاذ "بكر أبو بكر" أن هذه الأزمة مردوها إلى الانتهازية التنظيمية المتأصلة في حركة فتح لأن الانتهازي يستطيع أن يُقنع ذاته أن الهدف العام (الوطني) مرتبط به شخصياً وبمصالحه الخاصة، حيث لا يرى التعارض الكبير إلا إن افترقتا، ولا يستطيع أو لا يريد أن يفهم أن الوعي الوطني يقتضي منه التضحية ويطلب منه التنازل، ويقتضي منه التخلي، ويطلب منه النظر أبعد من أرنبة أنفه، فالمسرح يمتلئ بالممثلين، وليس هو اللاعب الوحيد أو النجم الذي لا يمكن أن يعوّض، لذا هو يرى بوجوده حصرياً قصبة النجاة للآخرين وللتنظيم وللوطن، إن قصر النظر، أو غض النظر عن خطايا الشخص، أو تبريره الدائم لأفعاله (وهو ذات ما تفعله جماعته الانتهازية) وعدم قدرته على محاسبة الذات والمراجعة، وعدم رغبته بالتغيير والإصلاح، أو عدم قدرته على التسامح والاستيعاب ينبع من خوفه الشديد من فقدان المكانة-مكانته وهيمنته-، وينبع من فقدانه الدور الذي لا يراه مرتبطا إلا به، وإلا بموقعه وإلا بمصالحهِ التي يَفترض بها الامتزاج بالمصلحة الوطنية[2].

فالحركة أصبحت مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بمزيد من الانفتاح والديمقراطية في الحياة الحزبية الداخلية، وتوسيع لمفهوم المشاركة، باعتماد تقسيم عقلاني داخلي للسلطة والاختصاص بين المستويات التنظيمية القيادية والوسيطة والقاعدية، إضافة إلى ضرورة فتح الحوار التنظيمي الداخلي بين القواعد والكوادر، أي أن يحاور التنظيم نفسه، هذا الحوار الذي تتهرب منه القيادات الحزبية أكثر أهمية وإلحاحاً

(1) ساق الله، هشام، **تدافع الأجيال يتطلب ان يعلن أعضاء اللجنة المركزية الحاليين لحركة فتح عدم ترشيحهم مره أخرى**، مرجع سابق.

(2) أبو بكر، بكر، **مؤتمر حركة فتح السابع: في العقل الحر والانتهازي**، مرجع سابق.

من سواه، فالاتزان الداخلي الحقيقي مقدم على الخارجي. من ناحية ثالثة، آن الأوان للقضاء على ظاهرة احتكار القادة للمناصب التنظيمية والسياسية لفترات طويلة، لما لها من آثار ضارة. يمكن مثلا تقييد فترات خدمة القادة بدورتين متتاليتين مهما كان المنصب، ذلك من شأنه أن يتيح الفرصة لدخول عناصر جديدة وبالتالي رفع مستوى دوران النخبة وتجديد الكوادر والدماء، كما أنه يتيح قدراً من المسائلة المستمرة، وهو حتماً سيقلل من حدة الصراع على المناصب[1].

الحركة الوطنية بما فيها حركة فتح أصبحت بحاجة ماسة لعقد مؤتمرات وطنية وشعبية، تصل في النهاية إلى عقد المجلس الوطني بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، لإقرار البرنامج السياسي الجديد، وانتخاب القيادة الوطنية الجامعة. وتهدف هذه العملية إلى مراجعة التجارب الماضية، واستخلاص الدروس والعبر، وتغلق الأبواب جميعها على الخيارات والاستراتيجيات التي اعتمدت سابقًا ولم تحقق الأهداف المتوخاة، وتجيب عن سؤال: لماذا لم ينتصر الشعب الفلسطيني بالرغم من النضالات المستمرة والتضحيات الغالية منذ أكثر من مائة عام[2].

وعليه يمكن القول أن حركة فتح أصبحت بحاجة إلى خلق بنى ومؤسسات تنظيمية جديدة، تكون قادرة على استيعاب الكم الهائل من العناصر والكوادر المنتمية للحركة، مع ضرورة الأخذ في عين الاعتبار عند توسيع الأطر التنظيمية أن تكون هذه الأطر وفق أسس وضوابط محددة، تهدف لتوسيع مساحة المشاركة في العمل التنظيمي، وليس مجرد هياكل لكي تستوعب عناصر فقط، على أن يتم وضع أسس وأنظمة لوائح داخلية تحدد فترات تولي المنصب التنظيمي من عضوية اللجنة المركزية حتي الخلية، مع ضرورة تعميم ثقافة ترك المناصب بشكل طوعي للأجيال الشابة ، بهدف ضخ دماء جديدة بالجسم التنظيمي، مع التأكيد على احترام القيادات السابقة، والأخذ برأيها في المحطات والمنعطفات الرئيسية، بهدف خلق نوع من التواصل بين الأجيال.

(1) أبو منديل، إيهاب: **لكي تعود فتح**، (أمد للإعلام، 2015م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/P7YAb7

(2)المصري، هاني، **وحدة فتح كيف ولماذا**، (جريدة الحدث، رام الله، 2016/9/27)، على الرابط التالي: https://goo.gl/fmr4ut

أزمة دمج هياكل الحركة في هياكل السلطة
بين الخطأ والخطايا

أحدث التوقيع على اتفاق أوسلو تحولات جذرية في الحقل السياسي الفلسطيني، وقاد لتحول منظمة التحرير والفصائل المنضمة تحت لوائها من فصائل مقاومة إلى قوى سياسية مدنية تمارس العمل المسلح على فترات متباعدة، مما أثر على جماهيريتها وتركيبتها التنظيمية والفكرية، فقد قاد هذا الاتفاق إلى تحول كبير في حركة فتح من حركة مقاومة إلى حزب سلطة، مما ولد أزمة جديدة بالإضافة للأزمات التي تعاني منها حركة فتح.

وكان البدء بترتيبات الحكم الذاتي الموقت في غزة وأريحا في مايو/أيار1994، ووصول الرئيس عرفات في تموز/يوليو 1994م، للإمساك مباشرة بزمام السلطة الفلسطينية حديثة النشأة إشارة إلى انتهاء مرحلة من التاريخ الفلسطيني بدأت بالاقتلاع والتشتت الجماعي عام 1948، وبداية مرحلة جديدة اتسمت بحول منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح من حركة تحرر وطني في المنفى لجهاز حكومي فوق ترابها، ما أدى لتحوّل في شكل العمل السياسي والتنظيمي[1] وستستعرض الدراسة في هذا المحور أزمة دمج حركة فتح في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية عقب التوقيع على اتفاق أوسلو، لبيان عوامل وأسباب الأزمة وكيفية الخروج منها.

أولاً: حركة فتح بين التنظيم الثوري وحزب السلطة

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، بين منظمة التحرير الفلسطينية تشكلت أول سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء تكوين هذه السلطة بشكل أساسي من تنظيم حركة فتح، بحيث أصبحت معظم الوظائف المدنية والعسكرية ترتكز بشكل أساسي وفي بعض الأحيان بشكل وحيد على أبناء حركة فتح، وهنا بدأت تطفو على السطح أزمة جديدة، وهي مشكلة العلاقة بين فتح كتنظيم وفتح كسلطة عامة لكل الشعب الفلسطيني[2]. وإن كان هذا الأمر راجع لطبيعة المواقف السياسية التي اتخذتها في بداية الأمر معظم الفصائل الفلسطينية، والتي أعلنت رفضاً قاطعاً لاتفاق

(1) صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، (مؤسسية الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002)، ص925.
(2) أحمد، محمد، **أثر حركة فتح على التنمية السياسية**، (مرجع سابق)، ص86.

أوسلو، وارتئيت عدم المشاركة في سلطة ناتجه عن هذا الاتفاق، الأمر الذي سمح لحركة فتح وأبنائها بملء كل وظائف السلطة الجديدة، إلا أن هذا انعكس بشكل مباشر على العمل التنظيمي وأفرغ الحركة من معظم عناصرها وكوادرها لصالح مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية والعسكرية.

لقد أدى هذا الأمر تحوّل حركة فتح إلى نوع من أنواع حزب السلطة؛ نتيجة ترهل البنى التنظيمية ما يفسر انحسار مكانتها القيادية والتمثيلية في المجتمع الفلسطيني والحركة الوطنية، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح بخسارتها الانتخابات التشريعية 2006م وفقدانها قطاع غزة لصالح حماس 2007م[1].

كما ظهرت المشكلات السياسية والإدارية تباعاً بعد دمج الحركة في جسم السلطة الفلسطينية، نظراً لاختلاف العلاقة بين السلطة كمؤسسة تعمل على تنظيم شؤون المجتمع من كافة الجوانب، وبين حركة فتح التي تمثل كحركة سياسية شريحة محددة من الشعب، فعلى الرغم من أن الحركة قد مارست دورها داخل السلطة بصفتها مالكة لمشروعها السياسي إلا أنها عجزت في نفس الوقت عن فصل أطرها التنظيمية عن مؤسسات السلطة، لهذا نجد أن كثيراً من المنتمين للحركة كانوا يعملون داخل مؤسسات السلطة في الوزرات أو الأجهزة الأمنية، ومفروزين على جسم الحركة، تحت مسمى الفرز على التنظيم[2].

كما أدى دخول كادر حركة فتح في مجالات العمل الأمني والاستخباري في الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة في السلطة الوطنية، قبل إنجاز الاستقلال لحدوث تأثيرات سلبية على علاقات الثقة بين الحركة والجماهير الفلسطينية خاصة في الداخل، مما أثر على قدرة الحركة في الاستقطاب الشعبي، بل أدى ذلك أحياناً إلى نفور شعبي من الحركة، وهنا حملت الحركة مسئولية أخطاء وسلوك المؤسسات المدنية والأجهزة الأمنية في السلطة خاصةٍ مع الجماعات والأفراد الذين عارضوا الاتفاقيات السياسية والأمنية بين منظمة التحرير وإسرائيل، مما أوقع الجمهور أو قسم منه في إشكالية التناقض المباشر مع قوى الأمن، التي يقودها وينفذها كادر حركة فتح في الأجهزة الأمنية، وزادت الأمور تعقيداً وشكوكا في نظرة الجماهير لكادر فتح في الأجهزة الأمنية عندما قلبت إسرائيل المعادلة في سلوكها الأمني مع

(1) كيالي، ماجد: **فتح 50 عاما قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية**. (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2016)، ص114.

(2) أحمد، محمد: **أثر حركة فتح على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص86.

السلطة الفلسطينية، وعملت على قاعدة أن الأمن قبل السياسة وليس العكس، وتساوقت مع هذا الفهم بعض القيادات الأمنية المحسوبة على حركة فتح[1]. ونتيجة لذلك تحملت الحركة أخطاء السلطة السياسية والأمنية، وهو ما ظهر بشكل جلي في نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية عامي 2006/2005م.

ثانياً: التماهي السياسي والوظيفي بين الحركة والسلطة

التماهي السياسي ما بين حركة فتح ومنظمة التحرير ليس أمر بالجديد فهذه الحالة موجودة منذ تولي حركة فتح مقاليد الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية، عقب استقالة "أحمد الشقيري"، فمنذ عام 1969 عقب تولى الشهيد ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، منذ تلك اللحظة حدث نوع من التماهي ما بين منظمة التحرير وحركة فتح من الجوانب السياسية والتنظيمية، مما أدى لصعوبة التفريق ما بين مواقف حركة فتح حركة السياسية ومواقف منظمة التحرير الفلسطينية البيت الجامع للكل الفلسطيني.

إلا أن مع إنشاء السلطة الفلسطينية في العام 1994، حدث تماهي جديد بين حركة فتح من جانب والسلطة الفلسطينية من جانب آخر، ويعود هذا السبب إلى أن حركة فتح تتربع على رأس النظام السياسي الفلسطيني سواء كان في منظمة التحرير أو السلطة الوطنية، ولأن رئيسها نفسه رئيس منظمة التحرير والسلطة، ولأنها تحتكر الفكرة الوطنية الفلسطينية، ومؤسسة المشروع الوطني وقائدته، فمسؤوليتها أكبر من مسؤولية الآخرين، والرهان عليها أكبر وأهم من رهان الشعب على الآخرين من أحزاب وحركات فلسطينية أو على أصحاب المحاور والمشاريع العربية والإقليمية[2].

التداخل الذي أحدثته عملية الاندماج والالتحاق السريعة وغير المنظمة لكادر الحركة في صفوف قوات الأمن العام الفلسطيني أثرت وبشكل مباشر على هياكل الحركة التنظيمية في الوطن، وأداءها بشكل سلبي أفقدها توازنها، وأضاع كثيراً من هيبتها الثورية عندما انخرطت في نظام الحكم وتحملت معه بشكل مباشر أيضاً وزر وعبء النظام الرسمي للسلطة الوطنية من فساد وخرق لحقوق الإنسان وانتقادات شعبة ورسمية، لقد تشوهت صورة القائد الميداني والجماهيري لحركة فتح عندما تحولت إلى صورة ضابط

(1) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية دو افعها –أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، (مؤتمر حركة فتح بين التحديات والواقع، رام الله 2007)، ص 17.

(2) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، (وكالة سما للأنباء)، على الرابط: https://goo.gl/ZKJ7Ba.

الأمن الذي يسجن ويحقق ويمنع، ورسم الإعلام المعادي والقوى المعارضة له صورة قامع شعبه وصورة السجان. رغم أن هذه الهجرة كان لها أسبابها، وهي البحث عن الأمن الوظيفي والاجتماعي ولقمة العيش، إضافة إلى برنامج القيادة السياسية في تطويع الكادر وترويض جموحه الثوري، في العقيدة القتالية التي تربى عليها في الثورة والعمل الكفاحي ضد العدو الإسرائيلي، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وتحول الحركة من تنظيم ثوري لشبه حزب سياسي، نهيك عن تحقيق الطموحات الفردية للكادر والأعضاء الذين حلموا طويلاً في أن يصبحوا ضباطا وقادة عسكريين في دولتهم، أو للفهم السطحي لمفهوم الأمن في ظل السيادة الناقصة[1]. هذا التماهي مع السلطة أدى لخلق ثقافة سياسية معينة، وخلق سلوكيات سلبية في بعض الأحيان، سواء كان في إطار حركة فتح أو في إطار السلطة، وهذا انعكس بدوره على البنية التنظيمية لحركة فتح خاصة أننا نتحدث عن حركة لا يوجد فيها انتظام لحياة داخلية ولا يوجد بها مأسسة للعمل التنظيمي، ولا يوجد فيها أيضاً أي نوع من المساءلة والمحاسبة[2].

أضافة لذلك نجحت بعض الشخصيات السياسية والاقتصادية التي لها ارتباطات خارجية في التسلل لمراكز القرار داخل السلطة الفلسطينية، هذه الشخصيات أساءت للحركة وللحالة الوطنية برمتها، حيث عملت على تفريغ حركة فتح من مضمونها الوطني وإقصاء الشخصيات الوطنية الملتزمة منها أو إضعافها، مما هيئ الوضع لمصادرة الحركة وتاريخها لصالح هذه المجموعات الطفيلية، فقد عملت هذه النخبة الطفيلية الانتهازية على تحويل السلطة الوطنية والمشروع الوطني إلى مشروع مالي استثماري، الشاطر من يستطيع جني أكبر قدر من المكاسب والمصالح الخاصة، ويتصرف أفرادها كجماعات مصالح وليس قادة حركة تحرر وطني[3].

وهذا الأمر تتحمله اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح؛ فلا تستطيع مركزية فتح ومجلسها الثوري التنصل من الفشل في إصلاح أوضاع التنظيم وسيادة "ديمقراطية التراضي الأخوي" في حل الخلافات الداخلية، حيث فشلت أيضاً في تحرير التنظيم من مسؤولية انتشار الرشوة والفساد في مؤسسات السلطة وانتشار الفوضى

---

(1) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية دو افعها –أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، مرجع سابق، ص 8.

(2) كيالي، ماجد : **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**، خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة 2010)، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

(3) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (2) كعب أخيل حركة فتح والمشروع الوطني**، (متلقى الثقافة والهوية 2016).

السياسية والأمنية في البلاد، ولا جدال في أن القوى الوطنية والإسلامية وضمنها فتح مسؤولة عن الفجوة الواسعة بينها وبين الجماهير في الضفة والقطاع، والشيء ذاته ينطبق على فشلها في إصلاح أوضاع السلطة ومنظمة التحرير وتنظيم العلاقات على أسس ديمقراطية، وعن فشل جولات الحوار الوطني في بلورة رؤية استراتيجية مشتركة واشتقاق مهام واقعية وبرنامج إنقاذ وطني يقلص الخسائر[1]

وفي سياق مساعي حركة فتح للخروج من الأزمة صدرت تحت إشراف محمد غنيم (أبو ماهر) القائد الفتحاوي المخضرم، ومسؤول التعبئة والتنظيم في حركة فتح السابق وثيقة البرنامج السياسي التي قدمت لمؤتمر حركة فتح السادس الذي عقد في مدينة بيت لحم2009، وتعتبر هذه الوثيقة هامة وجوهرية، ويفترض بها أن تشكل قاعدة أساسية لتخليص حركة فتح من مشكلاتها البنيوية، كما يفترض بها أن تسلح حركة فتح بجملة من المواقف من أجل استنهاضها، ومن أجل أن تتمكن من العودة إلى موقع القيادة الذي خسرته في الانتخابات التشريعية عام 2006م، تقدم الوثيقة تصوراً لحركة فتح ينقلها من حال إلى حال ومن موقع إلى موقع، وتحدث تغييراً جذريا في بنيتها التنظيمية والعسكرية. وكي ينجح تكريس مهمة من هذا النوع، فإن نقاشاً داخلياً موسعاً لا بد أن يتم، ويتمكن من توفير جو من الإجماع التنظيمي حول الوثيقة، حتى يمكن لها أن تشق طريقها نحو المؤتمر، وأن تلعب الدور الحاسم في إنجاحه.

تحدثت الوثيقة عن حركة فتح وكأنها في تماهي كامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والمهمات التي تطرحها الوثيقة أمام حركة فتح هي بالضبط المهمات المنوطة بسلطة فلسطينية، حتى لا توجد مساحة محايدة بينهما، فقد تحدثت الوثيقة عن حركة فتح على أساس أنها الحزب الحاكم، وعلى أساس أنها ستبقى الحزب الحاكم، وحتى يستقيم هذا الأمر، فإن الوثيقة تتصدى للنقاش الفلسطيني السائد، والذي يسأل عندما يكون الأمر متعلقا بوضع برنامج من هذا النوع: هل نحن في مرحلة تحرر وطني؟ أم نحن في مرحلة بناء الدولة؟ وحسب الإجابة يتقرر البرنامج. ولكن وثيقة فتح تقدم جوابا يدمج بين المسألتين ويقول: إن على هذا البرنامج أن يستجيب لمتطلبات إنجاز مرحلة التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال (وهذه مرحلة نضالية كفاحية وربما مسلحة)، وأن يستجيب أيضا لمتطلبات بناء مؤسسات الدولة (وهذه مهمة بناء اقتصادي واجتماعي سلمي). فكيف سيتم

(1) نوفل، ممدوح: **أزمة حركة فتح "الحزب القائد" بلغت ذروتها**، (جريدة الأيام الفلسطينية)، على الرابط التالي: https://goo.gl/za6yoK

الجمع بين هاتين المهمتين، وفي ظل الاحتلال بالذات، الذي يرد على النضال بالقتل، ويرد على النضال بالتدمير.[1]

وهناك من يرى أن هذا التحول في حركة فتح ليس الأول، وإنما هو تطور طبيعي لحركة تحرر وطني لابد أن تتجاوب مع تطورات الواقع، في ظل الظروف والمعطيات العربية والإقليمية والدولية التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال الفترة الماضية، لأن حركة فتح خضعت لأكثر من تحول، في سنة 1968 كانت بداية صوغ مشروع لحركة تحرر وطني، بينما كانت قبل ذلك مجرد حركة مقاومة، ففي سنة 1974 تبنى المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر، وكان هذا يعتبر خطوة مختلفة عما سبقها لذلك أثارت ردود فعل كثيرة، وفي عام 1988 كان إعلان الاستقلال ومن ثم جاء أتفاق أوسلو، وعلى الرغم أن جميع حركات التحرر في العالم تتحول إلى سلطة حينما تنجز الاستقلال، وهذا ما جرى في فيتنام وفي الجزائر وفي غيرها من الدول المستعمرة، إلا أن المشكلة في الواقع الفلسطيني أن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المتعددة باتت سلطة قبل أن ينجز التحرير، هذا طبعا أمر خاص بحركة التحرر الوطني الفلسطينية[2].

ثالثاً: تداعيات دمج الحركة بالسلطة على حركة فتح

واجهت حركة فتح أزمة جديدة على أثر دمج الحركة في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية، وهذه المشكلة تتعلق بعلاقة الحركة بالجمهور الفلسطيني، وهو ما آثر بشكل مباشر على شعبية الحركة وامتدادها في الشارع الفلسطيني، وقد ظهرت تأثيرات ذلك بشكل جدي عبر نتائج الانتخابات التشريعية الثانية في 2006، التي فازت بها حركة حماس، ويرى الأستاذ "نبيل عمرو"، أن هذه النقطة من النقاط التي تعتبر مهمة جدا في العمل التنظيمي لدى حركة فتح، حيث يرى ضرورة إعادة النظر في وسائل تعامل الحركة مع الجمهور الفلسطيني عبر مؤسسات السلطة وإمكانياتها[3].

---

(1)الحسن، بلال: **في ثلاث وثائق: حركة فتح تقرأ مستقبلها**، (المركز الفلسطيني للإعلام، نقلا عن جريدة الشرق الأوسط)، على الرابط التالي: https://goo.gl/5W9c74

(2) أبو فخر، صقر: **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**، خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة 2010)، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

(3) عمرو، نبيل: **فتح التنمية والاستقلال**، (موقع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي الديمقراطية،2005)، على الرابط التالي: https://goo.gl/oZsmEZ

لقد أدى تحول حركة فتح لحزب سلطة تعتمد في وجودها على اتفاقات موقعة مع إسرائيل وعلى تمويل من جهات مانحة تتبنى في غالبيتها المواقف الإسرائيلية إلى تباعد أو التباس في المواقف والرؤية بين حركة فتح والقاعدة الشعبية الواسعة، وإلى المس بكينونة وروح حركة فتح كحركة تحرر وطني، وإلى فراغ في ميدان المقاومة والممانعة، وهو الميدان الذي كان لفتح دور الريادة فيه منذ إنشائها، الأمر الذي أفسح المجال لقوى فلسطينية أخرى، وخصوصا حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لتحاول ملء هذا الفراغ. ومع تراجع فرص التسوية العادلة واستمرار إسرائيل في سياساتها الاستيطانية، ومع الضعف المتواصل للسلطة، تراجعت مكانة فتح كحركة تحرر وطني[1].

وهذا بدوره انعكس سلباً على القاعدة الفتحاوية سياسياً وفكرياً، التي أصبحت لا تستطيع أن تدافع عن نفسها في مواجهة خصوم فتح لأنها لا تعرف ما يجري وبالتالي يعتمد كل فتحاوي على اجتهاده الخاص، ومن نماذج هذا التخبط الموقف من المقاومة المسلحة السلمية، والموقف من حل الدولتين، حيث نسمع أعضاء في اللجنة المركزية يشككون بنجاح وجدوى حل الدولتين في الوقت الذي يناضل فيه الرئيس "أبو مازن" من أجل حل الدولتين، فمن الضروري التفكير بهامش من الاستقلالية بين حركة فتح من جانب والسلطة واستحقاقاتها والتزاماتها من ناحية المواقف والرؤية السياسية من جانب آخر، لأن إخضاع حركة فتح للسلطة والتزاماتها يُخرج حركة فتح من كينونتها ويتعارض من مبادئها، فالتداخل بين السلطة وحركة فتح وهيمنة الأولى على الثانية يشكل مشكلة في طريق استنهاض الحركة وفي ضبابية الرؤية عند أبناء الحركة وفي فقدان الحركة مصداقيتها عند الجماهير العربية والإسلامية، بل إن الصراع على السلطة ورئاستها بين قيادات فتح بات من أهم الأخطار المهَدِدة لوحدة الحركة وبقائها[2].

وأثر هذا التماهي بين السلطة والحركة، الذي جاء نتيجة الهرولة السريعة للكادر الفتحاوي باتجاه الأجهزة الأمنية مع موقف تحريضي معارض قادته الفصائل المعرضة لاتفاق أوسلو، وخاصة حركة حماس، إلى كيل الاتهامات بالتخوين والتنسيق الأمني لأفراد الأجهزة الأمنية، لقد أدت هجرة الكادر الفتحاوي مواقعه التنظيمية والانتقال التطوعي إلى قوات الأمن الفلسطينية الرسمية إلى ضعف الحركة في مواقعها التنظيمية والجماهيرية، وضياع الخطاب الفتحاوي الذي حمله هؤلاء القادة الميدانيين، وأدت هذه الازدواجية أيضاً

(1) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، (وكالة سما للأنباء)، على الرابط: https://goo.gl/ZKJ7Ba.

(2) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، المرجع سابق.

والتداخل بين مفهوم الدولة ومفهوم الثورة إلى فقدان المؤسسة الأمنية الفلسطينية ضبطها وربطها العسكري، وافتقد الكادر حماسه النضالي في الثورة والنقد، فلم ينجح الكادر الذي انتقل من الموقع والأطر التنظيمية للعمل في الأجهزة ألأمنية، في التوفيق بين مفهوم الثورة والسلطة في ظل الاحتلال، وعدم اكتمال مرحلة التحرر الوطني والوصول إلى الاستقلال والسيادة الكاملة[1].

وهناك من يرى أن حركة فتح فقدت كل ما يميزها عن الحركات والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، خاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو ودمج الحركة في هياكل السلطة، لأن ما كان ميّز "فتح" أنها كانت حركة واسعة لدرجة قيل سابقًا بأن كل فلسطيني لا ينتمي لفصيل آخر هو "فتح"، وإن لم ينتم مباشرة لها، وهذا ما جعل "فتح" حركة الشعب الفلسطيني كله التي جسّدت الوطنية الفلسطينية، والتي اتسعت لكل التيارات الوطنية والقومية والدينية واليسارية، وعندما أصبحت حزب السلطة وذابت فيها وطغى على أعضائها الموظفون، لدرجة نجد فيها أن من جميع أعضاء المجلس الثوري لا يوجد سوى ثلاثة أو أربعة أعضاء ليسوا موظفين ولا يتقاضون راتبًا، وهذا الأمر حوّل "فتح" إلى حزب السلطة وليس حركة الشعب الفلسطيني، وهذا بدأ منذ توقيع اتفاق أوسلو وإقامة السلطة التي ولدت على أنقاض المنظمة، مع أنها كان من المفترض أن تكون أداة من أدواتها[2].

لقد خسرت "فتح" كثيراً عندما ذابت كليًا في السلطة و"نعيمها"، لدرجة لم نعد نعرف أين تبدأ "فتح" وأين تبدأ السلطة، ما أدى إلى فقدان "فتح" الكثير مما كان يميزها، وأصبحت الرتبة والراتب يطغيان على المناضل، وصاحب الإرادة الفاعلة والمبادرة والرؤية الواقعية، كما أصبحت السلطة بعد تضخّم دورها وتقزّم دور المنظمة إلى ما يشبه الشلل، تقود باسم "فتح"، وتستند إلى شرعيتها التاريخية والنضالية، ووزنها الجماهيري الراهن، دون أن تكون "فتح" هي القائدة الفعلية لها. فإذا كانت "فتح" ستعقد مؤتمرها من أجل تكريس مسار أوسلو الذي أوصلنا إلى الكارثة التي نعيشها، أو إلى الهبوط بالسقف الفلسطيني أكثر،

(1) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية دو افعها –أسبابها – آثارها**، مرجع سابق، ص 8.

(2) المصري، هاني: **"فتح" إلى أين... حركة تحرر أم حزب السلطة**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، رام الله فسطين، بتاريخ 2016/11/21،على الرابط: https://goo.gl/TAkK1a

استجابة لتدهور السقف العربي جراء ما يحدث في المنطقة العربية منذ سنوات؛ فلسنا بحاجة إليه[1].

وحاصب هذا التحول لدى حركة فتح من تنظيم ثوري لحزب سلطة تنافس وصراع على المصلح والامتيازات بين الأجهزة الأمنية، مما أدخل الكادر الملتحق بها في تناقض مع القيم الحركية الثورية التي تأسس عليها، مما أدى لضياع قانون المحبة وانفصام بين التربية والأدبيات الفتحاوية وبين واجبات العمل الأمني الرسمي، وامتيازات النفوذ، وانعكس هذا التراجع على شعبية حركة فتح في الجامعات والمعاهد، وبدأ واضحاً أن حركة فتح بدأت تخسر مواقعها في الانتخابات الطلابية، وعندما حاول الكادر الفتحاوي العامل في الأجهزة الأمنية استعادة مواقعه الجماهيرية في الجامعات الفلسطينية والمعاهد والنوادي والنقابات والمجالس المحلية، نشأ صراع النفوذ والمصالح بين الأجهزة الأمنية في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الشعبية، وأصبح الصراع يدور حول أي الأجهزة سيقود الجامعة أو المؤسسة من خلال ضباطه المرشحين للانتخابات، مما ألحق ضرراً جديداً في صورة حركة فتح.

بالإضافة لذلك انتقل صراع المصالح والنفوذ بين الأجهزة الأمنية الذي أصاب الكادر إلى دوائر الحركة ومفاهيمها، وأصبح الانتماء مقسما بين الحركة والجهاز الأمني، وأصبح السؤال المتداول يدور حول ما إذا كانت الأجهزة الأمنية امتدادا للأطر الحركية أم لا، وقد حاول قادة الأجهزة الأمنية إيهام الكادر الذي تسابقوا على استقطابه أن جهاز الأمن هو حارس لفتح وأنه امتداد لها في السلطة الوطنية، لقد أحدثت هجرة الكادر التنظيمي إلى المؤسسة الأمنية فراغاً تنظيمياً في حركة فتح، في المناطق والأقاليم والمواقع الميدانية، لم تكن الحركة مستعدة له عبر توفير البدائل، ولم تعد لجان المناطق فاعلة في المرحلة ما بين 1994و2005، وانعكس ذلك على وجود أكثر من أطار تنظيمي في الموقع الواحد. وتحملت فتح مسئولية الفساد والأخطاء في الأجهزة الأمنية للسلطة، واستغل ذلك في الحملات الانتخابية والدعائية والإعلامية ضد فتح، وتماهت بعض القيادات في حركة فتح مع هذا الطرح[2]. وهنا يرى الأستاذ "هاني المصري" أن حركة فتح والشعب الفلسطيني

(1) المصري، هاني: **وحدة فتح كيف ولماذا**، (جريدة الحدث، رام الله، 2016/9/27)،على الرابط التالي: https://goo.gl/fmr4ut

(2) الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية دو افعها –أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، مؤتمر حركة فتح بين التحديات والواقع، رام الله فلسطين 2007، ص 16.

بحاجة إلى مؤتمر "فتح" ومؤتمرات مماثلة لكل الفصائل والأحزاب، عبر عقد مؤتمرات وطنية وشعبية، تصل في النهاية إلى عقد المجلس الوطني بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، لإقرار البرنامج السياسي الجديد، وانتخاب القيادة الوطنية الجامعة. وتهدف هذه العملية إلى مراجعة التجارب الماضية واستخلاص الدروس والعبر، وتغلق الأبواب جميعها على الخيارات والاستراتيجيات التي اعتمدت سابقًا، ولم تحقق الأهداف المتوخاة، ولأن "فتح" ليست شأنًا خاصًا بأعضائها، فما تقرره وما لا تقرره لا يتعلق بها فقط، بل يرخي بآثاره الإيجابية أو السلبية على الوضع الفلسطيني برمته. فالحركة أول الرصاص وأول الحجارة والعمود الفقري لمنظمة التحرير التي قادت الثورة الفلسطينية لعشرات السنين دون منافس [1].

لقد تحملت حركة فتح كل أخطاء المرحلة، وفساد السلطة بكل أجهزتها الأمنية والمدنية، فيقال سلطة فتح وحكومة فتح وأجهزة أمن فتح الخ، وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء الحكومة، ومستشاري رئيس الوزراء بل ومستشاري الرئيس أبو مازن، والقائمون على إدارة أهم مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية ورؤساء الجامعات، خاصة بعد الانقسام، ليسوا من حركة فتح، حتى أصبح تنظيم فتح يتعايش على أموال السلطة، الأمر الذي أساء كثيراً لحركة فتح وجعلها كشاهد زور على ما يجري، ومع ذلك فإن حركة فتح ما زالت محل رهان الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية لعدة اعتبارات:[2]

1. لأن حركة فتح ما زالت ترفع راية الوطنية الفلسطينية: هوية وتاريخا وكيانا سياسياً، وما زالت تناضل سياسيا لتثبيت الدولة الفلسطينية المستقلة ولو على جزء من أرض فلسطين بما لا يتعارض مع بيان استقلال الدولة في الجزائر 1988.
2. لأن فتح وليس غيرها من التنظيمات الأيديولوجية، تمثل النقيض الرئيس لإسرائيل ومشروعها الصهيوني، وإسرائيل تدرك جيدا أن نقيض مشروعها الصهيوني هو المشروع الوطني، ومن يحمل هذا المشروع ويمثله حتى الآن حركة فتح وليس أية جماعة فلسطينية أخرى، فلا قيمة لمنظمة التحرير –مع كامل التقدير لكل القوى السياسية المنضوية فيها- بدون حركة فتح.

(1) المصري، هاني: **وحدة "فتح" لماذا وكيف**، مرجع سابق.
(2) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، مرجع سابق.

3. بالرغم من وجود خلافات داخل حركة فتح، إلا أنها ما زالت الفصيل الأكبر والأكثر تماسكاً. حيث إن قوى اليسار لوحدها لا تمثل المشروع الوطني لاعتبارات إيديولوجية ولاعتبارات موضوعية واقعية لها علاقة بتشرذمها.

فمن الضروري العمل على استنهاض حركة فتح كحركة تحرر وطني واستنهاض منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج كضرورة وطنية، في ظل اتضاح خطورة ما تطرحه الإدارة الأمريكية من رؤية لتسوية متساوقة مع السياسة الصهيونية وما يُخطط له الأوروبيون ودول عربية وإقليمية من صناعة بديل لمنظمة التحرير، وتوظيف حالة غزة للالتفاف على المشروع الوطني الفلسطيني وربما العمل على تقزيم الدولة الفلسطينية لتصبح في حدود قطاع غزة فقط، فلا يمكن الاستمرار في تجميد وضع حركة فتح في مراهنة على التسوية [1].

وعليه أصبح من الضروري على حركة فتح العمل بشكل جدي على فصل مؤسسات الحركة عن السلطة، ورغم إن الفصل قد بدأ منذ خسارة الحركة الانتخابات التشريعية عام 2006، وتعزز عقب الانقسام، مع تشكيل حكومات مختلفة من الشخصيات المستقلة سواء عبر حكومات الدكتور سلام فياض، أو الدكتور رامي الحمد لله، لكن يجب استمرار عمليات الفصل، من خلال عدم تولي أعضاء اللجنة المركزية قيادة المؤسسات والهيئات العامة في السلطة، أو توليهم مناصب الوزرات، إلا إذا كان في اطار حكومة وحدة وطنية، والعمل الجاد من خلال الجنة المركزية لحركة فتح ومجلسها الثوري على لملمة أوضاعهما الداخلية عبر اعتماد الديمقراطية، وتوسيع الأطر الحركية وتوسيع المشاركة التنظيمية، وإقامة حد فاصل بين الحركة كتنظيم سياسي ثوري، وبين السلطة أو الحكومة ككيان سياسي، على إن يكون الفصل على مختلف الأصعدة الإدارية والأمنية والسياسية، بما يضمن الحفاظ على السلطة كخطوة على طريق الدولة، والحركة كتنظيم سياسي وثوري له مؤسساته وبرامجه وهياكله المختلفة، سواء كان في الحكم أو المعارضة.

(1) أبراش، إبراهيم: **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، المرجع السابق.

الفصل الخامس
أجنحة فتح العسكرية قبل وبعد التسوية

الفصل الخامس:
العمل العسكري لحركة فتح قبل وبعد التسوية

كثيرة هي أجنحة حركة فتح العسكرية اليوم، فبعد انطلاقة انتفاضة الأقصى عادت أجنحة حركة فتح العسكرية بالظهور مرة أخرى، وإن كانت بصورة غير مباشرة، رغم إن انطلاقة حركة فتح كانت بالكفاح المسلح الذي اعتبرته اسلوباً وليس تكتيكيا، فالحركة اعتبرت أنّ فكرة " الثورة " و" الكفاح المسلح " والتوأمة بينهم، هو ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل الحركة. فحسب هذا المنظور لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما كانت تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثبات لوجود شعب تعرض لمحاولة شطب هويته وكيانه. وبذلك فإن شروع الفلسطينيين في الفعل وفي تنظيم أنفسهم شكل تأكيداً إيجابياً للذات الفلسطينية، بل هدفاً في حد ذاته.

وكان هذا التحرك " في الواقع عملية تمرد وتحدي واسعة للاستراتيجية العربية وللأسباب الدفاعية التي حاولت تعالج بها الدول العربية قضية فلسطين، وقد عرف أبو إياد الكفاح المسلح بأنه " عملية مركزية شاملة متعددة الجوانب، فهو عملية متكاملة ذات أبعاد ثلاثة تنظيم، إنتاج، قتال، وقد مارست الحركة العمل العسكري وكانت سابقة في تنفيذ العمليات العسكرية ضد إسرائيل على كافة الجبهات، ولكن مع تغيير المعطيات الدولية والعربية، تحولت الحركة من المقاومة للتسوية.

وستستعرض الدراسة في هذا المحور أزمة أجنحة حركة فتح العسكرية، والمقاومة والعمل المسلح لدى حركة فتح قبل التسوية وبعدها، بهدف إظهار تجربة المقاومة والعمل المسلح للحركة قبل التسوية وفي الوقت الراهن، خاصة في ظل تعدد المجموعات العسكرية التي تتحدث باسم الحركة وتعلن أنها الجناح المسلح لحركة فتح، بدون رابط تنظيمي أو مؤسساتي بينها وبني الحركة الأم.

العمل العسكري لحركة فتح قبل التسوية

الثورة تعبير عملي عن التصدي للواقع الفاسد بالقوة ومحاولة تغيره، ولا تنطلق الثورة اعتماداً عن رغبة مجموعة أو حركة ثورية فحسب، وإنما تأتي انطلاقتها تلبية لظروف موضوعية محددة يعيشها مجتمع ما، والأصوات التي تحاول أن تتهم حركة فتح بأنها لا تمتلك نظرية ثورية تهدف إلى الطعن في ثورية فتح نفسها على أساس "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" ومن المؤلم أن الذين يتحدثون عن النظرية يفهمونها بأشكال مختلفة ويخلطون بينها وبين الأيدولوجية حيناً وبين برنامج العمل أحياناً أخرى. كما أنهم يفهمونها بشكل جامد محدد دون ارتباط بالمرحلة التاريخية التي تتصدى لها الحركة الثورية[1]. وتنبع أهمية النظرية الثورية لمرحلة التحرر الوطني بأنّها تحدد الأولويات في جدول الأعمال،" فالهدف الرئيسي لثورة هو العمل على تحرير فلسطين المحتلة كاملا، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا الحبيب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءاً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير [2].

كما إن نظرية أي ثورة هي رؤيتها لواقعها وللقوانين الخاصة التي تحكم حركة هذا الواقع، ولمجموع التأثيرات المتبادلة بين الواقع والواقع المحيط به، ولذلك طرحت حركة فتح التساؤلات التالية "ماذا نريد ؟ وكيف؟ وبمن ؟ ومن أين ؟ ومتى؟ " ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات توصلت الحركة إلى العناصر الأساسية لنظرية فتح السياسية؛ والتي تتكون من الهدف الاستراتيجي (التحرير) والأداة (الكفاح المسلح) ثم قاعدة الانطلاق(المكان)، ولهذا كله أهمية خاصة لدى فتح، ومن الإجابة على التساؤلات الخمسة تكونت نظرية حركة فتح السياسية [3]. ولم تتعامل حركة فتح مع نفسها وفق رؤية الحزب الشمولي الذي يتقيد بفكر واحد وببرنامج محكم الصنع وبتسلسل تنظيمي دقيق، وإنما طرحت نفسها كحركة جماهيرية تشبه الشعب الفلسطيني بتنوعه وتعدده وبتناقضاته وبعفويته، ووصل بها الأمر لتعريف العضوية أنها تنطبق على كل ناشط ثوري أو وطني غير منظم في إطار سياسي وتنظيمي آخر، ولهذا السبب أطلقت الحركة على نفسها حركة التحرير الوطني

(1) بلبيسي، حلمي: **حتمية النصر، قضايا منهجية فكرية**، (مجلة المعركة، رام الله فلسطين2010م)، ص1.

(2) أبو كريم، منصور: **تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي والوطني الفلسطيني**، مرجع سابق 115.

3() عدوان، كمال: **فتح الميلاد والمسيرة**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973م)، ص 47-48.

وليس حزباً أو تنظيماً مغلقاً، بل فتحت أبوابها لجميع المناضلين والمناضلات من أبناء الشعب الفلسطيني [1].

وكان واضح لقادة حركة فتح خاصة الرعيل الأول الهدف العام للثورة والتحرك، فرغم صعوبة الأوضاع المحلية الفلسطينية والعربية والدولية إلا أن الرؤية كانت واضحة لدى قادة الحركة وهو تغير الواقع، وفرض معادلة جديدة تقوم على أساس أن الشعب الفلسطيني هو سيد نفسه وليس بحاجة لوصاية لا عربية ولا دولية رغم أهمية البعد العربي والدولي للقضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق يقول خالد الحسن "من يعرف أين يقف وماذا يريد يعرف في النهاية حتمياً أين سيتوجه، وهذه الصفات الثلاثة كانت متوفرة لدى حركة فتح في مرحلة ولادتها وحتى عام 1968م، عام معركة الكرامة، ويبرز مستوى الوضوح في الفكر السياسي الفتحاوي النقيض للتفكير العربي من خلال منظومة الشعرات التي طرحتها الحركة منذ بداية نشأتها، فشعار الثورة الشعبية المسلحة طريق تحرير فلسطين هو نقيض ورفض لمفهوم الحرب الخاطفة أو النظامية، وشعار تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية نقيض ورفض لمفهوم التوالي الهادف إلى تأجيل معركة الاسترداد بانتظار الوحدة العربية أولا، وشعار غير خاضعة ولا تابعة ولا موجهة رفض لمحاولة الأنظمة العربية فرض وصايتها على الفلسطينيين[2].

أولاً: الفكر العسكري ومفهوم الكفاح المسلح

ركزت حركة فتح على الكفاح المسلح في مبادئها وأسلوب عملها وأدبيتها التنظيمية والتعبوية، ثم تطور شعار الكفاح المسلح ليشمل كل أنواع القوة المرتبطة به، فجاءت انطلاقة الحركة من خلال الكفاح المسلح في1965/1/1م، وصدر البيان العسكري الأول بعد سبعة أيام، ليؤكد على أن الطلائع الثورية المؤمنة " بالثورة المسلحة، طريقةً للعودة والحرية، التي انبثقت من شعبنا الصامد على الحدود ومن ضمائر أمتنا المجاهدة لتثبت للاستعماريين والصهيونية العالمية وممولها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان[3]. وعلى

-(1) عبد الحميد، مهند: **تجربة حركة فتح في الحكم ما لها وما عليها**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد259، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين2015).

(2) الحسن، بلال، **المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين**، (مجلة شؤون فلسطينية، العدد 9، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م)، ص 12/11.

(3) **الموسوعة الفلسطينية**، (القسم العام، المجلد الثاني، الطبعة الأولي، 1984 م)، ص928.

الرغم من أن حركة فتح لم تكن هي خالقة فكرة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، إلا أن الحركة كانت أول من جعلت هذه الفكرة المجردة مهمة عملية وشعبية تجد صداها لدى كل أبناء الشعب الفلسطيني [1]. كانت فكرة الثورة والكفاح المسلح لدى حركة فتح، والتوأمة بينهم ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل الحركة. وحسب هذا المنظور لم تكن الثورة نتيجة عقيدة سياسية أو فلسفة اجتماعية خاصة، وإنما كانت تعبيراً عن الإرادة المستقلة وإثباتاً لوجود شعب تعرض لمحاولة شطب هويته الوطنية وشخصيته القانونية منذ صدور وعد بلفور عام1917.

وتعتبر حرب الشعب طويلة الأمد أو حرب التحرير الشعبية من حيث المبدأ هي الحرب التي تلجأ إليها الشعوب المستعمرة لمواجهة عدو متفوق عليها في القوة، ولأن الشعب الضعيف المستعمر لا يمكنه أن يجاري العدو من حيث التقدم التكنولوجي والتقني وضخامة الآلة العسكرية فإنه يلجأ إلى استعمال مصدر آخر من مصادر القوة التي لا تنضب وهي قوة الشعب، قوة الجماهير وإيمانها بعدالة قضيتها هي المصدر الأساسي لقوة الشعب[2].

وهناك حقيقتان حول حرب الشعب طويلة الأمد، هي أن الكفاح المسلح لا يمكن أن يبدأ من فراغ؛ بل لابد من خلق حالة نفسية، وخلق أجواء الثورة منذ البداية، وإن أجواء الثورة لا يمكن أن تتم بطريقة ميكانيكية، ولكن من خلال التعبئة الجماهيرية، فالنضال السياسي فيها أساسي، وبالتالي فان الكفاح المسلح منهج، وحرب الشعب طويلة الأمد الأسلوب الوحيد القادر على تغير قواعد المعادلة[3]. وعليه، فقد شرعت حركة فتح في مطلع كانون ثاني سنة 1965 في ممارسة الكفاح المسلح من خلال جناحها المسلح " قوات العاصفة " طارحة استراتيجية كفاحية تقوم على مبدأ التحرك العسكري الفوري للحلول دون تحقيق العدو أهدافه الاستراتيجية في البقاء والتمكين للدولة الوليدة، وحتى لا يصبح الأمر الواقع حقيقة أزلية، وقد وضعت الحركة استراتيجيتها الكفاحية القائمة على مبدأ التحرك العسكري الفوري بهدف تجميد حركة الوجود الإسرائيلي وصولاً إلى تقطيع أوصاله، ثم تصفيته في مواجهة الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة عملياً على أساس

(1) الحسن، هاني: **فتح بين النظرية والتطبيق**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد السابع، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1972م)، ص20.

(2) أبراش، إبراهيم: **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)، ص 228.

(3) عدوان، كمال: **فتح الميلاد والمسيرة**، (مجلة شؤون فلسطينية العدد 17 مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1973 م)، ص 37.

الحفاظ على الوضع الراهن والالتزام بخط الهدنة التي تمت في عام 1949 كخط دفاعي ثابت[1].

وكان لحركة فتح شرف تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة في ليلة الأول من يناير1965م، حيث صدر البيان الأول معّبراً عن روح وطنية إسلامية ومما جاء فيه " اتكالاً منا على الله وإيماناً منا بحق شعبا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلي الخليج، وإيماناً منا بمؤازرة شرفاء العالم تحركت أجنحة من قواتنا الضاربة في ليلة الجمعة 1964/12/13 م وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة، وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة، وإننا لنحذر العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانوا، لأن قواتنا سترد على الاعتداءات ممثلة، وسنعتبر هذه الإجراءات من جرائم الحرب، كما وأننا نحذر جميع الدول من التدخل لصالح العدو بأي شكل كان لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح الدول للدمار أينما كانت[2].

وقام الفكر العسكري الفلسطيني الفتحاوي على قناعة متميزة على أن يبدأ بالعمليات الصغيرة وتتطور وتتقدم لتصل إلى حرب شعبية، وقد عبرت الحركة عن ذلك بطرحها " الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين، والكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، وكان لتجربة الثورتين الجزائرية والكوبية أثر وأضح في الفكر العسكري الفلسطيني وممارساته الميدانية، كما فتحت حرب 1967م، آفاقاً جديدة أمام الفكر العسكري الفلسطيني الذي مر بثلاث مراحل جديدة هي:[3]

- إقامة القواعد الارتكازية في الضفة والقطاع.
- بناء التنظيم السري الرافد للعمل العسكري في المدن والقرى والمخيمات لتنفيذ العمليات وينظم العصيان المدني.
- إنشاء المجموعات المتحركة في الجبال.

ثانياً: استراتيجية الكفاح المسلح قبل التسوية

(1) الشريف، ماهر: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1993/1908**، (شركة f . k . a المحدودة للنشر ، نيقوسيا قبرص 1995 م)،ص 125/124.

(2) صالح، محسن، محمد: **القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012م، ص 389.

(3) أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين) **العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973**، (مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م)، ص256.

بنت حركة فتح جناحها العسكري "العاصفة" في كل من الجزائر (1962) وسوريا (1964) وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وبمخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان وغيرها من البلدان، وبدأ كفاحها المسلح عام 1965 واستمرت في نشاطها العسكري على الرغم من الطوق الذي كانت تفرضه عليها الدول المجاورة لإسرائيل.

وفي نهاية عام 1966 ومطلع عام 1967 ازدادت العمليات العسكرية التي كانت تنفذها العاصفة-الجناح العسكري للحركة، وقد اضطلع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وقتها بتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه، وبناء الخلايا العسكرية الجديدة في الضفة الغربية[1].

تبنت حركة فتح استراتيجية الحرب الشعبية طويلة الأمد والكفاح المسلح كوسيلة للقضاء على إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية وأكدت الحركة في دفاعها عن استراتيجيتها الكفاحية تفنيد كل الحجج التي طرحت لإثبات خطأ الشروع الفوري في ممارسة الكفاح المسلح الفلسطيني، ففي ردها علي من نادى بضرورة تعبئة الجماهير وتهيئتها مسبقاً قبل خوض المعركة، فقد اعتبرت الحركة أن التعبئة الجماهيرية لا يمكن أن تتم بشكل حسن بدون نضالات ثورية يومية، واستندت إلى تجربة الثورة الكوبية لتثبت خطا من يشعر بالحاجة إلى انتظار الظروف الموضوعية والذاتية للثورة، ونظرت فتح للكفاح المسلح باعتباره سيرورة متواصلة تمر بثلاث مراحل رئيسية هي: مرحلة العمل الفدائي، ومرحلة حرب العصابات، ومرحلة الحرب الشعبية، واعتبرت أن لكل مرحلة من هذه المراحل سمات وخصائص وأهداف ونتائج خاصة بها[2]. وعلى الرغم من قلق البعض من مدى نجاح الخطوة، في ظل الاستراتيجية العربية التي كانت تعمل على الحفاظ على خط الهدنة، أصر الرعيل الأول المؤسس للحركة على انطلاق الثورة الفلسطينية رغم عدم توفر الظروف المناسبة لنجاحها ولذلك بهدف كسب والوقت وعدم إعطاء الاحتلال الإسرائيلي الفرص والوقت اللازم للبقاء والاستمرار.

وتستمد استراتيجية الحرب الشعبية التي اعتمدتها الحركة من حيث الجوهر خطوطها الأساسية من الحرب الكلاسيكية، وتعتمد استراتيجية الحرب الشعبية على اعتبار الشعب قوة أساسية تقوم بالدور الرئيسي لكسب الحرب، إذا تدرب تدريباً مادياً

(1) **حركة فتح**، (موسوعة الجزيرة الحرة)، على الرابط التالي: https://goo.gl/enw3xX

(2) الشريف، ماهر: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908/1993**، مرجع سابق، ص 125/126.

ونفسياً، وتوعية الشعب كأول ضرورات للحرب الشعبية، وتعطي لها نفس أهمية التعبئة المادية، بالإضافة إلى توجيه كل الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد وتنسيقها من أجل الوصول للهدف السياسي[1]. وقد استمدت حركة فتح الكثير من تجارب حركات التحرر الوطني الدولية، وخاصة التجربة الجزائرية في حرب الاستقلا لتؤكد أن التجربة الجزائرية الرائدة أثبتت صحة اعتقادها أن الكفاح المسلح هو الطريق الذي يحدد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية واعية وفعالة، ويصبح العامل الأساسي الذي يوحد الجهد العربي، وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة والخطأ. وكانت الحركة متأكدة من حقيقة استراتيجية واحدة دون سواها، وهي أن السبيل الوحيد لإطلاق العملية التاريخية يتمثل في " انطلاقة الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من فلسطين[2].

وحددت بعض التصريحات الصادرة عن حركة فتح للعمل الفدائي أربع مراحل هي: مرحلة أضرب وأهرب، ومرحلة المواجهة المحدودة، والاحتلال المؤقت، ومرحلة الاحتلال الثابت، وبناء على هذا التبسيط للأمور اعتبر البعض أن الثورة الفلسطينية قد أنجزت المرحلة الثانية، أي المواجهة المحدودة، بعد معركة الكرامة(مارس 1968) وأنجزت المرحلة الثالثة مع احتلالها لقرية " الحمه " في شمال فلسطين في مايو 1969، وأنه لم يتبق سوى المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الاحتلال الدائم، إلا أن خروج الثورة من الأردن ولبنان، اظهر حقيقة ما في هذا التصور من تبسيط[3].

ثالثاً: مراحل الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية

قسمت حركة فتح الحرب الشعبية إلى مرحلتين: مرحلة تفادي المعارك الحاسمة، ومرحلة المعارك الحاسمة، ويتخلل كل مرحلة من المراحل، عدد من المراحل الفرعية:

1. مرحلة تفادي المعارك الحاسمة

مرحلة ما قبل1967

وهي مرحلة الولادة والنمو ومد الجذور، ونجاحها يعني أن هزيمة العدو أصبحت مسألة وقت، وتتمثل هذه المرحلة باتباع أسلوب العمل الفدائي، وحرب العصابات وصولاً

(1) الشاعر، محمد: **الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات**، (مطبعة الغريب، بيروت 1967م)، ص 19.

(2) صايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، ترجمة، باسم سرحان، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002م)، ص 196.

(3) ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **منظمة فتح من منظور التسوية السلمية**، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005 م)، ص33.

إلى إيجاد القاعدة العسكرية الآمنة، وهي مرحلة المشردين الهائمين التي يعشقها مقاتلو الحركة، وتهدف لتطوير الذات أي مضاعفة القوى البشرية والمادية للحركة، من أجل إنهاك العدو، كما تهدف إلى تحريك الوجود العربي والفلسطيني، فتشكل منه جيش شعبي يتكون من ثلاث قوات[1]:

- قوة الأنصار: لشن حرب إرهاق بعناصر مبعثرة وقيادة لامركزية وأسلوب خاطف.
- القوة المحلية: لإرهاق وتفكيك قوات العدو الكبيرة وتوزيعها لإبقاء العدو في حالة دفاع وشلل.
- قوة استراتيجية متحركة: وهي قوة رئيسية بقيادة مركزية لتحقيق نصر استراتيجي رئيسي.

وعملت حركة فتح في خلال هذه المرحلة في ظروف صعبة وسط أجواء الإيمان بالاستراتيجية الرسمية العربية، لذلك واتهمت الحركة من قبل الأنظمة العربية بمحاولة توريطها وجرها إلى المعركة مع إسرائيل قبل موعدها، وقبل استكمال الاستعدادات اللازمة، وبناء على ذلك أمرت القيادة العربية الموحدة التي شكلتها الحكومات العربية للتجهيز لتحرير فلسطين في مارس 1965 بإيقاف أنشطة حركة فتح، وحاولت دول الطوق القبض على عناصر حركة فتح ومنعهم من العمل.

مرحلة ما بعد حرب 1967م

ساهمت هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل حرب يونيو1967 في إضعاف النظام السياسي العربي، وتراجع المد القومي لحساب الوطنية القطرية الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على فصائل المقاومة الفلسطينية.

لذلك مثلت مرحلة ما بعد حرب 1967، مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، فقد اخترق ياسر عرفات الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ونظم خلايا المقاومة، وعمل على تفجير الثورة الفلسطينية من الداخل، وتعد معركة الكرامة حدثاً فاصلاً في تاريخ حركة فتح، إذ فتحت الباب أمام تدفق جماهير حاشد، فخلال 48 ساعة فقط بعد المعركة تقدم لعضويتها خمسة ألاف، قبلت منهم 900 لاعتبارات الكفاءة[2].

وكان لصعود حركة فتح على مسرح المقاومة المسلحة تأثير كبير في المجال العربي والإسرائيلي والدولي، فقد حركت هذه الثورة روح المقاومة من جديد وأشعلتها في المناطق

(1) عصام، عدوان، **حركة فتح من 1958/1968**، (مكتبة متبولي، القاهرة 2010)،ص173

(2) ياسين، عبير، وجمعة، محمد: **منظمة فتح من منظور التسوية السلمية**، مرجع سابق، ص 35.

المحتلة، كما أنها أعطت أملاً جديداً في جو قاتم ومظلم عندما استطاعت المقاومة العربية أن تثبت مرة أخرى في أصعب ظروف الاحتلال كدلالة على أصالتها ومقدرتها على النهوض رغم كل المآسي التي حلت بالأمة العربية [1]. ومثلت مرحلة ما بعد حرب 1967 ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح إذ أن هزيمة الأنظمة العربية وضياع ما تبقي من فلسطين أفقد الشارع العربي والفلسطيني الثقة بهذه الأنظمة؛ التي اضطرت لفتح المجال للعمل الفدائي الذي اكتسب شعبية كبيرة فلسطينياً وعربياً، ومنذ ذلك الوقت أصبحت حركة فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية [2].

لقد أوجد الصعود المثير للحركة الفدائية بعد معركة الكرامة أسطورة جديدة، وأصبح هذا الحدث باعثاً للفخر والاعتزاز، وتحول الكفاح المسلح مصدراً للشرعية السياسية ورمزاً للهوية الوطنية، والمادة الجديدة للمجتمع الفلسطيني خاصة عقب فشل الاستراتيجية العربية الرسمية القائمة على الحروب التقليدية في مواجهة إسرائيل، فقد مثلت المرحلة التي أعقبت هزيمة يونيو 1967، فترة ذهبية لحركة المقاومة الفلسطينية انعكست بشكل إيجابي على قدرتها على استقبال إعداد كبيرة من المقاتلين وتنفيذ عمليات فدائية في العمق الإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في سرعة الترك الدولي والإسرائيلي للضغط على العربية بهدف وضع قيود على الثورة الفلسطينية.

2. مرحلة خوض المعارك الحاسمة

رأت حركة فتح أن خوض المعارك الحاسمة بقصد فناء العدو يتطلب نوعاً متقدماً من النضال أكثر تطوراً من حرب العصابات، بحيث تصبح هذه المرحلة عاملاً مساعداً لكسب الحرب وليست العامل الأساسي، وهذا النوع الجديد من الحرب الشعبية النظامية، والتي تمارس فيها القوات حرب الحركة والمواقع، لأن تحقيق فناء العدو وإبادته يتطلب نوعاً من حرب أنصارية على مستوي أعلى من حرب نظامية شعبية، وكان التصور الفتحاوي لمعركة التحرير أنها سوف تمتاز بخصيتين، الأولى: أنها معركة عربية، فأداة التحرير هي الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، لذا لن يكون للمعركة أي حدود، وإنما سوف تتوسع لتشمل الساحة العربية كلها، والثانية أن خلال معركة التحرير ستصنع الوحدة العربية [3]. ومن هنا جاء شعار حركة فتح "التحرير طريق الوحدة العربية"، وليس

(1) أبو قاسم، سلامة، زيدان، **العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973**، (مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية 2009م)، ص .183

(2) صالح، محسن: **القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مرجع سابق، 390.

(3) أبراش، إبراهيم: **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987)، ص 244/243.

كما رفعت بعض القوى العربية والفلسطينية الأخرى، بأن "الوحدة العربية طريق التحرير".

تبنت حركة فتح استراتيجية عسكرية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي عند انطلاقتها تقوم على أساس تفادي المعارك الحاسمة في البداية؛ بهدف تجنب القوة القتالية الكبيرة للعدو الإسرائيلي، من خلال اعتمادها على حرب العصابات، بغية إرهاق العدو وعدم تمكين وجوده في الأرض الفلسطينية، انتظاراً للفرصة المناسبة سياسياً وعسكرياً للقضاء على التواجد الإسرائيلي في فلسطين بشكل كامل. ورغم صعوبة الأوضاع العربية وقلة الإمكانيات إلا أنّ هذه الاستراتيجية قد ساهمت في إرهاق الاحتلال الإسرائيلي، وتشتيت قواته، وأعطت الفرصة المناسبة للجيوش العربية للتدريب والاستعداد لخوص حرب أكتوبر المجيدة1973م.

رابعاً: التشكيلات العسكرية التابعة لحركة فتح قبل التسوية

❖ **: قوات العاصفة**

يعرف الجناح المسلح لحركة فتح باسم "قوات العاصفة" التي تولت قيادتها اللجنة المركزية. وقد أقر المؤتمر الرابع للحركة ياسر عرفات "أبو عمار" القائد العام لقوات العاصفة ونائبه خليل الوزير "أبو جهاد"، ثم أقرّت اللجنة المركزية أن تضم القيادة العامة لقوات العاصفة مجلس عسكري أعلى يمارس بعض الصلاحيات الإدارية بالإضافة إلى وجباته العسكرية، ويضم إلى جانب القيادة العامة قادة القوات ونوابهم ولها مجلس عسكري موسع يضم إلى جانب المجلس الأعلى قادة الكتائب ونوابهم[1]. وعلى صعيد الأرض المحتلة أنشأت حركة فتح جهاز القطاع الغربي لإدارة شئون الأرض المحتلة بكل تكويناته ومؤسساته، كما أنشأت الأجهزة العسكرية والأمنية اللازمة للقيام بالعمل المسلح ضد إسرائيل، بالإضافة إلى اللجان السياسية والنقابية والشعبية المختلفة، والتشكيلات التنظيمية القاعدية والهرمية التفصيلية[2].

وقد تركت حرب حزيران/ يونيو1967م، أثراً مثيراً في قدرة حركة فتح، إذ وضعتها على طريق أدت بها إلى احتلال موقع القيادة الرسمية للحركة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير 1969م، فلم يكن الفصل ممكناً في استراتيجية التوريط الوعي، ومع ذلك رأت حركة فتح أن أمامها فرصة ذهبية للإفلات من السيطرة العربية، فالهزيمة كانت تعني

(1) أبو قاسم، سلامة، زيدان: **العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973**، مرجع سابق، ص 26

(2) ياسين، وجمعة: **منظمة فتح من منظور التسوية السلمية**، مرجع سابق، ص 27.

" إضعاف قدرة القمع العربية " ورأى عدد من قادة فتح أن الفرصة سانحة أخيراً لتأسيس كيان فلسطيني مستقل، وكانوا يأملون، استنادا إلى تجربة الصين وفيتنام بأن يقيموا " سلطة ثورية " على أرض محددة لها علاقات دولية، من دون أن تقوم تلك السلطة بالمساومة مع إسرائيل أو التفاوض معها[1].

وشهدت قوات العاصفة الجهاز المسلح لحركة فتح تقدماً ملحوظاً وتُوسعاً كبيراً بعد معركة الكرامة21 مارس 1968م سواء من حيث الأعداد، أو التسليح أو التشكيلات العسكرية. فقد قفزت أعداد المقاتلين في حركة فتح من حوالي خمسمائة مقاتل مطلع عام 1968م، إلى ما يربو على ألفي مقاتل في صيف 1968م، وقد تشكلت قيادة قوات العاصفة في الأردن في الفترة 1968-1971م من: ياسر عرفات وخليل الوزير وممدوح صيدم وأبو على إياد، وفي المرحلة التالية ونتيجة لاستشهاد أبو على إياد ووفاة أبو صبري، تشكلت قيادة العاصفة من: ياسر عرفات قائداً عاماً، وخليل الوزير مفوضاً لشئون الأرض المحتلة (القطاع الغربي) ونمر صالح أبو صالح للشئون العسكرية، ومحمد غنيم أبو ماهر مفوضاً للتعبئة والتنظيم[2].

ولقد أدى التوسع السريع في أعداد القوات وتسليحهم، وفتح جبهات قتال جديدة مع العدو الإسرائيلي، إلى تصاعد مثير في عدد هجمات الحركة ضد إسرائيل، إذ ازداد معدل العمليات الفدائية للحركة على إسرائيل انطلاقاً من الأردن إلى الضعفين أو أكثر خلال ثلاثة أشهر من معركة الكرامة، ووصل إلى 90 عملية في حزيران /يونيو 1967م، ثم ارتفع إلى معدل شهري قدره 203 عملية خلال عام 1969، وإلى 231 عملية شهرياً عام 1970م، كما زاد النشاط الفدائي على الجبهة السورية من 4 عمليات في يناير عام 1969 إلى 21عملية في مايو، ثم إلى 60 عملية في أيار / مايو 1970م. أما على الجبهة اللبنانية فقد ارتفع عدد العمليات من4 عمليات في يناير 1969، إلى 32 عملية في أغسطس، ثم إلى 91 عملية في أغسطس 1970، وإذا أضفنا عمليات المقاومة في الأراضي المحتلة يكون المتوسط الإجمالي للعمليات الفدائية 294 شهرياً عام 1969 و374 عملية شهرياً خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 197، وقد تم تنظيم القوات التابعة للحركة منذ صيف عام1968

(1) صايغ، أنيس: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص 243.

(2) عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968-1983**،(الكتاب الثاني)مكتبة مدبولي، القاهرة 2010، ص131/130

في الأردن إلى ثلاث قطاعات عسكرية، أقيمت لها قواعد ارتكازية على طول الحدود مع إسرائيل وهي على النحو التالي[1]:

• القطاع الجنوبي بقيادة موسي عرفات ونائبه إسماعيل جبر، وضم حوالي 8/6 قواعد (30 إلى 100 عنصر في القاعدة)

• القطاع الأوسط بقيادة الرائد خالد (أردني)، ثم تولى بادي عواد، مركز مدينة السلط، وضم حوالي8/6 قواعد، ثم ضُم له قطاع جرش.

• القطاع الجنوبي، الذي ضم منطقة الأحراش (دبين) وضم حوالي(7/6 قواعد) تسمى بأسماء أماكنهم، بقيادة أبو هاني ونائبه عبد العزيز فضه، وكان لهم معسكر تدريب في وادي الزرقاء جنوب غرب جرش، وبلغ عدد عناصر القطاع الأوسط وجرش حوالي ألف وخمسمائة فدائي.

• القطاع الشمالي، بقيادة الرائد رعد، وممثل القيادة السياسية فيه معاذ عابد، ومن قواعده الطيبة، أم قيس، كفر أسد، تل الأربعين، وادي العرب، ويضم حوالي (10/8 قواعد) عسكرية بالإضافة إلى معسكرات التدريب، وألحق به قطاع منطقة عجلون بقيادة أبو الهيجاء، وضم حوالي 7/6 قواعد، وقد استوعب القطاع الشمالي حوالي ألفي فدائي في عام 1969م، وبالإضافة إلى معسكرات التدريب بقيادة عارف خطاب "أبو العبد" ومعسكرات الأشبال في مخيم البقعة بقيادة صخر حبش.

وبرزت الصين كمصدر رئيسي يمد الحركة بالأسلحة، تليها الجزائر ومصر التي قدمت بنادق آلية " كلاشينكوف "وقذائف صواريخ مضادة للدبابات طراز RBG، ومدافع هاون عيار 60 ملم، 82 ملم، ومدافع صاروخية عيار 130ملم بكميات تكفي لتسليح 2000 مقاتل عام 1968م، وبكميات تكفي 7000مقاتل عام 1969، وكانت شحنات الأسلحة تصل بالطائرات إلى دمشق ومن ثم لقاعدة الجوية الحبانية العراقية، وتنقل براً وبحراً إلى المقاتلين، وفي عام 1969 شكلت حركة فتح " القوة المحمولة " المؤلفة من 600 رجل كقوة احتياط وقوة تعزيز سريع، وكان لدى هذه القوة نحو 80 سيارة جيب عسكرية، و130 منصة إطلاق صواريخ عيار 130 ملم، و27 مدفع رشاش عيار 12.7 ملم، و20 مدفع آلي، و6 مدافع عديمة الارتداد، وكان لدى الحركة أيضا ثلاث وحدات مدفعية صاروخية عرفت بألقاب "الدورة الخاصة" و"المجموعة 17" وسحب الجحيم، وأنشئت حركة فتح وحدات جديدة منها الكتيبة 404 أمن، والقوة 201 " إمداد ، ومفرزة للشرطة العسكرية[2].

(1) عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968-1983**، المرجع السابق، ص 131

(2) صايغ، أنيس: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، (مؤسسية الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002)، ص 280.

وقدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بصورة غير مباشرة عدد الأعضاء المنتسبين إلى أجهزة فتح شبه العسكرية ووحداتها العسكرية لحوالي عشرة ألاف شخص خلال 1980-1981م، وكان معظمهم في بيروت، وأكد خليل الوزير" أبو جهاد" أنه كان لدى حركة فتح 15.000 مقاتل مسجلين على جداول الرواتب بمن فيهم الإداريون وعناصر الإسناد، إلى جانب 25.000 عنصر ميليشيا يتلقى الكثير منهم رواتب رمزية [1]. وقد أدى زيادة أعداد القوات إلى تغير تشكيل القوات التابعة للحركة، فتم تشكيل الوحدات بحيث تضم كل وحدة عدداً من القواعد، وأصبح القطاع يضم أكثر من كتيبة وأقل من لواء، وأصبحت الوحدة توازي في تشكيلها السرية، والقاعدة توازي الفصيل، ولكن أسماء القواعد والقطاعات جاءت اجتهادات من القيادة مما دفعها إلى إحداث التطور العسكري السليم والدخول في مرحلة تشكيل القوات بدمج القطاعات، فتم ذلك من خلال تكوين ثلاث قوات أساسية هي: قوات القسطل، قوات الكرامة، وقوات اليرموك، وهذه التشكيلات ضمت جميع مقاتلي قوات العاصفة الجناح العسكري لحركة فتح الفصيل الرئيس في الثورة الفلسطينية[2].

وقد تمت عملية إعادة تشكيل قوات العاصفة على النحو التالي:

1) قوات اليرموك: تشكلت قوات اليرموك من العسكريين الذين تركوا الجيش الأردني في أيلول 1970، والتحقوا بحركة فتح، وتمركز اللواء في سوريا وقد بلغ تعداده 3500 جندي، وفي يوليو عام 1971م، ازداد ليصل إلى 5000 جندي ومع نهاية عام 1971م، استقر على أربعة ألاف جندي نتيجة مغادرة عدد من أفراده ليلتحقوا بتنظيمات فلسطينية أخري.[3]

2)قوات الكرامة: وقد ضم لواء الكرامة وهو عبارة عن ثلاث كتائب تضم حوالي 2000 فدائي.

3) قوات القسطل: وضمت حوالي500-700 فدائي في القطاع الجنوبي من لبنان، وتشكلت من لواء، يتكون من أربع كتائب، وهي كتيبة بيت المقدس، وكتيبة شهداء أيلول، وكتيبة القطاع الأوسط، وكتيبة الجرمق.

4) الميليشيا: نشأت الميليشيا مع بداية تمركز قوات الحركة في الأغوار، وخاصة مخيم الكرامة، ولم تكن الميليشيا مفصولة عن المقاتلين في البداية، ولكن الهجوم الذي شنته

(1)صايغ، أنيس: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، المرجع السابق، ص 648

(2) أبو قاسم، سلامة، زيدان: **قتال العملاقة العسكرية الفلسطينية من 1973-1994**، (الإدارة العامة للمطبوعات، وزارة الأعلام، فلسطين 2014م)،ص16/15.

(3) عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968-1983**، مرجع سابق، ص 134.

إسرائيل على الكرامة قاد إلى اتساع قواعد الثورة من جهة وإلى زيادة التعاطف الجماهيري معها، وبدأت الأسلحة تنتشر مع انتشار التنظيم، كما أن الاهتمام بتكوين الميليشيا لم يكن مركزياً، وعندما حدث أول صدام مع السلطة الأردنية في 1968/11/4م، لم تكن هناك ميليشيا بالمعني المتعارف عليه، مع ذلك فإن القلة المسلحة من أعضاء التنظيم والجماهير المسلحة لعبت دوراً مهما في إحباط مؤامرة التصفية الأولي[1].

5) قوات أجنادين: شكلت حركة فتح ثلاث كتائب جديدة خريف عام 1976 هي: صقور التل، ورأس العين، والجرمق، وقامت في عام 1977 "بدمج صقور التل ورأس العين" في لواء جديد سمته " قوات أجنادين، واعتبرته احتياطياً واستراتيجياً. وتطورت وحدة حرس ياسر عرفات، القوة 17، من كتيبة واحدة عام 1977م، إلى لواء مؤلف من سبع كتائب، معززة بالدبابات والمدفعية والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات وللطائرات بحلول عام1980، الأمر الذي رفع قوة حركة فتح إلى خمسة ألوية تتألف من26 كتيبة تحمل أسماء شهداء الثورة الفلسطينية[2].

ثانيا: نتائج الكفاح المسلح قبل التسوية

أدت مبادرة فتح في إطلاق الكفاح المسلح، ضد إسرائيل دوراً كبيراً في إيقاظ الشعور الوطني عند الفلسطينيين وتأجيج روح المقاومة والتحدّي عندهم وتغذية أمالهم في استعادة الأرض والوطن، وتخصيب مخيلتهم في العودة والتحرير[3]. ففي الذكرى الثانية لحرب حزيران (يونيو) قالت منظمة التحرير الفلسطينية أن الكفاح المسلح حرم العدو الصهيوني والإمبريالي من تحقيق فرض الاستسلام على الأمة العربية نتيجة الانتصار العسكري الذي حققه العدو في هزيمة الخامس من حزيران 1967 ودعت القوى التقدمية في العالم إلى تقديم مزيداً من الدعم والتأييد للثورة الفلسطيني، وعلى الصعيد الفلسطيني كان للعمل الفدائي مفعول المنبه القوي والمحرك الدافع والمحفز لجميع الهمم، فقد برهن الشعب الفلسطيني أنه مازال حياً بالرغم من محاولات الإماتة له على كل الأصعدة، أما على الصعيد العربي فقد كانت نتائجه جيدة في كشف زيف الذين يدعون الوطني.

---

(1) علوش، ناجي: **خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية**، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1976م)، ص 16.

(2) صايغ، أنيس، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، (مؤسسية الدراسات الفلسطينية، بيروت 2002)، ص 636.

(3) كيالي، ماجد: **فتح بعد 25 عام، قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله 2016)، ص25.

وبمناسبة الذكرى الرابعة للانطلاقة حركة فتح، وفي1يناير1969م عددت حركة فتح إنجازاتها العسكرية، وأكدت على تطورت قدراتها العسكرية ماديا وبشريا(كما وكيفا) حتى أصبح بإمكانها مواجهة كافة أسلحة العدو والتغلب عليها، وعملت علي توعية مقاتليها سياسياً، عبر التثقيف السياسي في معسكرات التدريب، وحققت تلاحماً شعبياً كبيراً مع مقاتليها، وعملت على إشغال العدو وإرباكه معطية الفرصة للدول العربية لإعادة بناء قواها ماديا وبشريا، كما أصابت العدو في معنوياته بعد انتصاره في حرب 1967، وأربكت اقتصاد العدو وعطلت مشاريعه الإنمائية بسبب انتشار جيشه الدائم مع انخفاض الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ونشاط الهجرة المعاكسة وهبوط معدل السياحة وهروب رأس المال الأجنبي[1].

كان للكفاح المسلح ولمعركة الكرامة بشكل خاص نتائج إيجابية على المنطقة العربية بأسرها، لأنها جاءت بعد هزيمة حزيران بعام واحد فقط، فقد أسقطت المعركة أسطورة الجيش الذي لا يقهر وأكدت أن إرادة القتال والصمود إن توفرت فأنها تحقق المعجزات، وأكدت نتائج هذه المعركة أيضا أنها أعادت الثقة بالنفس إلى المواطن الفلسطيني والعربي[2]. فقد محت هذه المعركة الصورة السلبية للمقاتل العربي، وأكدت على قدرة مقاتلي الثورة الفلسطينية، والثبات في مواجهة العدو الإسرائيلي [3]. وكان لتبني حركة فتح الكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية، عامل مميز للحركة، ميزها عن باقي التنظيمات والحركات التي كانت موجودة في ذلك الوقت، فهي أول حركة تعلن بشكل رسمي تبنيها للكفاح المسلح كاستراتيجية نضالية بهدف تحرير فلسطين، الأمر الذي ساعد الحركة على سرعة الانتشار والتوسع، خاصة بعد معركة الكرامة التي تعتبر نقطة تحول في العمل النضالي الفلسطيني، والتي فتحت الباب أمام حركة فتح لتولي قيادة منظمة التحرير والدخول في النظام السياسي العربية، بعد ما كان هناك تشكيك في البداية من قبل النظام العربي في أهداف ومساعي الحركة.

ويمكن حصر نتائج الكفاح المسلح في النقاط التالية:

- صاغ الكفاح المسلح أساس ونواة الهوية الفلسطينية المغيبة والمفقودة، فقد وأكدت حركة فتح عبر الكفاح المساح والنضال بكافة أشكاله على الشخصية الفلسطينية

(1) عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958/1968**، مرجع سابق، ص210

(2) الناطور، محمود، أبو الطيب: **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، (الأهلية للنشر والتوزيع، المجلد الثاني، عمان 2014م)، ص.13

(3) خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو**، ترجمة نصر مروة، (إصدار مؤسسة الشهداء بدون سنة نشر)، ص63.

والكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية وعلى استقلالية القرار الوطني مقابل السعي العربي الحميم للهيمنة والسيرة على الشعب الفلسطيني.

- عزز الكفاح المسلح منظمة التحرير الفلسطينية، لتكون الكيان والإطار الرسمي المعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي حظيت بالاعتراف الرسمي من العربي والدولي، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

- لقد أدى الكفاح المسلح إلى زيادة شعبية حركة فتح، وانضمام أعداد كبيرة من الفلسطينيين إليها.

- أحدث الكفاح المسلح نقلة نوعية في مضمون الجمهور الفلسطيني المشرد ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغه الفرد الفقير اللاجئ الذي لا يملك من أمره شيئاً إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، وبدأ يشعر بقدراته على تحقيق أهدافه وطموحاته في التحرر والعودة إلى أرضه المحتلة.

أزمة أجنحة حركة فتح العسكرية بعد التسوية
بين العمل المقاوم والانفلات التنظيمي

كثيرة الأجنحة العسكرية التي تعلن عن نفسها الجناح المسلح لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، فمع انطلاقة انتفاضة الأقصى عقب زيارة "المجرم شارون" للمسجد

الأقصى عام 2000م، والمساس بالمكانة الدينية للحرم المقدس، تفجرت في الأراضي الفلسطينية انتفاضة جديدة، حملت اسم انتفاضة الأقصى، وتفجر معها العمل العسكري لحركة فتح من جديد، فظهرت العديد من الأجنحة والحالات العسكرية التي تحمل اسم وشعار حركة فتح، رغم أن الحركة بكافة مؤسساتها لا تعترف بهذه الأجنحة على المستوى الرسمي، مما أوجد أزمة حادة داخل الحركة.

وستستعرض الدراسة في هذا المبحث أزمة الأجنحة العسكرية لحركة فتح، التي تشكّت بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى، لبيان مدى تأثيرها على الحركة، وإمكانية توحيدها والاستفادة منها.

أولاً: أسباب ودافع العودة للعمل المسلح

أدى جمود عملية التسوية وانسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود، خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز من العام 2000م التي شكلت نقطة تحول في فكر ومسيرة الشهيد ياسر عرفات، وتحديداً في مسيرة السلام التي انطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد وتوجت بتوقيع اتفاق أوسلو، إلى عودة الحركة للمقاومة المسلحة والعمل العسكري مرة أخرى، ولكن هذه المرة بطريقة غير مباشرة، عبر تشكيل مجموعات عسكرية من كوادر وأبناء الحركة لهم خبرة بالعمل العسكري، ولكن دون الإعلان عن ذلك بشكل رسمي، عبر أطر ومؤسسات الحركة، خاصة في ظل وجود الحركة كحزب حاكم في السلطة التي لها ارتباطات سياسية وأمنية مع إسرائيل وفق اتفاق أوسلو، فجاءت كتائب شهداء الأقصى وفق هذه المحددات السياسية والأمنية والتنظيمية، فوجود الرئيس الراحل ياسر عرفات سمح بوجود هذه الظاهرة، لأن الراحل الكبير كان يمسك غصن الزيتون بيد وبندقية الثائر باليد الأخرى، إلا أن الأمر اختلف تماماً عقب تولي الرئيس محمود عباس مقاليد الحكم.

لقد أدرك ياسر عرفات حدود وسقف التنازلات الإسرائيلية في مؤتمر كامب ديفيد عام 2000م، والذي كان دون طموح الشعب الفلسطيني وهو ما دفعه لرفض هذه العروض في ظل ظروف أشبه بالانتحارية، وهنا تبلور التحول في فكر ياسر عرفات حين اكتشف أن اكتفاءه 22% ليس وارد الحصول عليها نتيجة المفاوضات أو العمل الدبلوماسي أو ما سماه بسلام الشجعان، حيث أدرك أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لها نفس الأهداف والأطماع. فالوصول إلى اتفاق معهم بحاجة إلى مفاوضات جديدة لتفسير الاتفاق، ناهيك عن إدراكه في مفاوضات كامب ديفيد مدى الأطماع الإسرائيلية في القدس

مع رفض لحق العودة، ورؤيتهم للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، فكل هذه الأسباب دفعت عرفات إلى الإدراك بأن المجتمع الإسرائيلي غير جاهز لاستحقاق السلام، فالتسليم لإسرائيل 78%من الأرض الفلسطينية اتضح أنه غير كاف لدفع الإسرائيليين للانسحاب مما تبقى من فلسطين التاريخية لإقامة الدولة الفلسطينية حلم ياسر عرفات المنشود عليها. وهو ما دفع عرفات إلى أن يبدل من استراتيجيته واللجوء إلى الخيار العسكري مرة أخرى مع عدم إهماله الخيار السلمي وهو ما اتضحت معالمه خلال انفجار الأوضاع عقب زيارة شارون للأقصى[1].

فقد أدى انسداد الأفق السياسي بعد وصول عملية السلام لطريق مسدود- خاصة بعد صعود اليمن الإسرائيلي لسدة الحكم عقب اغتيال إسحاق رابين عام1995م لإطلاق أبو عمار انتفاضة الأقصى ودعمها بالمال والسلاح بعد زيارة شارون للمسجد الأقصى المبارك عام 2000م، ونتيجة لأزمة أوسلو التي تمخض عنها دخول الحركة الوطنية برمتها في أزمة بعناصرها الأربعة– القيادة والمؤسسات والهدف والاستراتيجية – ومع تأزم مسلسل التسوية وتهرب إسرائيل من التزاماتها حاول النظام السياسي الفلسطيني أن يعود لمرتكزاته القديمة ويرمرم السفن التي أحرقتها اتفاقية أوسلو، سواء من حيث دعم أو السكوت عن ممارسي العمليات الفدائية، أو من خلال التأكيد على حق العودة وعدم التفريط بالثوابت أو إحياء مؤسسات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمؤسسات القيادة لحركة فتح الحزب الحاكم في النظام القديم والنظام الجديد[2].

حاول الزعيم الراحل ياسر عرفات استخدام أسلوب تحريك الأوضاع عبر انطلاق انتفاضة شعبية بهدف الضغط على إسرائيل عبر انتفاضة الأقصى عام2000م، بهدف تحريك الوضع السياسي وممارسة ضغوط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية للرضوخ للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ونتيجة لهذه الظروف وتطور الانتفاضة من العمل الجماهيري للعمل المسلح، بسبب الإجراءات والممارسات التعسفية الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وعلى أثر ذلك ظهر اتجاه داخل حركة فتح يتبنى العمل العسكري مرة أخرى، ويتبنى الكفاح المسلح والعمليات العسكرية ضد إسرائيل، وهو ما جسدته على الأرض، كتائب شهداء الأقصى، والمجموعات الفرعية المنتمية لحركة

(1) أبو ختله، صلاح: **كامب ديفيد2 والتحول الكامل في فكر ياسر عرفات تجاه عملية التسوية**، (مؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ وذاكرة، جامعة الأزهر بغزة، غزة فلسطين، 2011)، ص160.

(2) أبراش، إبراهيم: **النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين**، (ملتقى الثقافة والهوية، فلسطين 2008).

فتح سواء في قطاع غزة أو بالضفة الغربية، الأمر الذي أبرز بشكل واضح الخلل الفكري والتخطيطي الذي تعاني منه فتح، حيث لم تستطيع الحركة التوفيق بين النهجين، (نهج المقاومة ونهج التسوية)، لقد أحدث هذا الخلل أضراراً كبيرة في الفهم الداخلي لحركة فتح لذاتها، وفهم الجمهور الفلسطيني لها، فهذه التناقضات بين منهج الحزب الحاكم من جانب ودورها كحركة تحرر وطني من جانب آخر عكس مدى الإشكالية والأزمة التي تعاني منها حركة فتح.

ثانياً: نشأة وتطور كتائب شهداء الأقصى

لم تأتي كتائب شهداء الأقصى من فراغ، ولم تكن يوماً ما ظاهرة عفوية بل هي موقف صلب جاء رداً على الهجوم الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ورسالة واضحة للاحتلال بجاهزية أبناء حركة فتح للعودة للقتال مرة أخرى، بعد توجه الحركة سياسياً نحو التسوية، وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، فلم يكن من المعقول أن يقف أبناء الحركة مكتوفي الأيدي في ظل تنكر إسرائيل لعملية السلام والمساس بالأماكن المقدسة، بعد "زيارة شارون" للمسجد الأقصى، فكانت انطلاقة انتفاضة الأقصى التي حملت ولادة لعدة أجنحة عسكرية تابعة لحركة فتح، مارست العمل المسلح قولاً وفعلاً.

وهنا يرى الأخ عباس ذكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، إن انتفاضة الأقصى كانت بمثابة رد جماهيري على عدوان سياسي طال الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ورداً على عدوان عسكري تم بتواطؤ كتلة المركز الإسرائيلي (باراك – شارون) ويرى أن هذه الانتفاضة هي حلقة في سلسلة نضالات الشعب الفلسطيني المستمرة، لا يمكن قراءتها على أنها بداية التاريخ الفلسطيني، ولا يمكن فصلها عن سائر المحطات النضالية السابقة للثورة وللحركة، لذلك حملت الانتفاضة شعارات ومسميات ذات مغزى تحريضي جماهيري (من نوع انتفاضة الاستقلال، أو انتفاضة الأقصى)، فقد بذل الشعب الفلسطيني جهداً جباراً، وقدم تضحيات جساماً أدهشت العالم وبينت للجميع حجم المخزون الكفاحي لهذا الشعب وقدرته على تحمل وطأة آلة الحرب الإسرائيلية بفرعيها العسكري والأمني، كما تحَّمل الضائقة الاقتصادية في حدودها القصوى، من دون أن يرفع راية بيضاء واحدة[1].

(1) زكي، عباس: **محطات في مسيرة حركة فتح**، (موقع عباس زكي)، http://www.abbaszaki.plo.ps/

تشكلت كتائب شهداء الأقصى كمجموعات عسكرية فلسطينية، عام 2000 بأمر من ياسر عرفات، إلى الشهيد "جهاد العمارين" بتشكيل مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح، للضغط على إسرائيل، وكانت عبارة عن تشكيلات عسكرية ممتدة في قطاع غزة والضفة الغربية، بهدف تنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الإسرائيلية [1]. وترى كتائب "شهداء الأقصى" نفسها حامية إرث حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" التي أطلقت الشرارة الأولى للثورة الفلسطينية، وأقسمت أنها لن تترك السلاح، حتى دحر الاحتلال. وتعتبر الكتائب نفسها الجناح العسكري التابع لحركة فتح، وتخوض مواجهة مفتوحة مع الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ انطلاقتها في انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر/أيلول عام 2000، فإنها تسعى دائماً إلى إعادة بناء نفسها، وإثبات حضورها، على الرغم من أن قياداتها الأساسية اعتقلوا أو استشهدوا[2].

ورأت كتائب الأقصى في ولادتها ولادة طبيعية تمتد جذورها إلى عمق الانطلاقة الفلسطينية التي قادتها فتح في عام 1965 وجناحها العسكري "قوات العاصفة" الذي أثبت دوراً مهما ورائداً في المواجهة مع إسرائيل وكان الذراع الطولي لعملية التغير السياسي في المنطقة العربية، وانطلقت الكتائب كفصيل مقاوم يحمل معه تراث وتجربة جناح العاصفة، واعتبرت الكتائب نفسها الرافعة الحقيقية التي كانت تقوم بدور الإنقاذ لحركة فتح بعد انسداد الأفق السياسي، وحدوث جمود في عملية السلام، ورأت الكتائب أن لا تناقض ما بين مرحلة التحرير، الوطني التي تتطلب تفعيل العمل المسلح، وبين مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها السياسية والتنفيذية، وأعلنت الكتائب أن حركة فتح هي الحاضنة وهي التنظيم الأم، وأن السلطة هي لبنة من لبنات المشروع الوطني، إلا أن الحركة تحملت على كاهلها كل أعباء تلك السلطة وما تحمله من اختراقات وما تحمله من سلبيات أثرت على مكانة حركة فتح في الشارع الفلسطيني والعربي[3].

وجاءت انطلاقة الكتائب لتضع حداً لحالة الفوضى التي أحدثتها عملية التسوية في فكر ونهج حركة فتح، ولكي تضع حداً للذين حاولوا إبعاد الحركة عن بعدها المقاوم،

---

(1) الموسوعة الحرة: **كتائب شهداء الأقصى**، على الرابط التالي:https://goo.gl/UxkkQH

(2) تقرير بعنوان: **شهداء الأقصى" في عامها 14 تواجه حصار السلطة والاحتلال**، (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية)، على الرابط التالي: https://goo.gl/pLRA24

(3) **كتائب شهداء الأقصى، النشأة والتطور**، (منتدى الشهداء والجرحى، 2008)، على الرابط التالي: http://aseer.coolbb.net/t1547-topic

فكانت الكتائب الأقصى بمثابة تواصل مع أرث الحركة الكفاحي والنضالي المقاوم، ورفعت كتائب شهداء الأقصى شعار "سنجعل من الكتائب سيف فتح وأوج العاصفة وقلب الفقراء وضميرهم". لذلك تم تصميم شعار الكتائب من روح شعار " قوات العاصفة" وانخرط في صفوف الكتائب عشرات الآلاف من خيرة أبناء الشعب الفلسطيني الذين يؤمنون إيماناً مطلقاً بحركتهم العملاقة "فتح" ، فقد كان هناك أسماء متلألئة في سماء البدايات الأولى للكتائب ومشاوراتهم الحثيثة لخلق جسم فتحاوي قادر على المواجهة، بعضهم انتقل إلى جوار ربه، وهم كثيرون، قادة ومؤسسون وكوادر وأعضاء ومناصرون، حملوا الراية وحافظوا عليها مرفوعة، والبعض الآخر في سجون الاحتلال والعزل يواجهون صلف الاحتلال وأحكامه القاسية بمعنويات عالية، وإرادة لا تنكسر، وأخرون لا زالوا على العهد في مقلب المعركة[1].

وكان الهدف من تأسيس الكتائب هو القضاء على وجود الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العاصمة، وتألفت كتائب شهداء الأقصى من تشكيلات وهياكل لا مركزية، وتعمل بصورة مستقلة عن بعضها البعض، بهدف صعوبة تتبعها من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية[2]. إلا أن اللامركزية هذه توسعت وأدت لتحول كل مجموعة لفصيل مستقل بذاته، مما خلق عدد كبير من الحالات والمجموعات العسكرية، تحمل نفس الاسم، وليس بينها تنسيق أو تعاون، إلا في الحدود الضيقة القائمة على العلاقات الشخصية فقط.

وقد سعت كتائب الأقصى الاستفادة من القدرات الموجودة لدى أبناء الأجهزة والاستفادة من خبرتهم في العمل المقاوم في ساحات المواجهة المختلفة مع الاحتلال الإسرائيلي، - نظراً لأن معظم قيادات الكتائب كانوا ضابط في أجهزة أمن السلطة الفلسطينية المختلفة-، بهدف الارتقاء بمستوى الكفاح المسلح وتطوير أساليبه في مواجهة العدو المحتل، ونفذت الكتائب آلاف العمليات العسكرية المختلفة، خلال فترة قصيرة، وتنوعت تلك العمليات من عمليات عسكرية واستشهادية إلى حرب الشوارع في المدن

(1) **كتائب شهداء الأقصى**، (منتديات كتيبة الفتح، 2009/1/11)، على الرابط http://fatah44.yoo7.com/t244-topic

(2)**كتائب شهداء الأقصى، النشأة والتأسيس والأهداف**، (ملتقي شبيبة حركة فتح، خانيونس، 2015/9/8)، على الرابط https://goo.gl/WrDfeT

واقتحام المستوطنات والصمود في المخيمات[1]. ونفذت كتائب شهداء الأقصى مجموعة من العمليات العسكرية والنوعية والاستشهادية ضد الاحتلال الإسرائيلي، سواء في داخل الأرض المحتلة أو في حدود عام 67، عبر مهاجمة المستوطنات والبؤر الاستيطانية الصهيونية العسكرية في الضفة والقطاع أو عبر تنفيذ عمليات استشهادية داخل المدن الصهيونية الكبرى، ففي نوفمبر 2002 نُفذت عملية إطلاق نار في كيبوتس في شمال إسرائيل قتل خلالها خمسة إسرائيليين وأصيب سبعة آخرون بجروح للاستشهادي سرحان سرحان وفي مارس 2002 تفجير استشهادي في مقهى في القدس والذي أسفر عن مقتل 11 وإصابة 50 ، وأيضاً في نفس الشهر مارس 2002 قناص من كتائب الأقصى يقوم بهجوم على نقطة تفتيش عسكرية عرفت حينها باسم عملية " واد الحرامية "في الضفة الغربية ، والتي أودت بحياة 10 جنود[2]

وفي سبيل تنظيم الوضع الداخلي في هذه المجموعات، وضعت كتائب الأقصى مجموعة من المواد، التي تنظم عملها وتحدد أهدافها السياسية والعسكرية بشكل جيد، حيث حافظت الكتائب في هذه المواد على علاقتها بحركة فتح "كحركة أم" لهذه الأجنحة العسكرية، فأن النظام الداخلي لكتائب شهداء الأقصى هو ذاته برنامج "حركة فتح" الذي وضعه مؤسسو الحركة في الستينيات، كما تعلن في مواقعها الإلكترونية، إنها تعتبر خيار الكفاح المسلح والمقاومة، وأن "الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً"، وأن الثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني "عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني"، ولن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على "الكيان الصهيوني" وتحرير فلسطين. وتعتبر كتائب شهداء الأقصى أكثر تنظيماً وعتاداً في قطاع غزة، عما هو حالها في الضفة الغربية، بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي، ما ضيق الخناق عليها، وبسبب قرار السلطة الفلسطينية حل الأجنحة العسكرية في الضفة الغربية عام 2008[3]

ويؤمن عناصر كتائب شهداء الأقصى بأدبيات حركة فتح، ووفقاً لبرنامجها الأساسي، يعترفون بالسلطة الوطنية الفلسطينية وقائدها، خصوصاً أنه من حركة "فتح". لكن، هذا لم يمنع وجود اختلاف في الآراء السياسية بين الحركة الأم والمجموعات

(1) **كتائب شهداء الأقصى، منتديات كتيبة الفتح**، مرجع سابق .

(2) **كتائب شهداء الأقصى، النشأة والتطور، منتدى الشهداء والجرحى**، مرجع سابق

(3) تقرير بعنوان: **شهداء الأقصى" في عامها 14 تواجه حصار السلطة والاحتلال**، مرجع سابق

العسكرية التابعة لها، خاصة في موضوع التسوية وممارسة العمل المسلح، بالإضافة لعدد من القضايا التي تتعلق بالتوجهات السياسية والعلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي [1].

ثالثاً: الحالات العسكرية في قطاع غزة

أدى استمرار الانتفاضة الثانية، وعدم وجود ضوابط على تكوين المجموعات العسكرية، وعدم وجود قرار بتنظيم العمل المسلح في حركة فتح، نتيجة للضغوط الدولية والإسرائيلية، لانتشار المجموعات العسكرية، التي توسعت نتيجة الخلافات الشخصية من جانب، وغياب الضوابط التنظيمية من جانب أخر، خاصة بعد انتشار ثقافة حمل مع انتشار الفوضى والفلتان الأمني، بعد تراجع دور أجهزة أمن السلطة عقب الضربات العسكرية الإسرائيلية للمؤسسة الأمنية الفلسطينية، التي أدت لتعظيم دور المجموعات العسكرية من كل الفصائل مقابل أجهزة السلطة التي كانت تتلقى الضربات، عقابا على أي عملية عسكرية.

أدى كل ذلك لوجود عدد من الحالات العسكرية أو المجموعات العسكرية، التي تحمل أسم كتائب شهداء الأقصى سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية المحسوبة بشكل أو بأخر على حركة فتح، فهذه المجموعات تعرف نفسها باسم الجناح المسلح للحركة، وترفع شعار الحركة ورايتها في مناسباتها وعروضها العسكرية، وتقدم شهدائها على أنهم شهداء لحركة فتح، وهذه الحالات متعددة ومتنوعة ومتشعبة، فمعظمها خرج من رحم التشكيل العسكري الأول؛ الذي سمح الشهيد ياسر عرفات بتشكيله في بداية انتفاضة الأقصى عام 2000، عندما قرر الزعيم الراحل العودة للكفاح المسلح والمقاومة المسلحة بعد انسداد الأفق السياسي وعملية السلام.

وتعمل هذه المجموعات العسكرية في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني، واغلب هذه المجموعات مسميات لا تمتلك مقومات عسكرية كبيرة، سوى الفكرة التي حملتها فتح عن الكفاح المسلح وتحرير فلسطين عبر البندقية، فهؤلاء الشباب لازالوا يؤمنون بالمقاومة والنضال ضد المحتلين الصهاينة ولا يؤمنون بالعملية السياسية، ولكنهم ملتزمون بمنهاج حركة فتح السياسي.

وتفرعت هذه المجموعات من بعضها البعض؛ نتيجة بعض الخلافات في وجهات النظر، أو المواقف السياسية، بالإضافة لذلك هناك أجنحة عسكرية كانت تعتبر نفسها

(1) المرجع السابق

إنها تنتمي لحركة فتح في السابق قبل الانقسام الفلسطيني وبعده بأشهر، ولكنها انشقت عن حركة فتح وأعلنت عن نفسها على إنها تنظيمات ليس لها علاقة في حركة فتح، صحيح أن معظم عناصرها كانوا في السابق أعضاء بحركة فتح ولكنهم الآن لديهم أجسام تنظيميه ليست لها علاقة بحركة فتح [1]. ويمكن لنا ذكر بعض الحالات والمجموعات العسكرية التي تنتمي لحركة فتح وتمارس العمل المسلح، ليس من باب الحصر وإنما من باب ذكر نماذج للدلالة عن حجم هذه المجموعات وتعددها، وبقائها خارج الإطار التنظيمي على المستوى الرسمي.

- **كتائب شهداء الأقصى فلسطين**

تشكلت كتائب شهداء الأقصى فلسطين، الجناح العسكري لحركة فتح مطلع انتفاضة الأقصى المباركة التي اندلعت يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000م من قبل أعضاء في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بأمر من القائد الرمز الشهيد ياسر عرفات، وحملت اسم "شهداء الأقصى" تيمنا بانطلاقة شرارة الانتفاضة الحالية من المسجد الأقصى. وتعتبر كتائب الأقصى التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح -والتي تشكلت مجموعاتها خلال انتفاضة الأقصى في الضفة أولاً ثم في قطاع غزة ثانياً-امتدادا لأجنحة عسكرية سابقة رافقت المسيرة العسكرية لحركة فتح في مراحل عدة مثل العاصفة، وكانت الجناح العسكري للحركة عند انطلاقها مطلع عام 1965م، ومثل الجيش الشعبي والفهد الأسود وصقور الفتح التي تشكلت مجموعاتها خلال الانتفاضة الأولى عام 1987م[2]. وتعتبر كتائب شهداء الأقصى فلسطين الفرع الأول الذي تفرعت منه كل المجموعات التي تشكلت عقب ذلك ومازالت تحمل نفس الاسم.

- **لواء أيمن جودة**

أحد مجموعات كتائب شهداء الأقصى، تكونت من مجموعة من العناصر التي كانت ضمن كتائب شهداء الأقصى فلسطين، وأعلنت عن نفسها، باسم كتائب شهداء الأقصى لواء الشهيد أيمن جودة، تيمناً باسم الشهيد أيمن جودة منفذ العملية الاستشهادية في حاجز

(1) **ساق الله، هشام: الانشقاق في الأجنحة العسكرية لحركة فتح في قطاع غزه هو خيال و اثاره وسائل إعلام**، (مدونة شخصية، 2012)، على الرابط التالي:https://goo.gl/aV5kqk

(2) **موقع كتائب شهداء الأقصى لواء أيمن جودة**، على الرابط التالي:https://goo.gl/aaQqwt

أبرز بتاريخ 2002/4/20م، ويعتبر لواء الشهيد أيمن جودة من أشهر المجموعات العسكرية التي تكونت في بداية انتفاضة الأقصى.

- **كتائب عبد القادر الحسيني**

كتائب عبد القادر الحسيني، مجموعة عسكرية فلسطينية، وهي أحد الأجنحة العسكرية التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح[1]. أسستها مجموعة من العناصر المسلحة التي كانت تنتمي لكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح[2]. وحملت اسم الشهيد عبد القادر الحسيني، تيمناً بالشهيد الحسيني قائد معركة القسطل على ضواحي القدس عام 1948. وتعُرف كتائب عبد القادر الحسني نفسها أنها امتداد للنبع الثوري لمعركة القسطل والكرامة وقلعة شقيف، وتؤكد أنها امتداد نبع المقاومة الخالد الذي شكلته الكتيبة الطلابية وكتيبة الجرمق وسرايا الجهاد، فهي تؤمن بعدالة القضية وان فلسطين هي فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لاسترجاعها، وتنشط كتائب الحسني في الجانب العسكري والاجتماعي والإعلامي، ولها قيادة تعمل وفق مدرسة الشهيد، باعتبار إن العمل الثوري عمل شامل وجامع.

- **لواء نضال العامودي**

لواء الشهيد نضال العامودي مجموعة عسكرية تابعة لكتائب شهداء الأقصى – وأحد الأجنحة المسلحة لحركة فتح في قطاع غزة، وسمت بهذا الاسم نسبة للشهيد نضال العامودي أحد قادة كتائب شهداء الأقصى، الذي استشهد في عملية اغتيال نفذتها طائرة إسرائيلية عام 2008.

ولواء نضال العمودي من الأجنحة النشيطة جدا لكتائب شهداء الأقصى ولديها دور نضالي واجتماعي متميز ولديها قياده سياسية واعيه تعبر عن الكفاح المسلح الذي آمنت فيه حركة فتح منذ بداية الانطلاقة الفلسطينية[3].

- **كتائب أحمد أبو الريش**

(1) الموسوعة الحرة: **كتائب عبد القادر الحسيني**، على الرابط التالي:https://goo.gl/6UuBt6

(2) **التنظيمات المسلحة في غزة**، (موقع BBC بالعربي)، على الرابط التالي: https://goo.gl/wCPPkd

(3) ساق الله، هشام: **الشهيد القائد نضال العامودي بطل من أبطال الفتح الميامين في ذكراه السادسة**، (مدونة هشام ساق الله)، على الرابط التالي: https://goo.gl/41Ei7M

جناح عسكري تابع لحركة فتح، أسسها عمرو أبو ستة من مجموعة من عناصر حركة فتح عام 2000 [1]، وتحمل أسم الشهيد أحمد أبو الريش الذي اغتالته القوات الخاصة الإسرائيلية، قبل دخول السلطة الفلسطينية لقطاع غزة بفترة قليلة.

- **لواء زياد أبو عين**

مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح، تحمل اسم الشهيد زياد أبو عين، الذي استشهد وهو يدافع عن الأرض ويقاوم الجدار والاستيطان في الضفة الغربية.

- **لواء صلاح خلف**

مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح، تحمل اسم الشهيد صلاح خلف "أبو إياد"، أحد أبرز قيادات حركة فتح التاريخية. تكونت من عناصر كانت ضمن كتائب شهداء.

- **وحدات نبيل مسعود**

مجموعات عسكرية تابعة لحركة فتح، تعتبر وحدات الشهيد نبيل مسعود من أوائل المجموعات العسكرية، التي انفصلت عن كتائب شهداء الأقصى، وأعلنت اسمها باسم وحدات الشهيد نبيل مسعود منفذ العملية البطولية في معبر كارني.

- **وحدات المرابطين**

أحد مجموعات كتائب شهداء الأقصى، تكونت من مجموعة من العناصر التي كانت ضمن كتائب شهداء الأقصى فلسطين، وأعلنت عن نفسها، باسم كتائب شهداء وحدات المرابطين.

- **الوحدة الصاروخية**

وحدة صاروخية متخصصة، بالصواريخ، كانت ضمن كتائب شهداء الأقصى فلسطين، أطلقت عدد كبير من الصواريخ في كل الحروب التي وقعت في غزة.

بالإضافة لمجموعة من الحالات العسكرية، التي يمكن ذكر اسمائها للتأكيد على حجم الأزمة، وهي :

- **كتائب شهداء الأقصى لواء الشهيد جهاد العمارين**

(1) **التنظيمات المسلحة في غزة**، (موقع BBC بالعربي)، على الرابط التالي: https://goo.gl/GHUqvP

- سرايا الشهيد عمرو أبو ستة
- كتائب شهداء الأقصى جيش المؤمنين
- كتائب شهداء الأقصى فادي عويمر
- كتائب شهداء الأقصى القيادة المشتركة
- كتائب شهداء الأقصى وحدة الشهيد نايف أبو شرخ
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد رائد الكرمي
- كتائب شهداء الأقصى كتائب الفتح المبين
- كتائب شهداء الأقصى جيش العاصفة
- كتائب شهداء الأقصى جيش الكرامة
- كتائب شهداء الأقصى لواء غزة
- كتائب شهداء الأقصى جيش المؤمنين
- كتائب شهداء الأقصى لواء أبو جندل
- كتائب شهداء الأقصى لواء الشهيد حسن المدهون
- كتائب شهداء الأقصى لواء عزالدين الشمالي
- كتائب شهداء الأقصى لواء الشهيد أبو جهاد
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد بهاء سعيد
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات صقورالفتح
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد سامي الغول
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد سالم شهوان
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد ياسرعرفات
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد ثابت ثابت
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات فرسان الليل
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد حسين عبيات
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد سالم أبو شنار
- كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد مجدي الخطيب

كل هذه المجموعات العسكرية وغيرها، أصبحت تشكل تحدي كبير لدى حركة فتح على المستوى السياسي والتنظيمي، بما يتطلب العمل على سرعة النظر في أوضاعها العسكرية والتنظيمية، بما يخدم الحركة ويوحد العمل العسكري، ويجعل من هذه المجموعات عامل قوة لدى حركة فتح في سبيل تحقيق مشروع الحرية والاستقلال من الاحتلال الإسرائيلي، ويجنب الأثار السلبية لانتشار هذه المجموعات التي تعلن عن نفسها أنها النجاح المسلح لحركة فتح وفي واقع الحال لا يوجد أي ارتباط سياسي أو تنظيمي بينها وبين الحركة سوى المسمى والشعارات التي ترفعها هذه المجموعات العسكرية.

رابعاً: محاولات توحيد الحالات العسكرية لحركة فتح

عملت كتائب الأقصى على محاولة توحيد نفسها، عبر محاولات دمج كثيرة، في ظل غياب هذا الجهد من الحركة الأم، بسبب الالتزامات السياسية المترتبة على السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح، صاحبة خيار الحل السلمي للصراع مع إسرائيل، هذا بالإضافة لغياب التخطيط التكتيكي والاستراتيجي لكيفية الاستفادة من هذه المجموعات، سواء على صعيد البناء التنظيمي أو الأهداف السياسية، فقد أدى كل ذلك إلى انعكاسات سلبية، تمثلت في انتشار عشوائي للمجموعات التي تحمل اسم "كتائب شهداء الأقصى"، مع انحراف بعض هذه المجموعات عن أهدافها التي انطلقت عليها، خاصة في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية، عبر إغلاق الطرق، والشوارع الرئيسية، وأخذ القانون باليد، في محاولة لتحقيق مكاسب وظيفية وشخصية، مما انعكس على الحركة الأم بشكل سلبي، مما أدى خسارة الحركة الانتخابات التشريعية.

وجرت خلال السنوات الماضية محاولات متعددة لتوحيد الحالات العسكرية أو المجموعات العسكرية لحركة فتح، سواء عبر أجهزة أمنية أو من خلال محاولات ذاتية من داخل هذه المجموعات، بهدف توحيد الجهد في أطار جناح مسلح واحد لحركة فتح، يكون معبر عن الدور المقاوم للحركة، وينظم العمل، ويستفيد من كل الإمكانيات الموجودة لدى هذه المجموعات، سواء البشرية أو التسليحية، أو الفكرية، وفي هذا الاطار أكد الناطق باسمهم كتائب شهداء الأقصى "أبو ثائر" في حديث صحفي، أنه جرت محاولات لتوحيد كلمة الأجنحة العسكرية التابعة لحركة فتح، وتم تعيين ناطقين لهما وهما: أبو ثائر، وأبو هارون، والأجنحة العسكرية التي اتفقت على التوحد، هي كتائب شهداء الأقصى-فلسطين، كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد أيمن جودة، كتائب شهداء الأقصى لواء الشهيد جهاد العمارين، كتائب شهداء الأقصى جيش المؤمنين، كتائب شهداء الأقصى القيادة المشتركة، كتائب شهداء الأقصى احمد أبو الريش، كتائب شهداء الأقصى وحدة

الشهيد نايف أبو شرخ، كتائب شهداء الأقصى مجموعات الشهيد رائد الكرمي، وكتائب الفتح المبين. وأكد أبو ثائر أنه جار العمل على توحيد هذه الأجنحة العسكرية لكن هناك بعض الصعوبات التي تعترض مسيرة التوحيد مثل الوضع المالي ودعم كتائب شهداء الأقصى بشكل عام، موضحا أنه تم الاتفاق على توحيد الكلمة والموقف لحين التوحيد الشامل. وعن مغزى توحيد هذه الأجنحة، أضاف أبو ثائر هو توحيد الكلمة تحت اسم كتائب شهداء الأقصى والالتزام بقرارات حركة فتح، مشيرا إلى أن هذه المسميات ستبقى قائمة لحين البت في ميزانية الكتائب.[1]

لكن الناظر إلى واقع هذه المجموعات والتشكيلات العسكرية التي تعلن عن نفسها أنها الجناح المسلح لحركة فتح يدرك تماماً واقع حركة فتح السياسي والتنظيمي، لأن هذه المجموعات المناضلة على مختلف أسمائها، تعلن عن نفسها أنها جزء من حركة فتح بل جناحها المسلح، رغم أنها لا تربطها أي روابط تنظيمية بالحركة، سوى بعض العلاقات الشخصية التي تربط عناصر تنظيم حركة فتح بعناصر هذه المجموعات، بحكم التاريخ النضالي المشترك بينهم، وقد جرت خلال السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى محاولات كثيرة لتوحيد هذه المجموعات في هيكل تنظيمي واحد، إلا أن كثرة هذه المجموعات والخلاقات حول الزعامة والمكاسب الشخصية حال دون توحيدها، رغم أن البرنامج الصادر عن المؤتمر السادس لحركة فتح قد طلب في توصية له بضرورة دمج المجموعات العسكرية في الهيكل التنظيمي للحركة، إلا أن هذه التوصية ظلت حبر على ورق ولم تنفذ، مما بات يطلب حل هذه الإشكالية وهذه الأزمة، عبر تحديد العلاقة مع هذه المجموعات بشكل واضح، على المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي.

(1) تقرير صحفي، بعنوان: **هل يتحقق حُلم أجنحة فتح العسكرية بالوحدة؟**، (وكالة معا الإخبارية)، على الرابط التالي: https://goo.gl/TY6r3g

الفصل السادس
مستقبل حركة فتح بعد المؤتمر السابع
(رؤية استشرافية)

الفصل السادس:
مستقبل حركة فتح بعد المؤتمر السابع
رؤية استشرافية

نظراً لأهمية حركة فتح على المستوى الوطني والعربي باعتبارها ركن أساسي من أركان النظام السياسي العربي والفلسطيني، كان لابد من استشراف مستقبل الحركة، خاصة في ظل عديد التحديات التي تواجهها حركة فتح على المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي، لأن الاستشراف هو نوع من الفعل الإيجابي الذي قد تتأخر نتائجه، ولكنه يساهم في تطور وتقدم الأمم والشعوب، فالاستشراف ضرب آخر من التنبؤات يعنى برصد التغيير في ظاهرة أو ظواهر معينة، ومحاولة تحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل مع ترجيح أحد الاحتمالات على غيره، وهذه التنبؤات تساعد على معرفة مسار الحركة ومآلاتها المستقبلية على المستوى السياسي والتنظيمي، وهنا سوف تسعى في الفصل الأخير، وضع القارئ أمام رؤية لمستقبل الحركة، مع وضع مجموعة من السيناريوهات لمستقبل الحركة السياسي والتنظيمي، بعد عقد المؤتمر السابع الذي صاحب عقده مجموعة من التحديات الداخلية والوطنية والعربية والدولية.

أولاً: أهمية المؤتمر السابع لحركة

جاء انعقاد المؤتمر السابع لحركة فتح في ظل ملابسات وتحديات داخلية وخارجية غير مسبوقة، خاصة في ظل تصاعد الخلافات الفلسطينية الداخلية ما بين حركة حماس وحركة فتح، وبين فصائل منظمة التحرير بعضها البعض من جهة، والخلافات الفتحاوية الداخلية من جهة أخرى، في ظل محاولات بعض الدول العربية التدخل في الشأن الداخلي الفتحاوي، وفشل عملية التسوية، وطريقة اختيار أعضاء المؤتمر ومواصفات هؤلاء الأعضاء، وأخيرا التغطية الإعلامية المحلية والدولية الكبيرة، فكل ذلك أضفي على المؤتمر مضامين وحمولات تتجاوز الانعقاد الروتيني لمؤتمرات الأحزاب، كما جعل الآمال عليه غير معقولة وتتجاوز قدرات المؤتمرين الذين تم اختيارهم بعناية ودقة، وهي آمال ومراهنات لا تؤسس على فهم عميق لطبيعة المرحلة وصعوبة التحديات [1].

وعُقد المؤتمر السابع لحركة فتح في مدينة رام الله في الفترة من 2016/11/29، وحتي 2016/12/4، وصاحب عقد المؤتمر العديد من الإشكاليات والأزمات الداخلية، منها ما يتعلق بأزمة تيار دحلان بعد قرار فصله من الحركة، ومنها ما يتعلق بأزمة التمثيل الذي

(1) أبراش، إبراهيم: **المؤتمر الأخير لحركة فتح الثورة والأول لحزب فتح السلطة والدولة**، (وكالة أمد للأعلام، بتاريخ 2016/12/1)،على الرابط التالي: https://goo.gl/gLRPGD

أثار جدل كبير، بعد استبعاد كوادر وكفاءات كثيرة، ووضع أسماء غير معروف انتمائها لحركة فتح، مما أحدث حالة من الجدل السياسي والإعلامي، سواء عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر وسائل الإعلام العادية، وواجهت حركة فتح خلال هذا المؤتمر مجموعة من التحديات الصعبة، التي تتعلق برؤية الحركة المستقبلية، عبر المطالبة بطرح برنامج سياسي ونضالي يعالج كافة الأزمات، بداية من الأزمة الداخلية في الحركة عبر تجديد دماء الحركة، مروراً بأزمة الانقسام والمصالحة الوطنية، وأزمة العلاقة مع إسرائيل، بعد وصول عملية السلام لطرق مسدود.

وحول أهمية انعقاد المؤتمر السابع؛ أكد الرئيس محمود عباس، إن نجاح حركة فتح مفجرة الثورة والانتفاضة وقائدة المشروع الوطني وحامية القرار المستقل، هو انتصار لفلسطين وشعبها ولمنظمة التحرير وفصائلها وقواها، وإسهام هام في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني. وأضاف في كلمته في اختتام أعمال المؤتمر العام السابع لحركة التحرير الوطني "فتح"، في مقر الرئاسة برام الله، مخاطبا أعضاء المؤتمر، "أن ما أنجزتموه خلال هذا المؤتمر هو الجهاد الأصغر وأمامنا الآن مهمة أن نخوض الجهاد الأكبر". وتابع، من المؤكد أن ما سجله المؤتمر من نجاح وما عكسته برامجه من دلالة على قدرة حركتنا على تحديد المهمات واعتماد طرائق العمل المناسبة سيقوي عزيمة شعبنا في نضاله ضد الاحتلال، ويدعم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جولات النضال السياسي والدبلوماسي الذي تخوضه في ساحات العالم. وأكد أن المؤتمر السابع يكتسب في تاريخ الحركة موقعا بالغ الأهمية ويشكل محطة مفصلية في مسيرتها، كما وضع الأرضية وكرس التوجه نحو توسيع قاعدة المشاركة في هيئات الحركة وتجديد شبابها وشدد على الدور الجوهري للمرأة والشبيبة. وجدد التأكيد على السعي مع اللجنة المركزية والمجلس الثوري وفي أقرب وقت ممكن باعتماد التغييرات الضرورية واللازمة في النظام الداخلي للحركة كي تفتح أبوابها أمام المشاركة الخلاقة للمرأة وللعطاء المبدع والمتوثب للجيل الشاب [1].

وحول أهمية القرارات التي خرجت عن المؤتمر السابع قال "محمود العالول"، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب رئيس الحركة، إن المؤتمر السابع مثل استحقاق وطني، وسوف تلي خطوة انعقاد المؤتمر، البدء بالتحضيرات لانعقاد المجلس الوطني لمنظمة التحرير لاستكمال ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، مشيراً إلى أن هذه

1() الرئيس عباس : **المؤتمر السابع شكل محطة مفصلية في تاريخ الحركة ووضع الأرضية لتوسيع قاعدة المشاركة**، (أمد للإعلام)، على الرابط التالي:https://goo.gl/WV6RFL

التحضيرات "قد تحتاج إلى شهر أو أكثر قليلاً للتشاور مع كل الفصائل والقوى الوطنية". وأكد "العالول" كان هناك إصرار فتحاوي على إنجاح المؤتمر للانتقال بالحركة برؤية قوية موحدة نحو المرحلة المقبلة والتي تشهد جموداً سياسياً وانعداماً للأفق السياسي". وحول البرنامج السياسي لحركة فتح الذي طرح للنقاش خلال أيام انعقاد المؤتمر، أكد العالول أن "لا تغيير طرأ على القضايا الجوهرية والثوابت في ميثاق الحركة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني باستخدام كل أشكال المقاومة الشعبية" مشيراً إلى أن المؤتمر شهد "مبادرة قوية لرمي الحجر في المياه الراكدة"[1].

ثانياً: تحديات المؤتمر السابع لحركة فتح

واجهة المؤتمر السابع لحركة فتح مجموعة من التحديات السياسية الداخلية والخارجية، كان أهمها التدخلات العربية في شؤون حركة فتح الداخلية، والأزمة الداخلية في الحركة، لذلك أخذ المؤتمر السابع لحركة أهمية كبير على المستوى المحلي والعربي والدولي، خاصة أنه جاء في ظل ظروف فلسطينية وعربية ودولية غاية في الصعوبة والتعقيد، رغم ذلك اعتبر رئيس مركز القدس للدراسات السياسية "عريب الرنتاوي"، عقد المؤتمر السابع لحركة فتح، بمثابة بداية مرحلة جديدة، يعيد إليها الاعتبار كحركة تحرر وطني، باعتبارها العمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية، وتعميق الانتماء للهوية الفلسطينية، ويعزز قدرتها على الحفاظ على القرار المستقل وسد الطريق على تدخلات خارجية ضارة حاولت فرض خياراتها وإملاءاتها، وأعتبر إن نجاح حركة فتح عائد على الشعب الفلسطيني كله، ودعا للبدء بخطوات متدرجة لإنهاء الكيانية المنفصلة والعمل على دمجها في أطار منظمة التحرير، وتوحيد المؤسسات، لتحقيق الإنجازات والأهداف الوطنية[2].

وحول البرنامج السياسي والتحديات التي واجهت المؤتمر السابع قال اللواء "جبريل الرجوب" أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، إن "المؤتمر كان استحقاق وطني وتنظيمي، وضرورة لتعزيز الحياة الديموقراطية في الحركة". وأضاف: "توقف المؤتمر أمام

(1) العلول، محمود: **المجلس الوطني مباشرة بعد المؤتمر واستقلالية القرار أبرز قضايا المؤتمر**، (موقع راية أف ام)، على الرابط التالي: http://www.raya.ps/ar/news/957308.html

(2) الرنتاوي، عريب: **البرنامج السياسي للمؤتمر السابع سيعزز مكانتها كحركة تحرر وطني وقدرتها لحماية القرار المستقل**، (دنيا الوطن)، على الرابط التالي: https://goo.gl/L5KW9h

التحديات التي يواجها الشعب الفلسطيني وعمل على رسم استراتيجية جديدة للمواجهة على ضوء رفض إسرائيل الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. واعتبر "الرجوب" أن التحدي الأكبر يتمثل في تحديد العلاقة مع الإسرائيليين، فالمؤتمر السابع كان المحطة الأولى لخريطة طريق ومسيرة عمل لتجديد شرعية النظام السياسي الوطني الفلسطيني، وإعادة صياغة النظام السياسي بما يضمن تكريس التعددية السياسية، مؤكداً إن الرئيس أبو مازن عنوان للنظام السياسي في المرحلة القادمة، وحول قضية "دحلان" قال الرجوب "لا مراجعة في قضية دحلان هذا الموضوع خلف ظهورنا، وحول العلاقات مع مصر والدول العربية، أكد الرجوب "هناك بعض التفاصيل الصغيرة هنا وهناك، وسنجري حواراً استراتيجياً مع الأشقاء في القاهرة، وأكد أن حركة فتح لديها قرار بمراجعة العلاقات مع الاحتلال على قاعدة: هل نحن شركاء لإنهاء الاحتلال أم لاستمراره وإدارته؟،هذه القاعدة التي ستقرر وجهة عملنا في المرحلة المقبلة، فاذا وافقت تل أبيب على سقف زمني ومرجعيات واضحة أهلاً وسهلاً وإذا كان الجواب لا، ستكون لنا استراتيجية وعلاقة مختلفة[1].

ثالثاُ: البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السابع

يأخذ البرنامج السياسي الذي يتم اعتماده خلال المؤتمرات العامة لحركة فتح أهمية كبيرة، فهذه البرنامج تحدد وجه الحركة السياسية والنضالية خلال الفترة المقبلة، وتحدد علاقات الحركة على المستوى الوطني والعربي والإقليمي والدولي، فالبرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر يرسم استراتيجية الحركة خلال السنوات المقبلة، وقد صدر عن كل المؤتمرات العامة لحركة فتح برامج سياسية، حددت رؤية الحركة في القضايا السياسية والنضالية المطروحة. وخلال المؤتمر السادس الذي عقد لأول في الداخل الفلسطيني عام 2009 في مدينة بيت لحم، صدر برنامج سياسي يمكن تسميته بأنه برنامج الخيارات المفتوحة، لأنه أبقى الباب مفتوحاً لاعتماد الخيار وبديله في نفس الوقت. فهو أبقي خيار الكفاح المسلح أحد أساليب النضال وأشكاله، وفي نفس الوقت أبقى خيار المفاوضات للوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي، بل حاول التركيز في أكثر من بند على العملية التفاوضية وشروطها، واتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات الهامة، كان من أبرزها: تشكيل

(1) **دحلان سيعقد مؤتمرا موازيا في القاهرة. المؤتمر العام السابع لـ"فتح ينطلق اليوم**، (وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2016/11/29)، على الرابط التالي: https://goo.gl/Xc6FKz

لجنة تحقيق ومتابعة اغتيال الرئيس الشهيد ياسر عرفات، ولجنة تحقيق في أحداث غزة من أجل تحديد مسؤولية الأشخاص الذين تّمنت الإشارة إليهم في تقارير اللجان المكلفة، كما أصدر المؤتمر قراراً بإعلان سياسي يكون جزءاً من البرنامج السياسي، ركز على التمسك بحركة فتح، حركة تحرر وطني تهدف إلى إزالة الاحتلال ودحره، وتحقيق الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني.

وصدر عن المؤتمر السابع لحركة فتح برنامج سياسي ونضالي، يتوافق إلى حد كبير مع الرؤية الشاملة التي قدمها الرئيس عباس في بداية المؤتمر، وأكد المؤتمر في البرنامج السياسي، إن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية، رافضاً الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية"، ورافضاً الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، مشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، ومؤكداً على ضرورة الوصول لحل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين، على أساس قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (194)، وأكد برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية[1].

وشدد المؤتمر العام السابع لحركة "فتح في برنامجه السياسي والنضالي" على أهمية إنجاز برنامج البناء الوطني المرتكز على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في المقاومة المشروعة من أجل إنهاء الاحتلال، وتقرير مصيره وممارسة سيادته على أرضه في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وأكد المؤتمر، في بيانه الختامي الذي تلاه الناطق باسم المؤتمر "محمود أبو الهيجا"، مساء يوم الأحد الموافق2016/12/4م، ضرورة التصدي للانقسام البغيض وإنهائه، لإنجاز المصالحة الوطنية، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية. كما أكد وجوب عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال فترة ثلاثة أشهر، من أجل تفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية والحفاظ عليها، كبيت سياسي ومعنوي لأبناء الشعب الفلسطيني كافة في الوطن والشتات، وشدد على أنه لا دولة دون غزة، ولا دولة في غزة، مع ضرورة مواصلة حشد الدعم العربي والدولي لتمكين

(1) أبو كريم، منصور: **تحديات المؤتمر السابع لحركة فتح وبرنامجها السياسي**، (مركز رؤية للدراسات والأبحاث)، على الرابط http://roayacenter.ps/?p=2025

حكومة الوفاق الوطني من استكمال برامج إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في حروبه العدوانية على قطاع غزة.

وأكد المؤتمر على استراتيجية "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية في توسيع قنوات الحوار والتواصل مع مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي بما يخدم مشروعنا للتحرر الوطني ويعزز فرص تحقيق السلام العادل المستند إلى الشرعية الدولية ويحقق حلاً عادلاً ومتفقاً عليه لقضية اللاجئين وفق القرار الأممي 194 وكما ورد في مبادرة السلام العربية، وجدد التزامه بمبادئ العمل السياسية على الصعيد العربي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، مع الرفض الحازم والصارم لأي تدخل في شؤوننا الداخلية، والتأكيد على الحفاظ على قرارنا الوطني المستقل[1].

وكان الرئيس محمود عباس (رئيس حركة فتح) قدم رؤية شاملة في اليوم الثاني للمؤتمر السابع خلال كلمته أمام أعضاء المؤتمر مقترحاً مجموعة من الأسس للبرنامج الوطني، الذي هو برنامج حركة فتح لاستكمال بناء مؤسسات الدولة وتجسيد الاستقلال، واعتمد المؤتمر العام السابع لحركة فتح الرؤية الشاملة التي قدمها السيد الرئيس محمود عباس القائد العام لحركة فتح في كلمته للمؤتمر، وقالت "أمل الخطيب" عضو المؤتمر ومرشحة الساحة اللبنانية للمجلس الثوري " إن المؤتمر تبنى بالإجماع الرؤية التي قدمها السيد الرئيس لأنها تحمل كافة الجوانب ومختلف المجالات المهمة على الساحة الفلسطينية، وشملت هذه الرؤية التي قدمها الرئيس محمود عباس كافة القضايا المطروحة أمام مؤتمر الحركة، خاصة قضية العلاقة مع إسرائيل في ظل انسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود، وقضية المصالحة والوحدة الوطنية مع حركة حماس، وشملت أيضا قضية التحرك على السارحة الدولية بعد تبني رؤية عام 2017 عام الدولة الفلسطينية، عبر اعتماد المفاوضات كخيار استراتيجي للوصول لهذه الدولة، مع تفعيل المقاومة الشعبية السلمية والتحرك في مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى.

(1)**البيان الختامي للمؤتمر السابع يشدد على أهمية إنجاز برنامج البناء الوطني ويدعو لعقد مجلس وطني جديد خلال 3 أشهر**، (أمد للإعلام)،على الرابط: https://goo.gl/Bnsw2A

ويمكن تلخيص أبرز ما جاء في البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر من الرئيس محمود عباس والذي اعتمده المؤتمر السابع لحركة فتح كجزء من برنامج الحركة السياسي ورؤيتها خلال الفترة المقبلة، على المستوى السياسي والتنظيمي في النقاط التالية:

1) على المستوى السياسي

قدم الرئيس محمود عباس رؤية سياسية شاملة، ترتكز على التمسك بالثوابت الوطنية وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع التأكيد على ضرورة ترتيب البيت الفلسطيني، وتصعيد المقاومة الشعبية، وتعزيز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي. وفيما يلي أبرز ما جاء في رؤية الرئيس التي اعتمدها المؤتمر السابع.

1-التمسك بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، على أساس حل الدولتين والتأكيد على أن السلام لن يكون استسلاماً أو بأي ثمن، والحفاظ على الثوابت الوطنية، والتي تشمل:

أ-إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، والذي بدأ عام 1967، واعتبار عام 2017 عام إنهاء الاحتلال والعمل على حشد دعم العالم أجمع لتحقيق هذا الهدف.

ب-تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل، وستبقى أيدينا ممدودة للسلام.

ت-إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين استناداً لقرار الجمعية العامة 194 وكما حدد في مبادرة السلام العربية لعام 2002.

ث-حل قضايا الوضع النهائي كافة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبخاصة القدس الشرقية المحتلة، باعتبارها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والتأكيد على رفضنا الحديث عن القدس باعتبارها عاصمة لدولتين، أو عاصمة فلسطين في القدس.

ج-رفض الحلول الانتقالية أو المرحلية والمجتزأة، وحاصة الدولة ذات الحدود المؤقتة، وما يسمى الوطن البديل، أو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، ورفض الدولة اليهودية.

ح-مطالبة حكومة الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ ما ترتب عليها من التزامات وبما يشمل وقف النشاطات الاستيطانية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، والتأكيد على عدم شرعية الاستيطان والإفراج عن جميع الأسرى، إضافة إلى تنفيذ ما ترتب على حكومة الاحتلال من التزامات في الاتفاقات الموقعة، بما فيها تفعيل اللجنة الثلاثية ضد التحريض، ووقف الاجتياحات.

خ-التأكيد على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في جلسته عام 1988، المرتكزة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وعندما وقعنا اتفاق أوسلو عام 1993، حدد هدف عملية السلام بتنفيذ القرارين 338/242، وثبت جدول أعمال المفاوضات النهائية ليشمل القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين والأمن والمياه والأسرى ليتم التفاوض حولها وإيجاد حلول لها خلال الفترة الانتقالية التي حددت بخمس سنوات تنتهي عام 1999، إلا أن حكومة الاحتلال تنكرت لمبادئ اتفاق أوسلو وجداوله الزمنية.

د-العمل باتجاه مراجعة الاتفاقيات الموقعة كافة مع الجانب الإسرائيلي، نتيجة لانتهاء مددها، وتغيير الظروف وعدم التكافؤ بين الطرفين، وعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتلك الاتفاقات.

ذ-دعم مواصلة عمل اللجنة المختصة بالتواصل المجتمعي مع المجتمع الإسرائيلي، والتي تعتبر أحد أهم أدوات التأثير على شعب الدولة المحتلة والمناصرين فيها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وبهدف شرح الرؤية الفلسطينية للسلام.

ر-دعم عقد المؤتمر الدولي للسلام وفقاً للمبادرة الفرنسية بما يضمن مرجعيات محددة تستند إلى القانون الدولي والشرعية الدولية، وسقوف زمنية للمفاوضات والتنفيذ، وآليات متابعة ومراقبة دولية جديدة تضمن التنفيذ الدقيق والأمين لما يتفق عليه.

2-الدفع ببذل كل الجهود الممكنة لإزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية عبر تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية عامة، وإجراء الانتخابات المحلية، مع استمرار جهودنا الحثيثة لفك الحصار الظالم عن أهلنا في قطاع غزة.

3-ترسيخ وتعزيز المقاومة الشعبية السلمية وتطويرها في المجالات كافة. وتعزيز صمود شعبنا على الأرض وخاصة في القدس والأغوار والمناطق المسماة المنطقة (ج)، ومقاطعة منظومة الاستيطان بكل إفرازاتها

4-ترسيخ مكانة دولة فلسطين القانونية وشخصيتها السياسية كما حددها قرار الجمعية العامة 67/ 19 / 2012، كدولة مراقب والسعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ومواصلة العمل على انضمام دولة فلسطين للمؤسسات والمنظمات والمواثيق والبروتوكولات الدولية.

5-تعزيز علاقات دولة فلسطين الخارجية من خلال الحصول على اعتراف الدول التي لم تعترف بها بعد. (138 دولة اعترفت بدولة فلسطين)، أو رفعت مستواها، وتشكيل اللجان المشتركة وتوقيع الاتفاقيات الثنائية.

6-مواصلة العمل مع المنظمات الدولية، وبخاصة اليونسكو، من أجل صيانة الهوية الحضارية والتاريخية والدينية لمدينة القدس ومقدساتها، ومدينة بيت لحم والخليل وغيرها، والبناء على ما تحقق في قرارات اليونسكو ذات الصلة، بالتعاون والتنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

7-استمرار بناء وامتلاك سفارات دولة فلسطين في مختلف القارات واستبدال الإيجارات بعقارات مملوكة للدولة، لدينا 103 سفارات في الخارج 90 منها ملك لدولة فلسطين، ولدينا ارض تحت البناء في موريتانيا وتونس والسودان والكويت واليابان والبحرين قريبا.

8-تعزيز وتقوية وكالة التعاون الدولية الفلسطينية في وزارة الخارجية الدول والمجتمعات الأخرى.

2) على صعيد حركة فتح:

قدم الرئيس محمود عباس رؤية للنهوض بحركة فتح على المستوى الداخلي والتنظيمي، تقوم على مجموعة من الأفكار، واستند البرنامج المقدم من الرئيس على الأفكار التالية:

– العمل على انتظام جلسات الأطر الحركية وتفعيل دور المجلس الثوري ليكون مع اللجنة المركزية وبالتعاون مع الأقاليم والمنظمات الشعبية والمكاتب الحركية وجميع الأطر القاعدية السياج المنيع للحركة وشبكة الأمان الحامية لها. كما وسنعمل على توحيد الجهد الإعلامي للحركة وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي لشرح معاناة شعبنا وشرح برنامج عملنا.

– أهمية مواصلة العمل على صياغة برامج لدمج واستقطاب الشباب في الجامعات والأوساط الشعبية من أجل تنفيذ مشروعنا الوطني.

– استمرار العمل للمحافظة على هوية الحركة ببعدها الجماهيري والنضالي كحركة تحرر وطني تسعى لإنجاز مهامها التي انطلقت من أجلها.

– استمرار العمل على إشاعة الأجواء الديمقراطية في الأطر الحركية وإشراكها في القرارات الاستراتيجية والهامة.

– العمل على إنجاز مدرسة الكادر لتأهيله في مختلف مجالات العمل من أجل تنفيذ توجهاتنا السياسية والنضالية والمجتمعية في إطار برنامج البناء الوطني الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار تقييم التجربة والانطلاق نحو المستقبل، مستفيدين من خبرات المتقاعدين العسكريين والمدنيين، ومشاركتهم في الأطر التنظيمية المختلفة وكل حسب قدراته.

– ومن أجل تمكين الحركة من الإيفاء بالتزاماتها، فإننا سوف نسعى إلى توسيع الإمكانيات المالية واستكمال حصر الأملاك في الخارج وخاصة في لبنان وسوريا والتي استطعنا استعادة بعض منها، ولا زالت لجنة حصر الأملاك تقوم بعملها وسوف نستمر بهذا الأمر.

– التأكيد على أهمية الالتزام بدفع الاشتراكات الحركية بانتظام استمرار العمل على تنمية الاستثمارات وصولاً إلى مرحلة التمويل الذاتي.

لقد أعاد المؤتمر السابع والبرنامج الذي قدمه الرئيس محمود عباس، التأكيد على التمسك باستراتيجية السلام كخيار استراتيجي، ودعم فكرة عقد مؤتمر للسلام وفقاً للمبادرة الفرنسية، والتأكيد على رفض الحلول الانتقالية أو المرحلية أو المجزأة أو الدولة ذات الحدود المؤقتة، ورفض الاعتراف بيهودية إسرائيل. كما أعاد برنامج الحركة التأكيد على ضرورة تعزيز المقاومة الشعبية السلمية ومقاطعة منظومة الاستيطان ومواصلة النضال الدبلوماسي على الصعيدين الثنائي والمتعدد. ورغم أن مؤتمر الحركة السابع لم يأت بأي

جديد مقارنة مع مؤتمر الحركة السادس فيما يتعلق بالموقف السياسي للحركة رغم مرور سبع سنوات، إلا أن خطاب الرئيس أبو مازن في اليوم الثاني لمؤتمر الحركة السابع قام باستعراض إنجازات المنظمة بتوقيعها على اتفاقيات أوسلو، وإنجازات السلطة الفلسطينية منذ قيامها حتى اليوم، في إشارة إلى إنجازات حركة فتح التي يقودها كما يقود المنظمة والسلطة[1].

كما إن المنطلقات الفكرية لحركة فتح والتي تقوم على أساسها توجهاتها السياسية بعد اتفاقيات أوسلو لم تخرج عن البرنامج السياسي للسلطة الفلسطينية، أو عن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، في تقاطع واضح وانسجام تام، بما بات يمثل برنامج سياسي للحزب الحاكم للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ويبتعد كثيراً عن البرنامج السياسي لحركة تحرر وطني، والتي جاءت حركة فتح في الأساس من أجلها، ويأتي ذلك على الرغم من عدم تحقيق التحرر الوطني بعد . فهذه البنود التي اعتمدها المؤتمر كجزء من البرنامج السياسي للحركة، بالإضافة لانتخاب الرئيس مرة أخرى زعيما لحركة دون منافس، مكن القيادة الفلسطينية من امتلاك مجموعة من الأوراق المهمة التي سوف يبني عليها خطواته المستقبلية.

وهناك من يرى مجرد عقد المؤتمر، بغض النظر عن المشاركين فيه، يمثل نجاحاً باهراً للرئيس محمود عباس، الذي يعد الرابح الوحيد من عقد المؤتمر السابع، حيث خرج بعد المؤتمر أكثر قوة باعتباره عنوان الشعب الفلسطيني، وزعيم الثورة الفلسطينية وحركة فتح، ولاسيما بعد مشاركة كل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وهذان فصيلان مهمان في الساحة الفلسطينية، ويمثل حضورهما دعماً معنوياً لا يستهان به للمشاركين في المؤتمر. إن نجاح الرئيس محمود عباس في عقد المؤتمر سيشجعه على التحرك وفق الخطوات التالية[2]:

أولاً: سيخرج الرئيس محمود عباس إلى الرباعية العربية بثوب جديد، وسيلتقي مع وفودهم التي ستتدفق إلى رام الله بعد المؤتمر مباشرة، ليؤكد لهم أنه الأقوى داخل حركة فتح، وأنه قد قطع الطريق نهائياً على النائب محمد دحلان ورجاله.

(1) الحسيني، سنية: **"فتح" من حركة تحرر وطني إلى حزب السلطة**، (وكالة أمد للإعلام، بتاريخ 2016/12/9)، على الرابط: https://goo.gl/rXtfou

(2) أبو شمالة، فايز: **الرابحون والخاسرون في المؤتمر السابع**،(وكالة أمد للإعلام)، على الرابط https://www.amad.ps/ar/Details/148662

ثانياً: سيعمد الرئيس محمود عباس إلى ترتيب الأوضاع التنظيمية في غزة والضفة الغربية وفق نتائج المؤتمر، وسيعمد إلى إعادة ترتيب الدرجات الوظيفية العليا في السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: سيعقد الرئيس محمود عباس عدة لقاءات تصالحية مع قادة حركة حماس.

رابعاً: سيحرص الرئيس محمود عباس على عقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في رام الله فوراً، بهدف تجديد شرعية مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً: سيتحرك عباس باتجاه نتانياهو، وهذا هو الأهم، وسيدعوه إلى استئناف المفاوضات مع إسرائيل.

وعلى أي حال يمكن القول أن الرئيس محمود عباس حقق ما أراد من عقد المؤتمر السابع لحركة فتح، فلا شيء مفاجئ في أعمال ذلك المؤتمر على مدى خمسة أيام، فقد جدد الرئيس شرعيته على رأس الفصيل الفلسطيني الأول في انتظار تجديد شرعية باقي مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، إلا أن التحديات التي تواجه الرئيس عباس على المستوى الفلسطيني والعربي فيما يتعلق بمنظمة التحرير أو الانقسام، أو العلاقة مع الجغرافيا السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية لا تقل أهمية عن تلك التحديات التي كانت قبل انعقاد المؤتمر، رغم امتلاك الرئيس أدوات قوة داخلية.

رابعاً: مستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي

تشهد الساحة الداخلية الفلسطينية، سواء على المستوى الوطني أو الفتحاوي، العديد من التطورات السريعة، خاصة عقب انعقاد المؤتمر السابع لحركة فتح، والذي ترافق مع إقصاء لتيار "دحلان"، فقد شكّل المؤتمر السابع نقطة تحول في مسيرة حركة فتح التنظيمية، فانعقاد المؤتمر وما ترافق معه من إجراءات وقرارات، يمكن أن تلقي بظلالها على مستقبل الحركة السياسي والتنظيمي، خاصة إن الفترة التي تلت انعقاد المؤتمر ترافقت مع حراك عربي ودولي للتدخل في التسوية السياسية، عقب دخول ترامب البيت الأبيض.

وهنا كان لابد من طرح عدة تساؤلات حول مستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي في ظل التحديات الخارجية والداخلية المتمثلة في اتساع تيار دحلان كماً ونوعاً، وإضافة لخطوات

استنهاض الحركة وفق الرؤية التي وضعها الرئيس عباس، خاصة في ظل تحضير هذا التيار لعقد مؤتمر سابع آخر، غير المؤتمر الذي عقد في رام الله في 29 نوفمبر 2016.

إن واقع الحركة ومستقبلها يثير أكثر من تساؤل حول هوية الحركة الفكرية والسياسية في ضوء مخرجات هذا المؤتمر على مستوى الأسماء والبرامج والآليات، فهل تتحول الحركة لحزب سياسي أم تبقى حركة تحرر وطني، في ظل تبني المفاوضات كخيار استراتيجي كما جاء في كلمة الرئيس عباس، فكل تلك التحديات وغيرها أثارت طرح عدة تساؤلات حول مستقبل الحركة على المستوى الخارجي والداخلي بعد فصل "دحلان" من الحركة؟ فهل حركة فتح مقبلة على انشقاق جديد، أم الأزمة سوف تستمر؟، وما هو مستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي؟ وهل الحركة سوف تتحول لحزب سياسي أم سوف تظل حركة تحرر وطني؟ فكل هذه التساؤلات وغيرها أصبحت مطروحة بقوة على الساحة السياسية والإعلامية، مما يثير طرح مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل حركة فتح السياسي والتنظيم على المدى البعيد والقريب:

سيناريو انشقاق حركة فتح

قد يؤدي عقد المؤتمر السابع لحركة فتح وما ترافق ذلك مع إقصاء لكل تيار "دحلان" خاصة بعد فشل المساعي العربية لحل الأزمة الداخلية لحركة فتح وعودة دحلان لحركة فتح، وإصرار الرئيس عباس على رفض عودة الأخير، فقد يدفع ذلك دحلان وتياره، لتشكيل تنظيم جديد، قد يحمل نفس اسم "حركة فتح"، كما حدث مع انشقاق أبو صبري البنا 1974، عندما شكل فتح المجلس الثوري، أو كما حدث مه أبو خالد العملة عام 1983، عندما شكل فتح "الانتفاضة"، خاصة بعد فشل دحلان وتياره في الرجوع لجسم الحركة الفعال، وإصرار الرئيس وباقي أعضاء اللجنة المركزية للحركة على عدم عودة دحلان وتياره.

فهناك من يرى أن مؤتمر حركة فتح السابع قد ألقى بظلاله على المشهد السياسي لأن هذا المؤتمر أخذ بعداً إقليمياً وانعكست خارطة التحالفات والاستقطابات عليه، وبذلك سيكون له تداعيات واضحة، لأن كل طرف يمتلك العديد من الخيارات لمواجهة الطرف الآخر، وهذا بالمجمل لن يخدم القضية الفلسطينية ولا النظام السياسي

الفلسطيني فضعف فتح هو ضعف لهذا النظام[1]. وتشير المصادر الإعلامية أن هناك مؤتمر لتيار "دحلان" سيعقد قريباً في العاصمة المصرية بمشاركة حوالي 2000 من كوادر الحركة التي استبعدت من المؤتمر السابع[2]. مما يعني أننا أمام حالة انشقاق جديدة، ولكن بأدوات وأشخاص جديدة، تملك مجموعة من عوامل التأثير على الأرض.

فالصورة أصبحت واضحة أمام دحلان وتياره، بعد عقد المؤتمر السابع وإقصائه بشكل كامل منه، فالخيارات أصبحت صعبة، بل محدودة جدا أمامه. فإيما التسليم بنتائج المؤتمر السابع، وبالتالي الخروج بشكل كامل من الحركة، أو سرعة الدعوة لمؤتمر بديل عن المؤتمر الذي عقد في مدينة رام الله ، لأن هذا المؤتمر كما يقول أتباع دحلان، مؤتمر حزب السلطة وليس مؤتمر حركة فتح، ولكن ينبغي على هذا المؤتمر أن يكون بأهداف واضحة، تتمثل في إعادة البنية والهيكلية التنظيمية لحركة فتح، والخروج برؤية سياسية واضحة، لا تضع في حسبانها مصطلحات عفى عليها الزمن، على أن يكون هذا المؤتمر في أي دولة من دولة الجوار مصر أو الأردن، بمشاركة لا تقل عن 3600 عضو من كل أبناء حركة فتح بالداخل والشتات، مع التأكيد على نوعية الحضور، لأن حركة فتح التي تتصف بالجماهيرية بأمس الحاجة أن يكون مؤتمرها أيضاً تظاهرة جماهيرية وألا يقل عن ذلك، وأن يكون عنصر الكم والكيف "نوعية المشاركين" هما الرد على كل من سيشكك في الشرعية المستمدة المؤتمر، وعلى هؤلاء أن يمثلوا كل شرائح مجتمعنا الفلسطيني أينما كان وأينما تواجد[3].

ورغم أن هذا السيناريو مطروح ومتوقع حدوثه، إلا أن احتمالات حدوثه تظل ضيفة، لأن دحلان وتياره، يدركون جيداً مصير الانشقاقات السابقة التي حدثت في الحركة، والتي كان مصيرها الفشل والتلاشي والانحلال، وهذا ما يؤكده دحلان نفسه خلال لقاءاته الإعلامية، حيث أكد أنه لن يشكل تنظيم جديد، وانه متمسك بالبقاء في الحركة. لذلك من المرجح

(1) الدجني، حسام: **مؤتمر فتح السابع" هل يجمع الصقور أم يكون الانقسام حليفها**، (وكالة الرأي الفلسطينية للأعلام)،على الرابط التالي: https://goo.gl/CwBN2N

(2)**دحلان سيعقد مؤتمرا موازيا في القاهرة. المؤتمر العام السابع لـ "فتح ينطلق اليوم**، (وكالة سما الإخبارية)،على الرابط:https://goo.gl/AGcvcm

(3) أبو ندى، عبد السلام: **عاجل إلى دحلان بعد المقاطعة بدون لف أو دوران. متاح على الرابط التالي:** http://bit.ly/391DcHM

أن ستمر دحلان على الأرجح في سعيه للسيطرة على مفاتيح القرار في الحركة، رغم أن عقد المؤتمر وجه له ضربة قوية.

فالرجل يرفض تشكيل حزب سياسي ويصر على خوض المعركة من داخل حركة فتح، وعبر امتلاكه شرعية دستورية كعضو مجلس تشريعي منتخب، مع بعض الذكاء، ونجاحه في ارتداء قبعة المدافع عن غزة وعن مشاكلها وعن أبناء فتح فيها، وتصريحاته التصالحية مع حركة حماس التي ساهمت في إحداث اختراق على مستوى قبوله شعبيًا، كما يتمتع بالحاضنة الإقليمية التي تدعمه وعلى رأسها مصر والإمارات العربية المتحدة[1]. وهناك من يرى أن دحلان سيحاول الاستفادة ما أمكن من البيئة العربية الحالية المتاحة لمزيد من المناورة وتوسيع النفوذ، غير أن الرئيس عباس أمتلك مجموعة من عناصر القوة، خاصة بعد عقد المؤتمر السابع، من خلال انتخاب لجنة مركزية جديدة وتجديد لشرعيته، حيث لا يزال لديه القدرة على كبح تطلعات دحلان في ضوء نفوذه الأوسع داخل فتح، وفي ضوء شعبيته الأوسع فتحاوياً وفلسطينياً، وفي ضوء مكانته كرئيس للسلطة ولمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي لا تزال تلقى قبولاً عربياً ودولياً. كما أن لدحلان نفسه مشاكله الكبيرة، وتواجهه رحلة طويلة جداً في إمكانية تغيير الصورة السلبية التي حملتها عنه قطاعات شعبية وفصائلية فلسطينية واسعة [2].

وعلى الرغم من صعوبة عقد دحلان مؤتمر بديل، خاصة في ظل هذه الظروف، ولكن إن حدث هذا المؤتمر ونتج عنه تشكيل جسم جديدة باسم حركة فتح، يمكن أن أمام حالة انشقاق جديدة داخل حركة فتح، الأمر الذي سنعكس بكل تأكيد على حركة فتح في المقام الأول، والحركة الوطنية والمشروع الوطني. وعلى أي حال سواء عقد دحلان مؤتمراً بديلاً أو لم يعقد، فأن الرجل وتياره يعتبر الخاسر الأكبر من عقد المؤتمر السابع في رام الله، لأن الرئيس حقق من خلال هذا المؤتمر ما كان يصبوا إليه وأكثر.

سيناريو استمرار الأزمة

(1) الدجني، حسام: **سيناريوهات دحلان ما بعد المؤتمر السابع**، (موقع ساسة بوست، بتاريخ 2016/11/26)، على الرابط: https://goo.gl/B4bRCC

(2)**النزاع بين عباس ودحلان واتجاهاته المستقبلية**، (جريدة الرسالة نقلا عن مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية) بيروت 2016.

بسبب صعوبة الأوضاع الداخلية، والتأثير السلبي لتداخلات العربية والإقليمية، التي ساهمت في تعقيد الأزمة الداخلية في حركة فتح من جانب، وعدم رغبة تيار دحلان تشكيل تنظيم جديد من جانب آخر، يرجح استمرار الأزمة الداخلية في حركة فتح، من خلال استمرار التجاذبات الإعلامية بين أنصار الشرعية والتوجه، بما يعني استمرار الأزمة وتعقدها، وزيارة تأثيرها السلبي على مختلف المستويات السياسية والتنظيمية داخل حركة فتح وخارجها، مما يؤدي لتشتت الجهود الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المتعلقة بالقدس والمستوطنات. فمن غير المحتمل أن يتم تجميد هذا الصراع أو ضبطه أو تحجيمه، -خاصة بعد انعقاد المؤتمر السابع-، بحيث يبتعد عن النسق الإعلامي والسياسي المكشوف؛ لأنه ألحق الضرر بسمعة حركة فتح، والنظام السياسي الفلسطيني بشكل عام

فرغم نجاح الرئيس محمود عباس وفريقه توجيه ضربة موجعة لتيار "دحلان" بعقد المؤتمر السابع للحركة بدون حضور الرجل وفريقه، إلا أن ذلك لا يعني نهاية الموضوع، أو نهاية الأزمة، لأن دحلان يرفض من جانب تشكيل حزب سياسي أو تنظيم جديد بديل عن حركة فتح، ومن جانب آخر مازال يمتلك مجموعة من الأدوات الداخلية والخارجية، التي تعطيه القدرة على المناورة، خاصة علاقاته مع القاهرة وحركة حماس التي تنتظر خطوات عملية من الرئيس عباس للمصالحة، ودمج موظفيها، فأن رأت حركة حماس التحالف مع دحلان يمكن أن يوفر لها مجال للتمدد والاستمرار في حكم غزة، يمكن أن يحدث بينهم زواج مصالح جديد، مما يعني استمرار أزمة حركة فتح الداخلية، واستمرار الخلافات في الحركة التي تظهر بقوة أثناء عقد الاحتفالات والمناسبة الوطنية أو خلال عقد المؤتمرات الحركية، مما يعني استمرار الأزمة في حركة فتح هو سيد الموقف، وهو الأمر المرجح.

فقد كشفت مصادر عربية مطلعة أن النائب محمد دحلان استبدل فكرة عقد مؤتمر مواز للمؤتمر السابع، بفكرة جديدة ونوعية بعد أن تلقى نصائح من أكثر من جهة عربية ودولية وهي تشكيل جبهة فلسطينية معارضة للسلطة يكون مركزها في الخارج وتضم أطياف المعارضة الفلسطينية. وبحسب المعلومات المتوفرة، فإن دولاً اقترحت على دحلان الأمر وتعهدت بدعمها في حال نجح في ضم الفصائل الفلسطينية الرئيسية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية تحت هذا الإطار الجديد، والذي سيقوم بإنجاز

الهموم والملفات الوطنية المشتركة كالمصالحة ورفع الحصار عن غزة والحد من البطالة وتطوير المجال الصحي.

لذلك يمكن أن يلجئ دحلان أذا حصل ضوء أخضر من دول الجوار لإجراء اتصالات مع حركة حماس وباقي مكونات النظام السياسي الفلسطيني والتوافق معهم على أفكار تتمثل في امتلاك زمام المبادرة مثل، الدعوة لعقد الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية-أذا فشلت جهود المصالحة-، فالرجل لدية ورقة التوافق مع حركة حماس لتشكيل إدارة مشتركة في قطاع غزة وتفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني، ويبدأ فعليًا تطبيق توصيات مؤتمرات عين السخنة. بقاء الوضع على ما هو عليه قبل إجراء المؤتمر السابع مع زيادة وتيرة العمل الاجتماعي والإنساني الذي تقوده زوجته جليلة دحلان وانتظار أن يحدث تغير ما يخدم عودة محمد دحلان لفتح[1].

ولكن كل تلك الخطوات مرتبطة بالدرجة الأولى بالإجراءات التي سوف تتبع عقد المؤتمر السابع، خاصة فيما يتعلق بقدرة اللجنة المركزية الجديدة على استنهاض الحركة، وخاصة في غزة، وتحقيق المصالحة مع حركة حماس، وتعاطي الرئيس محمود عباس مع حركة حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى، وإمكانية التوافق بين كل تلك المكونات السياسية للوصول لاستراتيجية وطنية مشتركة وبرنامج عمل مشترك، ينهي الانقسام ويعزز الشراكة السياسية والوحدة الوطنية الفلسطينية.

ولكن رغم أن كل الدلائل والمؤشرات تؤكد أن الرئيس محمود عباس خرج من المؤتمر السابع لحركة فتح أكثر قوة وأكثر قدرة على ضبط إيقاع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، بعد ما استطاع أن يصمد أمام كل الضغوط العربية والدولية التي كانت تطالب بتأجيل المؤتمر لحين إجراء مصالحة مع دحلان، فالرئيس استطاع أن يحقق مجموعة من الأهداف عبر عقد المؤتمر السابق لحركة فتح، كان أهمها، إقصاء تيار دحلان بشكل كامل عن حركة فتح، وتجديد شرعيته كزعيم لحركة فتح، العمود الفقري للمنظمة التحرير الفلسطينية، ولملمة أوضاع حركة فتح الداخلية، وضخ دماء جديدة بالحركة، والتأكيد على القرار الوطني المستقل أمام التدخلات العربية، إلا أن ذلك لا يعني أبداً أن الأزمة في حركة فتح قد انتهت، وأن دحلان وتياره قد انتهى بشكل كامل من الحركة، فقد

(1) الدجني، حسام، خيارات عباس ما بعد المؤتمر السابع، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2016/11/29م، على الرابط: http://bit.ly/2IWP6YY

يكون عقد المؤتمر السابع للحركة، وما ترافق معه من إجراءات، بداية لفصل جديد من فصول الأزمة البنيوية في حركة فتح، الأمر الذي يثير أكثر من علامة استفهام لمستقبل الحركة السياسي والتنظيمي.

سيناريو حل الأزمة

على الرغم من أن معطيات الواقع خاصة بعد عقد المؤتمر السابع، تقول صعوبة حل الأزمة الداخلية في حركة، إلا أن قدرة حركة فتح على تجاوز الأزمات والتحديات هو ما ميز الحركة على مدار تاريخها الطويل، فعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الداخلية في الحركة إلا أن سيناريو حل الأزمة، يظل سيناريو مطروح، يمكن أن يتحقق في أي وقت، ولكن يتطلب تحقيق هذا السيناريو حدوث تطورات سياسية داخلية أو خارجية يمكن أن تشكل فرصة مناسبة وعامل ضاغط لإنهاء الأزمة الداخلية في الحركة، فحركة فتح لم يعرف عنها قوة البناء التنظيمي بل عرف عنها قدرتها على تجاوز الأزمات، سواء التي تتعلق بالأوضاع الداخلية، أو السياسية، وهذا راجع لتمتع الحركة بمرونة عالية وقدرة كبيرة على إدارة الاختلاف والتنوع في داخلها، والوصول إلى تسويات وفق إمكانيات ونفوذ وشعبية اللاعبين داخلها، مما مكن الحركة على تجاوز أزمات الصراع والتيارات داخلها، وعلى أي حال رغم صعوبة تحقق هذا السيناريو في الوقت الحالي، خاصة بعد عقد المؤتمر السابع وكل ما ترافق معه من مدخلات ومخرجات، إلا أنه يظل سيناريو مطروح وقابل لتتحقق لو توفرت له الظروف الداخلية والخارجية.

سيناريو تحول الحركة لحزب سياسي

رغم أن حركة فتح مازالت تؤكد أنها حركة تحرر وطني، تقود ثورة من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، باعتبارها العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية وحامية المشروع الوطني، إلا أن كل المؤشرات تدل أن الحركة في طريقها لكي تتحول لحزب سياسي أو حزب سلطة، أو على الأقل يخرج منها أكثر من تيار يشكل حزب سياسي، مثل تيار النائب "محمد دحلان"، خاصة في ظل استمرار الأزمة الداخلية من جانب، وحالة التماهي بين الحركة والسلطة من جانب آخر، بعد دمج الحركة في مؤسسات السلطة كما أوضحت الدراسة سابقاً.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتور حنا عيسى أستاذ القانون الدولي، أن حركة فتح من وجهة القانون الدولي هي حزب سياسي لأنها سعت وتسعى لإقامة دولة مستقلة، وهو ما حصل

بالأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29، ومن وجهة النظر الأخرى مازالت "فتح" حركة تحرير وطنية، خاصة أنها رغم جميع قرارات الأمم المتحدة على الورق، لم تصل إلى دولة ذات سيادة، ويرى عيسى أن حركة فتح حزب سياسي بترأسها للحراك السياسي في أروقة المؤسسات الدولية، وحركة تحرر في النضال ضد الاحتلال بالداخل المحتل. [1]

بينما يرى الدكتور "إبراهيم أبراش" أن الرئيس محمود عباس رغم أنه خاطب المؤتمرين والعالم بصفته رئيس حركة فتح إلا أن خطابه وما طرحه من أفكار وتصورات لا تمت بصلة لبرنامج وسياسة حركة تحرر وطني، بل كان خطاب رئيس دولة وبرنامج حزب سلطة ودولة، ويؤكد "أبراش" إن تحويل حركة فتح لحزب السلطة والدولة سيغير من طبيعة الصراع مع العدو وسيقطع الطريق على العودة لحالة التحرر الوطني في حالة فشل كل جهود التسوية السياسية أو إقدام إسرائيل على ضم الضفة الغربية أو جزءاً منها ، سوف سيثير إشكالات حول علاقتها بمنظمة التحرير واستمرارها في قيادتها، - رغم أن حال كل فصائل منظمة التحرير ليس بأفضل من حال حركة فتح وهي ليست بعيدة عن السلطة وفكرة الدولة- ، إلا أن الأمر سيكون أكثر تعقيداً بالنسبة لحركة حماس والجهاد الإسلامي فيما يتعلق بمطلب إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير، فإذا كان خيار أكبر فصيل في منظمة التحرير هو خيار الدولة والتخلي عن المقاومة فهل سيتم تفعيل المنظمة على هذا الأساس، ويوضح الدكتور "أبراش" أن سيطرة الرئيس على المؤتمر من خلال كيفية انتقاء الأعضاء، أو من خلال خطابه الذي يمثل البرنامج السياسي لحركة فتح، تجري عملية تحويل حركة فتح من حركة تحرر وطني إلى حزب سلطة ودولة[2].

فهذه القضية فرضت نفسها على جدول أعمال مؤتمر حركة فتح، وهي قضية العلاقة بين الحركة والسلطة، وبين السلطة والمنظمة. فكان على المؤتمر أن يحدد: هل ستبقى "فتح" حزب السلطة، وبالتالي لن تقوى على فتح الطريق لخيار آخر يتجاوز اتفاق أوسلو والتزاماته، أم ستعود حركة تحرر وطني وتتعامل مع مهمات بنائية وديمقراطية بسبب وجود السلطة، ولكن على أساس العمل لإعادة النظر بطبيعة السلطة وشكلها ووظائفها والتزاماتها لتكون سلطة خدمية مجاورة للمقاومة، وتكون أولوياتها توفير مقومات

(1) عيسى، حنا: **فتح حركة تحرروطني أم حزب سياسي**، (دينا الوطن، بتاريخ 2016/11/29)، على الرابط التالي: https://goo.gl/cnaspD

(2) أبراش، إبراهيم: **المؤتمر الأخير لحركة فتح الثورة والأول لحزب فتح السلطة والدولة**، (وكالة أمد للأعلام، بتاريخ 2016/12/1)، على الرابط https://goo.gl/7fUdgN :

الصمود، على أن تنقل كل مهماتها السياسية للمنظمة بعد إعادة بناء مؤسساتها على أسس جديدة تأخذ الحقائق والمستجدات والخبرات المستفادة والمتغيرات بالحسبان، على أساس قناعة بأن ما يجمع الفلسطينيين لا يزال أكبر وأعمق مما يفرقهم، بسبب الظروف الخاصة بكل تجمع بعد عشرات السنين من المرور في ظروف مختلفة تفتح الطريق لتباين في الاحتياجات والأولويات[1].

وهناك من يرى إن المؤتمر السابع لحركة فتح لم يحمل الكثير من التغيرات، لكنه أشر إلى تحوّل الحركة من حركة سياسية غزيرة بالتنوع الفكري والسياسي إلى نظام سياسي شديد الواقعية، مقيّد بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، وبما فرضته من التزامات كبيرة على السلطة، وفي مقدمها توفير الخدمات الأساسية[2]. وما يؤكد أن حركة فتح في طريقها لكي تتحول لحزب سياسي، خطاب الرئيس محمود عباس أمام المؤتمر السابع وإصراره على عدم اللجوء للسلاح مرة أخرى، وإصرار على عدم عسكرة الانتفاضة، وتبنى خيار المفاوضات كاستراتيجية للتحرير وإقامة الدولة المستقلة.

رغم ذلك لا يمكن اتهام المؤتمر السابع بأنه حوّل فتح إلى حزب السلطة. فالحركة أصبحت حزباً للسلطة، منذ أن وقع الرئيس الراحل ياسر عرفات على اتفاقات أوسلو، لكن للأمانة أيضاً، يجب الإقرار بأن حزب فتح في عهد عرفات كان أداة للكيفية التي كان الزعيم الفلسطيني الراحل يريد بها تطوير "أوسلو" وفرض تحديثات أخرى، فكانت انتفاضة الأقصى وكتائب الأقصى والمواجهة المباشرة الميدانية[3].

ومن جهة أخرى يرى الكاتب الفتحاوي "بكر أبو بكر" إن تحول حركة فتح لحزب سياسي مرتبط بقيام الدولة فعلياً، وقبل ذلك لن تتحول أي منظمة سياسية فلسطينية وعلى رأسها حركة فتح لحزب سياسي، بل ستظل حركة نضالية كفاحية ثورية تحررية، ولكنه يرى أيضاً التحدي الكبير أمام الحركة حالياً هو أن تدخل معطيات السلطة (الحكم الذاتي) في حسابات التنظيمات بما فيها فتح وحماس ما يجعل المعطى السلطوي متجاوراً

(1) المصري، هاني: **قضايا لا يمكن تجاهلها في مؤتمر "فتح"**، (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله 2016)،على الرابط : https://goo.gl/t5pX6q

(2)**مؤتمر "فتح" يكرّسها حزباً حاكماً مقيّداً باتفاقات السلطة والتزاماتها. ودحلان يعقد لقاء قريبا في القاهرة**، (الحياة" اللندنية 2017)، على الرابط: https://goo.gl/QymYWM

(3) قواص، محمد: **فتح بعد المؤتمر: فلسطين في تحوّلات الغد**، (ميدل أست، أوين، بتاريخ 2016/12/9)، على الرابط التالي:https://goo.gl/xVQynH

مع العامل النضالي، وهناك صعوبة في تحول حركة فتح لحزب سياسي في الوقت الحالي لأن حركة التحرر تضع الأولوية لإزالة الاحتلال وبناء وتعبئة الجماهير بهذه الأولوية، وتصبح الأمور الأخرى تبعاً لها، بينما الحزب السياسي همه الرئيس تحقيق برنامجه والفوز بالانتخابات، وبين النضالي المرتبط بالتضحية والسياسي السلطوي المرتبط بالمصلحة التنظيمية فرق كبير، وببساطة هناك فرق بين أن تفكر بعقلية التضحية والعطاء والشهادة، وعقلية الأخذ والكسب والمصلحة[1].

على الرغم من أن الصراع في حركة فتح لا يدور حول توجهات سياسية متعارضة، كما كان يحدث في السابق، وعلى الرغم أيضاً من صعوبة تحول حركة فتح لحزب سياسي بالمعنى الدقيق، إلا أن واقع الحال يشير إلى تحول الحركة شيئاً فشيئاً مع مرور الوقت لحزب سياسي، خاصة في ظل ترجيح استمرار الأزمة الداخلية وحالة التماهي بين الحركة والسلطة، فالحركة مازالت المهيمن على مؤسسات السلطة السياسية والأمنية، مما يؤدي لانعكاسات سلبيات السلطة والعمل الحكومي على الحركة سياسياً وجماهيرياً، لذلك يمكن أن تتحول حركة فتح مع مرور الوقت لحزب سياسي، أو على الأقل يمكن أن يخرج منها أكثر من تيار يشكل حزب سياسي مع بقاء الحركة الأم تراوح مكانها.

صحيح لم يُعرف تاريخياً عن حركة فتح قوة البناء التنظيمي، وإنما عرف عنها قدرتها على تجاوز الأزمات الداخلية والسياسية، فالمتابع لتاريخ الحركة يدرك تماماً حجم المؤامرات المحلية والعربية والدولية التي تعرضت لها الحركة، وهذا راجع لتمتع الحركة بمرونة عالية وقدرة كبيرة على إدارة الاختلاف والتنوع في داخلها، والوصول إلى تسويات وفق إمكانية ونفوذ وشعبية اللاعبين داخلها، مما مكن الحركة على تجاوز أزمات الصراع والتيارات داخلها، إلا أن الأزمة الحالية مختلفة تماماً عن كل الأزمات السابقة، نظراً لحجم التدخلات الخارجية، وامتلاك كل الأطراف أوراق قوة في مواجهة الطرف الآخر، بالإضافة لتأزم الوضع الفلسطيني والعربي والدولي، مما يحجم قدرة الأطراف على المناورة والمراوغة السياسية.

وعليه يمكن القول إن الأيام والأسابيع القادمة يمكن أن تشهد تطورات سياسية وتنظيمية متسارعة، على المستوى الفتحاوي والوطني والعربي، خاصة بعد عقد المؤتمر السابع، وما نتج عنه من انتخاب لجنة مركزية ومجلس ثوري جديدين، مما يعني أن حركة

(1) أبو بكر، بكر: **فتح حركة تحرروطني أم حزب سياسي**، (دنيا الوطن، بتاريخ 2016/11/29)، على الرابط التالي: https://goo.gl/psdrrj

فتح قد دخلت مرحلة جديدة، ربما تكون مختلفة في تفاصيلها وأدواتها عن المرحلة السابقة، ولكن كل ذلك متوقف على مواقف الجغرافيا السياسية المحيطة بفلسطين وأطراف المعادلة، وقدرة كل طرف على استخدام أوراق القوة في مواجهة الطرف الآخر.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة البحث في أعماق أزمات حركة فتح الداخلية، فالحركة التي أسست الحركة الوطنية المعاصرة، وأطلقت الكفاح المسلح وقادت مسيرة العمل الوطني طوال العقود الماضية أصبحت تعاني من أزمة بنيوية حادة ومعقدة، فقد سعت هذه الدراسة لتفكيك الأزمات الداخلية التي تعاني منها حركة فتح بمنهج علمي موضوعي، يقوم على أساس تحليل واقع الحركة ومستقبلها، السياسي والتنظيمي.

وسعت الدراسة لتسليط الضوء على أبرز أزمات حركة فتح الداخلية التي تعصف بالبناء التنظيمي والفكري للحركة، عبر ستة فصول؛ تناول كل فصل أزمة محددة، مع تقديم بعض الحلول التي قد تساعد في الخروج من تلك الأزمة، فقد تناولت الدراسة في الفصل الأول أزمة ضعف البنى والهياكل التنظيمية التي لا تستطيع أن تستوعب الكم الهائل من أبناء الحركة، إضافة إلى أزمة العضوية وأزمة الكادر العسكري، وتناول الفصل الثاني أبرز

التيارات ومراكز القوى داخل الحركة، وقدمت شرح مفصل لأبرز التيارات ومراكز القوى التي مرت على حركة فتح قديماً وحديثاً، وقدم هذا الفصل شرح مفصل لكل حالات الانشقاق التي مرت على الحركة، مع توضيح للظروف والمعيطات التي كانت دافع خلف كل حالات الانشقاق التي تعرضت لها الحركة على مدار تاريخ تطورها، وسلطت الضوء على أزمة فصل النائب محمد دحلان والتداعيات السياسية والتنظيمية التي ترتبت على قرار الفصل.

وتناول الفصل الثالث أزمة التباين بين الفكر والممارسة عقب انتقال الحركة من مربع المقاومة للتسوية دون أن تغير أي من أهدافها ومبادئها، مما أحدث أزمة في الفكر السياسي للحركة، وسلطت الدراسة الضوء في الفصل الرابع على أزمة تدافع الأجيال وأزمة دمج الحركة في جسم السلطة وهما أزمتان لهم انعكاس كبير على واقع الحركة خلال الفترة الأخيرة، وتناول الفصل الخامس أزمة الأجنحة العسكرية لحركة فتح في الوقت الحالي، التي أصبحت تشكّل تحدي كبير أمام حركة فتح، خاصة بعد انتشار هذه المجموعات، وسعت الدراسة لتحليل مستقبل حركة فتح خلال الفصل السادس والأخير، عبر استشراف مستقبل الحركة السياسي والتنظيمي عبر مجموعة من السيناريوهات المستقبلية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، بالإضافة للمنهج المقارن، خلال عملية جمع البيانات والمعلومات التي استغرقت أكثر من عامين، مع إجراء بعض المقابلات التي اضافت للدراسة مضمون جديد، وتُكمن أهمية هذه الدراسة إنها قدمت شرح فصل لكل الأزمات التي تعاني منها حركة فتح على مدار تاريخ تطورها، مع تحليل لأسباب ودوافع هذه الأزمات، مع وضع مقترحات وحلول، قد تشكل في حالة العمل بها مخرجاً للحركة من هذه الأزمات. مع وضع رؤية استشرافية ترتكز على مجموعة سيناريوهات لمستقبل حركة فتح السياسي والتنظيمي في ضوء هذه الأزمات، وتوصلت الدراسة في النهاية لمجموعة من النتائج التوصيات.

أولا: النتائج

– جاءت نشأة الحركة كردة فعل عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره وطرده من أرضه على يد الجماعات والعصابات الصهيونية وإقامة الكيان الإسرائيلي عليها.

– لم تتبنى حركة فتح أيديولوجية سياسية محددة كباقي الفصائل والحركات الفلسطينية، وبدأت وكأنها بمثابة إطار جامع للكل الفلسطيني.

– عكست فتح في بناها الواسعة والمرنة ومنطلقاتها السياسية العامة، واقع التنوع والتعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، وبدأت وكأنها بمثابة تجمع لجميع التيارات الفكرية والسياسية في المتجمع الفلسطيني.

– انطلقت حركة فتح من فرضية الكفاح المسلح يمثل الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، لذلك جاءت كل الأهداف المبادئ التي آمنت بها الحركة ورسختها في أدبياتها معبرة عن فكرة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين وتصفية المشروع الصهيوني وإقامة الدولة المستقلة.

– أدى الكفاح المسلح إلى تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية بعد إصرار حركة فتح على الربط بين الكفاح المسلح الهوية الوطنية الفلسطينية.

– تميزت حركة فتح بتواجد عدد من مراكز القوى والتيارات خاصة في المراحل الأولى لنشأة الحركة، ورغم التنافس الشديد حول الامتيازات والمصالح والتأثير في القرار العسكري والسياسي والتنظيمي بين هذه القوى، إلا أن كل الدلائل تشير إلى مساهمة هذه القوى في انتشار الحركة وتماسكها، الأمر الذي يؤكد أن الاختلافات بين التوجهات الفكرية والسياسية للرعيل الأول لم يسبب خلل سياسي أو تنظيمي داخل حركة فتح.

– تبنت الحركة الديمقراطية المركزية كقاعدة للعمل التنظيمي، التي استمدتها من الأفكار الماركسية وتجارب حركات التحرر الوطني عبر العالم، وتأخذ التركيبة التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية.

– أدى غياب عقد المؤتمر العام في حركة بشكل دوري حسب النظام الأساسي، إلى بروز أزمة تدافع الأجيال وظهور تكلس تنظيمي في المواقع والمناصب التنظيمية العليا في حركة فتح، مما أدى لضعف المؤسسات القيادية عن القيام بدورها في معالجة واقع الحركة الفكري والتنظيمي.

– تعاني حركة فتح من خلل تنظيمي مستفحل، حيث أن أسس العمل التنظيمي تكاد تكون شبة غائبة بشكل شبه كامل، فلا يوجد تربية تنظيمه محددة وواضحة المعالم

والأسس، بالإضافة لغياب العلاقات التنظيمية التي تنشئ السمات المشتركة وتصونها وتقويها.

– أحدث اتفاق أوسلو تحولات جذرية في الساحة السياسية والتنظيمية، وقاد لتحول منظمة التحرير والفصائل المنضمة تحت لوائها من فصائل مقاومة إلى قوى سياسية مدنية تمارس العمل المسلح على فترات متباعدة، مما أثر على جماهيريتها، وتركيبتها التنظيمية والفكرية، فقد قاد هذا الاتفاق إلى تحول كبير في حركة فتح من حركة مقاومة إلى حزب سلطة، مما ولد أزمة جديدة بالإضافة للأزمات التي تعاني منها حركة فتح.

– عقب إنشاء السلطة الفلسطينية حدث تماهي بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية، أدت هذه المعضلة لنوع من التهامي السياسي والوظيفي بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية، مما أدى لتحمل حركة فتح كل أخطاء المرحلة، وفساد السلطة بكل أجهزتها الأمنية والمدنية، مما أثر على جماهيرية الحركة ونظرة الشعب الفلسطيني، وكانت نتائج انتخابات عام2006، خير معبر عن هذه الحالة.

–تعاني حركة فتح من أزمة تدافع الأجيال، بسبب ضعف البنى التنظيمية وعدم قدرتها على استيعاب العدد الهائل من أبناء الحركة بالإضافة إلى العضوية في الحركة فضفاضة لدرجة، التنظيم فيها يعتبر مجرد جهاز من أجهزة الحركة، وهذا الأمر ناتج عن تشعب أجهزة الحركة ما بين العمل السياسي والعسكري والإعلامي، والجماهيري، مما أدي صراع على المناصب والمواقع التنظيمية، سواء على عضوية المجلس الثوري واللجنة المركزية أو عضوية الأقاليم والمناطق.

– أدى جمود عملية التسوية وانسداد الأفق السياسي ووصول عملية السلام لطريق مسدود، إلى عودة الحركة للمقاومة المسلحة والعمل العسكري مرة أخرى، ولكن هذه المرة بطريقة غير مباشرة، عبر تشكيل مجموعات عسكرية من كوادر وأبناء الحركة لهم خبرة بالعمل العسكري، تمثلت في كتائب شهداء الأقصى.

– وجود المجموعات العسكرية (كتائب شهداء الأقصى) التي تتبني الكفاح المسلح وتعلن عن نفسها الجناح المسلح لحركة فتح، بدون أي يكون لها أي ارتباط تنظيمي أو حركي بالحركة الأم يشكل تحدي كبير أمام حركة فتح.

– تبدو حركة فتح في الوقت الراهن أقرب لحزب سياسي يدير سلطة بمؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية، أكثر من كونها حركة تحرر وطني، بسبب حالة التماهي بين الحركة والسلطة.

ثانياً: التوصيات

في إطار المساعي لاستنهاض حركة فتح كحركة تحرر وطني، وكضرورة في ظل التحديات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وحركة فتح على المستوى الداخلي والخارجي، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها، لتطوير العمل التنظيمي والمؤسساتي داخل الحركة:

- العمل على خلق بنى ومؤسسات تنظيمية جديدة، تكون قادرة على استيعاب الكم الهائل من العناصر والكوادر المنتمية للحركة، مع وضع أسس وأنظمة تحدد فترات تولي المنصب التنظيمي، مع ضرورة تعميم ثقافة ترك المناصب بشكل طوعي للأجيال الشابة، بدف ضخ دماء جديدة بالحركة، مع التأكيد على احترام القيادات السابقة، والأخذ برأيها في المحطات والمنعطفات الرئيسية، بهدف خلق نوع من التواصل بين الأجيال.

- إجراء حصر شامل للعضوية في حركة فتح، والخروج بقاعدة بيانات صحيحة وواضحة، تضم كافة أنباء وكوادر الحركة، بما يخدم توسيع المشاركة التنظيمية بشكل كبير، وبما يؤدي لعدم المساح لبعض المتنفذين في التنظيم بتركيب المؤتمرات الحركية، بما يخدم مصالحهم الشخصية الفئوي.

- العمل وفق نظام المؤتمرات الفرعية، بعقد مؤتمر فرعي في كل من غزة، والضفة الغربية، والشتات، على أن يختار كل مؤتمر فرعي قيادة الفرع، ويختار أيضاً ممثلين الفرع في المؤتمر العام، هذا الأمر من شأنه أن يوسع الحياة الديمقراطية في الحركة، ويساهم في تفعيل نظام المراقبة والمحاسبة، ويفعل الحياة الديمقراطية في الحركة، ويمنع ظاهرة التحشيد خلال عقد المؤتمرات العامة.

- وضع شروط ولوائح جديدة تحدد عملية الترشح للهيئات القيادية في الحركة، وفق التسلسل التنظيمي وحسب النظام الداخلي، بما يضمن ترشيد عملية الترشح والتنافس الانتخابي.

- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط حركة فتح بالمجموعات العسكرية التي تعلن عن نفسها أنها الجناح العسكري لحركة فتح بشكل واضح، وعدم ترك الأمور على هذا النحو، عبر دمج هذه المجموعات في جسم الحركة، وفق أسس وضوابط محددة.

– فصل التماهي بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية، عبر فصل المناصب العليا، بعدم تولى أعضاء اللجنة المركزية أو المجلس الثوري مناصب عليا في السلطة، والعمل على استقلال مؤسسات الحركة السياسية والإعلامية والمالية عن السلطة.

– العمل بشكل جدي على عقد المؤتمرات الحركية في الشعب واللجان والمناطق بشكل دوري، بهدف تعزيز الحياة الديمقراطية داخل الحركة وتصويب وضع الحركة التنظيمي والفكري، عبر تفعيل دور المؤسسات التنظيمية والفكرية، وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب، والمسألة التنظيمية كل الكادر الفتحاوي، بهدف ضبط إيقاع العمل التنظيمي.

– السماح للكادر العسكري في المشاركة في الانتخابات الداخلية، وتولى المهام التنظيمية بما يؤدي لإنهاء هذا الخلل وهذا التجني على أبناء الأجهزة الأمنية، عبر صدر قرار من اللجنة المركزية أو الهيئات العليا لحركة فتح يسمح بموجبه لكل الكادر الفتحاوي المشاركة في الانتخابات والأطر الحركية، خاصة في قطاع الذي أصبح الجميع شبه مدني، بعد انقلاب.

– مراجعة العملية السلمية والمفاوضات مع إسرائيل، والاعتراف المتبادل، خاصة بعد انسداد الأفق السياسي وتنكر إسرائيل للحقوق الوطنية الفلسطينية، بما يضمن وضع برنامج سياسي واستراتيجية وطنية جديدة، تعمل على الاستفادة من الدروس الماضية، وتحدد شكل العلاقة مع إسرائيل والأدوات والوسائل المناسبة للنضال والكفاح.

– حسم الإشكالية بين خيار التسوية والمقاومة داخل مؤسسات حركة فتح، عبر تحديد بشكل واضح برنامج الحركة السياسي والنضالي، وتعديل الأهداف والمبادئ بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة، وظروف العمل داخل الأراضي الفلسطينية، بهدف تحديد هوية الحركة السياسية والنضالية بشكل واضح، بعيداً عن الجمل الفضفاضة، التي تحمل أكثر من معنى.

– تحديث البناء الفكري للحركة، عبر طرح رؤيا فكرية جديدة، تنسجم مع واقع الحركة ومستقبلها السياسي والتنظيمي، كما يتوجب على الحركة أن تحسم أمرها، فهل هي حركة تحرر وطني، أم حزب سياسي يقود سلطة ذات مؤسسات سياسية وتشريعية وقضائية وهل أولوية المرحلة هي التحرر من الاحتلال أم بناء مؤسسات الدولة.

– الاهتمام بمخيمات الأشبال والزهرات، والتربية الوطنية الصحيحة، خاصة في ظل تراجع الاهتمام بالتربية بعد خروج السلطة من قطاع غزة بعد الانقسام، حيث كان التوجيه السياسي والوطني يقوم بهذه المهمة عبر المخيمات الصيفية.

– ضرورة فتح حوار تنظيمي داخلي بين القواعد والكوادر، أي أن يحاور التنظيم نفسه، هذا الحوار الذي تهرب منه القيادات الحركية أكثر أهمية وإلحاحاً من سواه، فالاتزان الداخلي الحقيقي مقدم على الخارجي.

– العمل على إطلاق برامج التعبئة الفكرية والدورات التربوية والتأهيلية، وتعميق ثقافة الحوار والنقاش الداخلي في كل الجوانب السياسي والتنظيمية، لكل أبناء الحركة، وتفعيل جلسات التربية التنظيمية عبر الأجنحة والشعب والمناطق الأقاليم التنظيمية المختلفة، بهدف تنظيم أمور الحركة الداخلية.

خلاصة القول، أصبحت حركة فتح بحاجة لثورة داخلية شاملة، تسعى من خلالها الحركة لتقييم تجرب الماضي والحاضر لوضع رؤية للمستقبل، بهدف تطوير أفكارها السياسية وهياكلها التنظيمية، وفق آليات وضوابط محددة، من أجل استيعاب الكم الهائل من أبناء الحركة داخل الإطار، ولكن وفق شروط وأسس واضحة ومعروفة للجميع، في إطار حصر شامل للعضوية، مع ضرورة تحديد فترة تولي الموقع التنظيمي بأربع سنوات على أكثر تقدير، على أن يخلي الموقع التنظيمي سواء جرت انتخابات أو لم تجرى، بهدف إعطاء فرص لكل الكادر التنظيمي لتولى المناصب في الحركة.

وفي النهاية لابد على جميع أبناء الحركة، المشاركة في عملية استنهاض حركتهم، عبر تقديم مصلحة الحركة على مصالحهم الشخصية والذاتية، لضمان وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع ضرورة تفعيل قانون المحبة الذي ميز فتح عن غيرها من التنظيمات.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق والموسوعات

- **بيان حركة فتح عام 1959**، (أهم البيانات التي صدرت عن حركة فتح وحملت رؤيا سياسية وفكرية)، 1959.
- الحسن، خالد: **فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الثالث، بيروت، 1990.
- الكيالي، عبد الوهاب (رئيس التحرير)؛ وآخرون: **الموسوعة السياسية**، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
- **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الجزء الثالث، 1984.
- **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، 1984.
- **النظام الأساسي لحركة فتح 1980.**

- **وثيقة البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الثالث 1971.**
- **وثيقة البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع 1980.**
- **وثيقة البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس 1989.**
- **وثيقة البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السادس 2009.**
- **وثيقة البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر السابع 2016.**
- **وثيقة هيكل البناء الثوري**
- **قرار فصل محمد شاكر دحلان**

ثانياً: المقابلات

- مقابلة شخصية مع اللواء إبراهيم أبو عمشة، أحد مقاتلين الثورة الفلسطينية وحركة فتح. بتاريخ: 2016/9/20م.
- مقابلة شخصية مع محمد البطل، مدير عام المجلس الثوري السابق، بتاريخ: 2015/9/7م.
-

ثالثاً: الكتب

- أبراش، إبراهيم: **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- أبو غربية، عثمان: **التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا**، (بدون دار نشر أو سنة طباعة).
- أبو غربية، عثمان: **مفاهيم وآليات في العمل التنظيمي**، دار خليل الوزير للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين، 1999.
- أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين): **العسكرية الفلسطينية من 1948 إلى 1973**، مطابع دار الأيتام الإسلامية الصناعية، 2009.
- أبو قاسم، سلامة، زيدان (اللواء مازن عز الدين): **قتال العملاقة العسكرية الفلسطينية من 1973-1994**، الإدارة العامة للمطبوعات، وزارة الأعلام، فلسطين، 2014.

- أبو قاسم، سلامة، زيدان، (اللواء مازن عز الدين): **العسكرية الفلسطينية، من 1948-1973**، الإدارة العامة للمطبوعات، وزارة الأعلام، فلسطين، 2014.

- أبو نحل، أسامة؛ وآخرون: **مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية**، دار الجندي للنشر والطباعة، القدس، 2012.

- بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني**، من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- حسين، غازي: **الفكر السياسي الفلسطيني، من 1963/1988**، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1993.

- حمزة، محمد: **أبو جهاد أسرار حياته وأسباب اغتياله**، مكتبة القدس، غزة فلسطين، 1989.

- الخطيب، غسان: **السياسة الفلسطينية وعملية السلام الشرق الأوسط (الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض)**، (ترجمة عارف حجاوي)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م1، بيروت، 2014.

- خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي اريك رولو، (ترجمة نصر مروة)، إصدار مؤسسة الشهداء (بدون سنة نشر).

- خورشيد، غازي: **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971.

- الزعنون، سليم: **السيرة والمسيرة مذكرات سليم الزعنون (أبو الأديب)**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

- الشاعر، محمد: **الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات**، مطبعة الغريب، بيروت، 1967.

- الشريف، ماهر: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908/1993**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، 1995.

- صالح، محسن: **القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012.

- صالح، محسن: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، دار الأعلام العربي، القاهرة، 2003.

- صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، (ترجمة باسم سرحان)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.

- عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1958-1968**، (الكتاب الأول) مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

- عدوان، عصام: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من 1968-1983**، (الكتاب الثاني)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

- علوش، ناجي: **خط النضال والقتال، وخط التسوية والتصفية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1976.

- الليخاوي، سمير: **فتح طريق الثورة، منشورات كتائب شهداء الأقصى فلسطين**، غزة فلسطين، 2016.

- المصري، زهير: **اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية**، مكتبة اليازجي، غزة، فلسطين، 2008.

- الناطور، محمود: **حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات**، المجلد الثاني، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2014.

- ياسين، عبير؛ وجمعة، محمد: **منظمة فتح ومنظور التسوية السياسية**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.

رابعاً: الكتب الأجنبية

Hirst ,David , The Gun and The Olive Branch ; The Roots of violence in Middle Eest, London , Future,1977.p197

خامساً: الرسائل العلمية

- أبو كريم، منصور: **تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني حركة فتح نموذجاً**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2016، (رسالة ماجستير غير منشورة).

- أحمد، محمد: **حركة التحرير والوطني الفلسطيني فتح و أثارها على التنمية السياسية في فلسطين**، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، (رسالة ماجستير غير منشورة).

- الشيخ عبد الله، خالد: **مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني 1988 -2012**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، (رسالة ماجستير غير منشورة).

- مخيمر، عماد: **ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة بين حركة فتح وحركة حماس**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، (رسالة ماجستير غير منشورة).

- ناصر، عمر، رشاد: **حركة فتح بين الإشكاليات والتحديات**، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015، (رسالة ماجستير غير منشورة).

سادساً: الدراسات والأبحاث

- أبراش، إبراهيم: **النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين**، ملتقى الثقافة والهوية، فلسطين 2008.

- أبراش، إبراهيم، **المؤتمر الأخير لحركة فتح الثورة والأول لحزب فتح السلطة والدولة**، وكالة أمد للأعلام، بتاريخ 2016/12/1، على الرابط التالي: https://goo.gl/gLRPGD

- إبراش، إبراهيم، **حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (1) حركة فتح انطلقت من عين العاصفة**، 2016، على الرابط التالي: https://goo.gl/nBBY5g

- أبراش، إبراهيم، **حركة فتح بين المصادرة والاستنهاض (2) كعب أخيل حركة فتح والمشروع الوطني**، وكالة أمد للإعلام، 2016، على الرابط التالي: https://goo.gl/WtYax8

- أبراش، إبراهيم، **حركة فتح: شرعية وديمومة الفكرة وتعثر التنظيم والممارسة**، وكالة سما للأنباء، على الرابط التالي: https://goo.gl/ZYkcrS

- أبو ختله، صلاح: **كامب ديفيد2 والتحول الكامل في فكر ياسر عرفات تجاه عملية التسوية**، مؤتمر الشهيد الرمز ياسر عرفات: تاريخ وذاكرة، جامعة الأزهر بغزة، غزة فلسطين، 2011.

- أبو نحل، أسامة؛ وأبو سعدة، مخيمر: **كامب ديفيد2 والتحول الكامل لياسر عرفات تجاه عملية التسوية**، أعمال مؤتمر الشهيد ياسر عرفات، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2011.

- اشتية، عماد؛ وآخرون: **الأسباب والعوامل التي أدت إلى تراجع دورومكانة حركة فتح على الساحة الفلسطينية، "دراسة ميدانية على النخب الفتحاوية في بعض محافظات شمال الضفة الغربية"**، مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله، فلسطين، 2007.

- خلف، سميح، **دراسة حول مسارات الصراع داخل فتح**، موقع الموقف ،2010، على الرابط التالي: https://goo.gl/unGhZs

- الشيخ، لؤي: **الهيكلية التنظيمية في حركة فتح بين الو اقع والمأمول**، ورقة عمل في مؤتمر حركة فتح بين الواقع والتحديات، رام الله، فلسطين، 2007.

- الضميري، عدنان: **هجرة الكادر الحركي من فتح إلى الأجهزة الأمنية، دو افعها – أسبابها – آثارها ونتائجها على شعبية حركة فتح**، مؤتمر حركة فتح بين التحديات والواقع، رام الله، فلسطين، 2007.

- تقرير استراتيجي بعنوان: **النزاع بين عباس ودحلان و اتجاهاته المستقبلية**، جريدة الرسالة نقلا عن مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية، بيروت 2016

- عبد الرحمن، أحمد: ورقة في الندوة الفكرية السياسية بعنوان: **مستقبل حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح**، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، فلسطين، 2000.

- غطاس، سمير: **ماذا جرى في حركة فتح**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، 2001.

- المصري، هاني: **وحدة "فتح" لماذا وكيف**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات والاستراتيجية (مسارات)، رام الله، فلسطين، 2016.

سابعاً: الصحف والمجلات العلمية

- بلبيسي، حلمي: **حتمية النصر قضايا منهجية فكرية**، مجلة المعركة، رام الله، فلسطين، 2010.

- الحسن، بلال: **المقاومة الفلسطينية والرد على مشروع الملك حسين**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (9)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972.

- الحسن، هاني: **فتح بين النظرية والتطبيق**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (7)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1972.

- الشيخ عبد الله، خالد: **الدولة في الفكر السياسي لدى حركة فتح**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، فلسطين، 2014.

- عبد الحميد، مهند: **تجربة حركة فتح في الحكم ما لها وما عليها**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (259)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله فلسطين، 2015.

- عدوان، كمال: **فتح الميلاد والمسيرة**، مركز الأبحاث منظمة التحرير، مجلة شؤون فلسطينية العدد (7)، بيروت، 1973.

- علوش، ناجي: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني والعمل الجماهيري**، مجلة شؤون فلسطينية العدد (17)، 1973.

- الفطافطة، محمود: **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول مجدٌ تحت الرماد**، صحيفة الحدث، بتاريخ 2015/1/12.

- بقلزيز، عبد الإله، **العوامل التنظيمية في أزمة حركة فتح**،صحيفة المحرر الألترونية العدد238، على الرابط التالي: http://bit.ly/2QkE4Rf

- كيالي، ماجد: **بعد خمسون عاماً مراجعة نقدية للمسيرة الفتحاوية**، مجلة شؤون فلسطينية العدد (295)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين 2015.

- نصار، وليم، (اللواء وليم مسؤول لجنة التنظيم والنظام الأساسي في المؤتمر السادس) **قراءة في النظام الأساسي لحركة فتح**، مجلة سياسات، العدد (10)، معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2009.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

- **أبو الزعيم ومواقفه السياسية**، موقع دينا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/RNCT1j

- أبو بكر، بكر تقرير بعنوان، **فتح حركة تحرر وطني أم حزب سياسي**، دينا الوطن، بتاريخ 2016/11/29، على الرابط التالي: https://goo.gl/psdrrj

- أبو بكر، بكر، **مؤتمر حركة فتح السابع، في العقل الحر والانتهازي**، وكالة أمد للأعلام، بتاريخ 2016/11/13 على الرابط: https://goo.gl/ZSTzFG

- أبو سيف، عاطف، مقال بعنوان: **فتح ذاهبون إلى المؤتمر**، جريدة الأيام الفلسطينية، بتاريخ 2016/11/14، على الرابط التالي: https://goo.gl/rU5n56

- أبو شمالة، فايز، **الرابحون والخاسرون في المؤتمر السابع**، وكالة أمد للإعلام، على الرابط https://www.amad.ps/ar/Details/148662

- أبو عامر، خالد، **هل تشهد حركة فتح ولادة صراعات جديدة؟**، موقع عربي21، على الرابط التالي: https://goo.gl/hLYJ7X

- أبو فخر، صقر، **خلال برنامج حوار في العمق، قناة الجزيرة القطرية**، تاريخ **حركة فتح**، على الرابط التالي https://goo.gl/ntGgzC

- أبو كريم، منصور، **أزمة حركة فتح البنيوية وآليات الخروج منها**، الكرامة برس، 2016، على الرابط التالي: https://goo.gl/dvyMGS

- أبو كريم، منصور، **تحديات المؤتمر السابع لحركة فتح وبرنامجها السياسي**، مركز رؤية للدراسات والأبحاث، على الرابط http://roayacenter.ps/?p=2025

- أبو لاشين، سامي، **قرار فصل العسكر عن التنظيم خطيئة تنظيمية**، دينا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/CUn5V9

- أبو منديل، إيهاب، **لكي تعود فتح: مدخل للتفكير**، دنيا الوطن، بتاريخ 2016/1/2م، على الرابط التالي: https://goo.gl/35AXWC

- أبو ندى، عبد السلام، مقال بعنوان، **عاجل إلى دحلان بعد المقاطعة بدون لف أو دوران.** https://shubedna.blogspot.be/2016/11/blog-post_28.html

- الأسطل، عادل، محمد، **الخلاف بين عباس ودحلان**، جريدة رأي اليوم الدولية، بتاريخ 2014/12/21، على الرابط: https://goo.gl/VFjRTc

- اشتيوي، بثينة، **تعرف على جذور الصراع السياسي والمالي بين عباس ودحلان وتطوره في 6 أسئلة**، موقع نون بوست، بتاريخ 2015/1/12، على الرابط التالي: https://goo.gl/TCMV6H

- بعد تقديمه مذكرة طعن في قرار فصله من "فتح". "**محمد دحلان" يقرر العودة الي رام الله خلال الأسبوع**، شبكة فلسطين للحوار نقلا عن وكالة سما الإخبارية، على الرابط التالي: https://goo.gl/oAVfAE

- البناء الفكري: **مفهومه وعناصره ومستوياته**، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة 2013، على الرابط: https://goo.gl/PGWLwg

- تقرير أخباري، بعنوان: **البيان الختامي للمؤتمر السابع يشدد على أهمية إنجاز برنامج البناء الوطني ويدعو لعقد مجلس وطني جديد خلال 3 أشهر**، أمد للإعلام، على الرابط: https://goo.gl/Bnsw2A

- تقرير اخباري، بعنوان: **لأول مرة في تاريخها حركة فتح تبدأ بحصر العضوية**، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2005/5/19، على الرابط التالي: https://goo.gl/zMgSpz

- تقرير اخباري، بعنوان، **دحلان سيعقد مؤتمرا موازيا في القاهرة. المؤتمر العام السابع لـ"فتح ينطلق اليوم**، وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2016/11/29، على الرابط التالي: https://goo.gl/Xc6FKz

- تقرير بعنوان: **شهداء الأقصى" في عامها 14 تواجه حصار السلطة والاحتلال**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، على الرابط التالي: https://goo.gl/yKLsGi

- تقرير بعنوان: **شهداء الأقصى" في عامها 14 تواجه حصار السلطة والاحتلال**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، على الرابط التالي: https://goo.gl/pLRA24

- تقرير صحفي، "الحياة" اللندنية: **مؤتمر "فتح" يكرّسها حزباً حاكماً مقيّداً باتفاقات السلطة والتزاماتها. ودحلان يعقد لقاء قريبا في القاهرة**، على الرابط: https://goo.gl/QymYWM

- تقرير صحفي، بعنوان: **(أبو نضال) أحد الشخصيات الأسطورية في رعب القرن العشرين**، جريدة اليوم، بتاريخ 2002/9/20، على الرابط التالي https://goo.gl/672uKY

- تقرير صحفي، بعنوان: **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول**، جريدة الحدث، رام الله فلسطين، بتاريخ 2015/1/12، على الرابط التالي: https://goo.gl/aUUkRc

- تقرير صحفي، بعنوان: **دحلان يرسم نقاط خلاف «أبو مازن» مع مصر والسعودية والإمارات**، موقع البديل، على الرابط التالي: https://goo.gl/RiomfU

- تقرير صحفي، بعنوان: **هل يتحقق حُلم أجنحة فتح العسكرية بالوحدة؟**، وكالة معا الإخبارية، على الرابط التالي: https://goo.gl/TY6r3g

- تقرير: أبو نضال المقاومة المأجورة، موقع العاصفة، 2015، على الرابط التالي: https://goo.gl/Uv9CUL

- تقرير: **السلطة الوطنية والمرحلية. والصراعات الفكرية**، موقع الكوفية برس، 2013، على الرابط التالي: https://goo.gl/zYyZvR

- **التنظيمات المسلحة في غزة**، موقع BBC بالعربي، على الرابط التالي: https://goo.gl/GHUqvP

- جودة، محمد، **حركة فتح ...والحراك التنظيمي المطلوب**، مجلة الحوار المتمدن، 2006، على الرابط التالي: https://goo.gl/Lt4Ntf

- **حركة فتح تاريخ من الانشقاقات**، فلسطين أون لاين 2015، على الرابط التالي: https://goo.gl/n73wWk

- الحسن، بلال، في ثلاث وثائق: حركة فتح تقرأ مستقبلها، المركز الفلسطيني للإعلام، نقلا عن جريدة الشرق الأوسط، على الرابط التالي: https://goo.gl/5W9c74

- الحسن، بلال، خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة بعنوان: **حركة فتح من الثورة إلى السلطة**،2010، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

- الحسيني، سنية "**فتح" من حركة تحرر وطني إلى حزب السلطة**، وكالة أمد للإعلام، بتاريخ 2016/12/9، على الرابط: https://goo.gl/rXtfou

- خلف، سميح، **حركة فتح والانشقاقات وبيان النعي الجزء الرابع**، دنيا الوطن، بتاريخ 2007/7/12، على الرابط: https://goo.gl/kyH1L1

- الدجني، حسام، **خيارات عباس ما بعد المؤتمر السابع**، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2016/11/29م، على الرابط
http://www.maannews.net/Content.aspx?id=879038

- الدجني، حسام، **سيناريوهات دحلان ما بعد المؤتمر السابع**، موقع ساسة بوست، بتاريخ 2016/11/26، على الرابط: https://goo.gl/B4bRCC

- الدجني، حسام، **مؤتمر فتح السابع" هل يجمع الصقور أم يكون الانقسام حليفها**، وكالة الرأي الفلسطينية للأعلام. على الرابط التالي: https://goo.gl/CwBN2N

- دراسة: **الصراع في حركة فتح، جريدة الموقف**، 2010، على الرابط التالي: https://goo.gl/FoVs8S

- دراغمة، محمد، تقرير دينا الوطن بعنوان: الرئيس **عباس بين نار المصالحة مع حماس ونار المصالحة مع دحلان ...وشبيه لسلام فياض قد يكون مخرجا لحل الازمة**، على الرابط التالي:https://goo.gl/ynYPEx

- الرنتاوي، عريب، مقابلة بعنوان: **البرنامج السياسي للمؤتمر السابع سيعزز مكانتها كحركة تحرر وطني وقدرتها لحماية القرار المستقل**، دنيا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/L5KW9h

- الرئيس عباس: **المؤتمر السابع شكل محطة مفصلية في تاريخ الحركة ووضع الأرضية لتوسيع قاعدة المشاركة**، أمد للإعلام، على الرابط التالي:
https://goo.gl/WV6RFL

- زكي، عباس، **محطات في مسيرة حركة فتح**، موقع عباس زكي، http://www.abbaszaki.plo.ps/

- ساق الله، هشام، **الانشقاق في الأجنحة العسكرية لحركة فتح في قطاع غزه هو خيال و اثاره وسائل إعلام**، مدونة شخصية، 2012، على الرابط التالي: https://goo.gl/aV5kqk

- ساق الله، هشام، **الشهيد القائد نضال العامودي بطل من أبطال الفتح الميامين في ذكراه السادسة**، مدونة هشام ساق الله، على الرابط التالي:https://goo.gl/41Ei7M

ساق الله، هشام، **تدافع الأجيال يتطلب ان يعلن أعضاء اللجنة المركزية الحاليين لحركة فتح عدم ترشيحهم مره أخرى**، مدونة هشام ساق الله، 2015، على الرابط التالي: http://hosh.ps/?p=305898

- السدح، على مفلح، **الأحزاب السياسية والبناء التنظيمي**، منديات الوحدة العربية، على الرابط التالي: https://goo.gl/wUkGjW

- السدح، على مفلح، **البناء الوظيفي في الأحزاب السياسية العربية**، منديات الوحدة العربية. على الرابط التالي:https://goo.gl/wFnvtn

- سلام، محمد، **في مثل هذا اليوم 1982 انعقاد القمة العربية في مدينة فاس المغربية**، موقع البوابة نيوز المصرية، بتاريخ 2014/11/9، على الرابط: https://goo.gl/Hi47aB

- الشاتي، جمال، **دور المجلس الاستشاري لحركة فتح**، 2010م، دنيا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/h2wpbU

- الصفدي، نافذ، **مؤتمرات حركة فتح منذ انطلاقتها حتى الآن**، دينا الوطن، بتاريخ 03-12-2010، على الرابط التالي: https://goo.gl/FaEg3B

- الصوراني، جمال، **الأزمة البنيوية في أطر الحركة الوطنية الفلسطينية**، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2014، على الرابط التالي: https://goo.gl/SsGvjA

- الطاهر، معين، **ياسر عرفات الانشقاق وطرابلس**، أمد للإعلام، بتاريخ 2014/11/11، على الرابط التالي: https://goo.gl/8WFVL8

- عباس يصدر قرار بفصل محمد دحلان من حركة فتح ويحيل ملفاته الى القضاء، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، بتاريخ 2011/6/12، على الرابط: https://goo.gl/UGn4A1

- عدوان، عصام، **حركة فتح. تاريخ من الانشقاقات (3)**، فلسطين أونلاين، 2015، على الرابط التالي: https://goo.gl/WNXAkX

- العلول، محمود، **المجلس الوطني مباشرة بعد المؤتمر واستقلالية القرار أبرز قضايا المؤتمر**، موقع راية أف ام، http://www.raya.ps/ar/news/957308.html

- عمرو، نبيل، **فتح التنمية والاستقلال**، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي الديمقراطية،2005، على الرابط التالي: https://goo.gl/oZsmEZ

- عوكل، طلال، تقرير دينا الوطن، بعنوان: **الرئيس عباس بين نار المصالحة مع حماس ونار المصالحة مع دحلان ...وشبيه لسلام فياض قد يكون مخرجا لحل الازمة**، على الرابط التالي:https://goo.gl/ynYPEx

- عيسى، حنا، تقرير بعنوان: **فتح حركة تحرر وطني أم حزب سياسي**، دينا الوطن، بتاريخ 2016/11/29

- الفطافطة، محمود، **حركة فتح... تاريخ مشرق، وحاضر متعثر، ومستقبل مجهول مجدٌ تحت الرماد**، صحيفة الحدث، بتاريخ 2015/1/12، على الرابط التالي: https://goo.gl/uSgqXR

- القاضي، يزن، **الطريق إلى الأزمة والعاصفة**، 2011/04، على الرابط التالي: https://goo.gl/pq7qPb

- **القرارات السياسية للمؤتمر العام الثالث لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)**، موقع فتح أون لاين، على الرابط: https://goo.gl/qu4eoE

- قواص، محمد، **فتح بعد المؤتمر: فلسطين في تحوّلات الغد**، ميدل أست، أوين، بتاريخ 2016/12/9، على الرابط التالي:https://goo.gl/xVQynH

- كتائب شهداء الأقصى، **النشأة والتأسيس والأهداف**، ملتقي شبيبة حركة فتح، خانيونس، 2015/9/8، على الرابط https://goo.gl/WrDfeT

- كتائب شهداء الأقصى، **النشأة والتطور**، منتدى الشهداء والجرحى،2008، على الرابط التالي: http://aseer.coolbb.net/t1547-topic

- **كتائب شهداء الأقصى**، منتديات كتيبة الفتح، 2009/1/11، على الرابط http://fatah44.yoo7.com/t244-topic

- كلوب، عرابي، (اللواء) **الشهيد القائد صلاح خلف " أبو إياد**، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر: 14-01-2015، على الرابط التالي: https://goo.gl/w5qDmF

- كلوب، عرابي، (اللواء) **الشهيد القائد صلاح خلف " أبو إياد**، موقع دنيا الوطن، تاريخ النشر: 14-01-2015، على الرابط التالي: https://goo.gl/Tj8JLa

- كلوب، عرابي، **الشهيد القائد خليل الوزير أبو جهاد**، دينا الوطن 2014/4/14، على الرابط التالي: https://goo.gl/JdWPmE

- كلوب، عرابي، **ذكرى الشهداء أبو أياد و أبو الهول و أبو محمد العمري**، أمد للأعلام، 2015/01/13، على الرابط التالي: https://goo.gl/9BwRgm

- كيالي، ماجد **مآلات الأفكار السياسية لحركة فتح**، دراسة، موقع جبهة النضال الشعبي، فلسطين،2014، على الرابط التالي:http://www.nedalshabi.ps/?p=28442

- كيالي، ماجد، **خلال برنامج حوارفي العمق، قناة الجزيرة القطرية**، على الرابط التالي: https://goo.gl/6h4Pvy

- كيالي، ماجد، خلال برنامج في العمق على قناة الجزيرة بعنوان: حركة فتح من الثورة إلى السلطة، 2010، على الرابط التالي: https://goo.gl/xH31cV

- كيالي، ماجد، **لكيلا تحول مؤتمر حركة فتح السابع لمجرد احتفالية**، جريدة الحياة اللندنية، بتاريخ 2016/11/22م، على الرابط التالي: https://goo.gl/cKYkRY

- كيالي، ماجد، **ماذا بقي من "فتح" بعد مؤتمرها السابع**؟، الجزيرة نت، على الرابط التالي: https://goo.gl/8LKC8x

- لمزيد من التفاصيل أنظر: **موقع عباس زكي**، على الرابط التالي: https://goo.gl/2NJoxE

- -لمزيد من المعلومات، أنظر موقع المعركة، في تاريخ أجهزة أمن الثورة ،2015، على الرابط: https://goo.gl/J1ufvN

- **مركزية 'فتح' تقررفصل محمد دحلان**، وكالة الأبناء والمعلومات الفلسطينية – (وفا) بتاريخ 2011/6/12، على الرابط التالي: https://goo.gl/wvaHhP،

- **ما هي الأزمة البنيوية، ملتقى** أبن خلدون للعلوم والفلسفة والآدب، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي: https://goo.gl/wVxc24

- **محكمة فتح ترد طعن دحلان وتثبت فصله**، جريدة الرسالة، بتاريخ 2011/6/20، على الرابط التالي: https://goo.gl/c4KMqJ

- مسمح، أحمد، **دحلان وعباس: صراع على النفوذ والسلطة**، ساسة بوست، على الرابط التالي: https://goo.gl/6ePsbZ

- مسيرة حياة الرواد وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، على الرابط التالي: https://goo.gl/zmSm3N

- المصري، هاني، "**فتح" إلى أين... حركة تحرر أم حزب السلطة**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، بتاريخ 2016/11/21، على الرابط: https://goo.gl/TAkK1a

- المصري، هاني، **عودة دحلان ووحدة حركة فتح**، موقع شاشة نيوز، نقلا عن جريدة السفير اللبنانية، https://www.shasha.ps/articles/236711.html

- المصري، هاني، **قضايا لا يمكن تجاهلها في مؤتمر "فتح"**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله 2016، على الرابط: https://goo.gl/t5pX6q

- المصري، هاني، **وحدة "فتح" لماذا وكيف**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسيات والدراسات والاستراتيجية (مسارات) رام الله 2016، على الرابط: https://goo.gl/NCuJYa

- مؤسسة الشهيد ياسر عرفات، **السيرة الذاتية لخليل الوزير**، على الرابط التالي: http://kwf.ps/alwazir-cv

- مؤسسة الشهيد ياسر عرفات، حياة الرواد، على الرابط التالي: https://goo.gl/HyxfYp

- الموسوعة الحرة(ويكبيديا) **كتائب شهداء الأقصى**، على الرابط التالي: https://goo.gl/UxkkQH

- الموسوعة الحرة، ويكبيديا، **كتائب عبد القادر الحسيني**، على الرابط التالي: https://goo.gl/4QW3Sw

- **موقع كتائب شهداء الأقصى لواء أيمن جودة**، على الرابط التالي: https://goo.gl/aaQqwt

- نتيل، عبد الرحيم، **معلومات يكشفها لواء متقاعد لأول مرة، كيف حاول صبري البنا "أبو نضال" اغتيال القادة محمود عباس وفاروق القدومي؟**، موقع دنيا الوطن، على الرابط التالي: https://goo.gl/H3MZr5

- النجار، رمزي، (عضو إقليم شرق خان يونس) **أزمة المشاركة التنظيمية في حركة فتح**، دينا الوطن، بتاريخ 2013/12/2م، على الرابط التالي: https://goo.gl/SoUEx8

– نوفل، ممدوح، **أزمة حركة فتح "الحزب القائد" بلغت ذروتها**، جريدة الأيام الفلسطينية، على الرابط التالي: https://goo.gl/za6yoK

الملاحق

محلق رقم (1)
بيان حركة فتح الأول

البلاغ الأول
قصة البلاغ الاول
حركة
التحرير الوطني الفلسطيني - فتح

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
البلاغ الأول

ملحق رقم (2)

قرار فصل محمد دحلان وناصر القدوة

حركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح
القائد العام
Palestinian National Liberation Movement - FATEH
General Commander

قرار

قررت اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في اجتماعها الذي عقدته يوم السبت الموافق 2011/6/11م. وبعد الاستماع إلى تقرير لجنة التحقيق المشكلة من أعضاء من اللجنة المركزية قررت ما يلي: -

1- فصل محمد شاكر دحلان من حركة فتح وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة .
2- إحالته إلى القضاء فيما يخص القضايا الجنائية والمالية وأية قضايا أخرى، حسب ما ورد في تقرير لجنة التحقيق.
3- الاستمرار في التحقيق مع الأشخاص الآخرين الذين رأت لجنة التحقيق ضرورة استمرار التحقيق معهم بموجب قرار يصدر لاحقاً لتحديد القضايا التي يجب متابعتها.

صدر في رام الله في 2011/6/12

محمود عباس
رئيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني
فتح

Palestinian National Liberation Movement
FATEH
The President

حركة التحرير الوطني الفلسطيني
فتح
الرئيس

قرار

صادر عن اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

قررت اللجنة المركزية لحركة فتح فصل ناصر القدوة من عضويتها ومن الحركة بناءً على قرارها الصادر عن جلستها بتاريخ 2021/3/8، والذي نص على فصله على أن يعطى فرصة لمدة 48 ساعة للتراجع عن مواقفه المعلنة المتجاوزة للنظام الداخلي للحركة وقراراتها والمس بوحدتها، وبعد فشل الجهود كافة التي بذلت معه من الإخوة المكلفين بذلك.

والتزاماً بالنظام الداخلي، وبقرارات الحركة، وحفاظاً على وحدتها فإنها تعتبر قرارها بفصله نافذاً من تاريخه.

رام الله :2021/03/11

محمود عباس

رئيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "

ملحق رقم (3) بيان من التيار الديمقراطي

بيان صادر عن

تيار الاصلاح الديمقراطي في حركة فتح

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح
الثلاثاء 29 نوفمبر 2022

ملحق رقم (4)

نماذج من بيانات كتاب شهداء الأقصى في بداية انتفاضة الأقصى

AL-Aqsa Martyrs Brigades
AL-ASEFA Army
The Military wing For Fateh movement
Martial Media

كتائب شهداء الأقصى
جيش العاصفة
الذراع العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح
الإعلام الحربي

بسم الله الرحمن الرحيم

"قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين"

صدق الله العظيم

بيان صادر عن كتائب شهداء الأقصى " جيش العاصفة " الذراع العسكري لحركة فتح

جرائم الاحتلال ومستوطنيه لن تمر دون عقاب

في الوقت الذي لا زلنا نعيش فيه ونتذكر طائرات العدو وهي تجوب أجواء قطاع غزة وتلقي بقذائف الموت على قطاعنا الحبيب لا زال قطعان المستوطنين يجوبون أراضي الضفة المحتلة والقدس الحبيبة ويعيثوا فيها فسادا فتارة يقتحمون باحات المسجد الأقصى ليدنسوه ويقيموا شعائرهم الكاذبة وتارة أخرى يقومون بقطع أشجار الزيتون وحرق مركبات وسيارات أهلنا في قرى الضفة المحتلة ويقومون بخط شعارات مسيئة للوطن والدين على جدران المنازل والمساجد فيما يعرف بعصابات تدفيع الثمن الى أن وصل بهم الحد وكما فعلوها سابقا مع الشهيد محمد أبو خضير ابن القدس المحتلة وبهاجموا منزل عائلة دوابشة في قرية دوما في جنوب نابلس ليحرقوا المنزل بمن فيه ليستشهد الطفل علي دوابشة ويصاب كل أفراد العائلة بإصابات حرجة سحقا لكم أبناء القردة والخنازير مالكم وأطفالنا وهل كانت عائلة دوابشة تشكل عليكم خطرا أم هو حقدا دفين كتب لكل أطفال العالم العيش بأمان وكتب لأطفال فلسطين الموت حرقا سحقا لأطفال العالم كلهم إن لم ينعم أطفال شعبنا بالأمن والأمان أما انتم يا جرذان الكيان فالحساب معكم أت لا محالة فوالله إنكم ستدفعون كثيرا وتبكون اكثر على ما اقترفتموه بحق أبناء شعبنا سابقا واليوم فأنتم من الآن هدفا مشروعا كما كنتم دائما لمقاتلينا والقتل بالقتل والحرق بالحرق ولن تحميكم حكومتكم الغبية ولا جيشكم الهزيل الذي سارع بنصب القبة الورقية خوفا من ضربات المقاومة فهو لا زال يألم من تلك الضربات التي أوجعته في غزة . ستحاسبون ستحاسبون وستدفعون الثمن غاليا فان كان لكم عصابات فشعبنا كله سيدفعكم الثمن والموت الموت لكم والحياة والعيش الرغيد لأبناء شعبنا والشفاء العاجل لعائلة دوابشة وصبرنا الله جميعا على ما أصابهم هذا وإننا في كتائب شهداء الأقصى جيش العاصفة نؤكد على ما يلي :

١- نحمل حكومة الاحتلال وجيشها مسؤولية العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني وارضه ومقدساته

٢- لنا الحق في الدفاع عن ابناء شعبنا اينما وجدوا وبكل الوسائل والطرق .

٣- نؤكد ان هذه الجريمة لن تمر دون عقاب او حساب وسيعمل مقاتلينا بكل ما اوتو من قوة للرد على هذه الجرائم وان المستوطنين هدف مشروع للشعب الفلسطيني ومقاومته

٤- ندعو جميع الفصائل للوقوف عند مسؤولياتها اتجاه ما يحصل والرد على تلك الجرائم بشكل موحد

٥- ندعو السلطة الفلسطينية وكل مؤسسات حقوق الإنسان لمحاسبة الكيان الصهيوني من خلال محكمة الجنايات الدولية .

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال
والثورة حتى النصر

الذراع العسكري لحركة فتح
الجمعة الموافق ٢٠١٥/٧/٣١م

"قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ "

بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد احمد ابو الريش

(في إطار الرد المتواصل.. كتائب الشهيد احمد ابو الريش تقصف عدة مواقع صهيونية)

بحمد الله وتوفيقه تعلن كتائب الشهيد احمد ابو الريش الذراع العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ، مسؤوليتها عن قصف مغتصبات العدو بعدة صواريخ من طراز 107

ففي تمام الساعة 11:30 من مساء يوم الاربعاء الموافق 2018/8/8م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من استهداف موقع اسناد صوفا بصاروخين من طراز107 .

و في تمام الساعة 12:15 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من استهداف موقع كيبوتس صوفا بصاروخين من طراز107

وفي تمام الساعة 12:55 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من استهداف موقع كوسوفيم بصاروخ من طراز107.

وفي تمام الساعة 1:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة المشتركة مع كتائب الشهيد ابو على مصطفى من قصف موقع كرم ابو سالم العسكري بست قذائف هاون من عيار 80م.

وفي تمام الساعة 1:50 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من استهداف موقع كيبوتس صوفا بصاروخين من طراز107.

وفي تمام الساعة 1:55 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من قصف كرم ابو سالم العسكري بصاروخين من طراز107.

وفي تمام الساعة 2:20 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من قصف موقع كوسوفيم بأربع صواريخ من طراز107.

وفي تمام الساعة 2:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من قصف موقع ابو مطيبق العسكري بثلاث صواريخ من طراز107.

وفي تمام الساعة 3:15 من صباح يوم الخميس الموافق 2018/8/9م بحمد الله وتوفيقه تمكنت مجموعاتنا المجاهدة من قصف موقع كوسوفيم العسكري بصاروخين من طراز107 .

إننا في كتائب الشهيد احمد ابو الريش إذ نعلن مسؤوليتنا عن هذه المهمة لنؤكد على أنها تأتي رداً على سياسات الاحتلال الجبانة التي تطال ابناء شعبنا واستخدامها ابشع وسائل واليات القتل بحق المدنيين العزل فى مسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة، وتأكيداً على خيار المقاومة .

وإنه لجهاد نصر او استشهاد

كتائب الشهيد احمد ابو الريش

الذراع العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

الخميس 27 ذو القعدة 1439 هجري 2018/8/9م

بيان عسكري

بطل ثوار العاصفة / الجناح العسكري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح – الانتفاضة داخل الوطن المحتل، مسؤوليتها عن العملية التي نفذها إحدى مجموعاتنا من أبطال ثوار العاصفة في مدينة القدس مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٤/١١/٢٤م.

حيث قامت إحدى مجموعاتنا بدهس اثنين من المستوطنين في بلدة القديما من المدينة أحدهما بجراح خطيرة تم نقله إلى المستشفى، ثم قام أحد أبطالنا برامي شرطي مستوطن أصيب بجراح خطيرة.

رحم الله شهداء شعبنا الفلسطيني وأدام الحرية والاستقلال بزعامة القائد المسلح ورئيس دولة الوطن المحتل حتى تحرير فلسطين كل فلسطين.

تحيا فلسطين حرة عربية
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
والشفاء لجرحانا

ثوار العاصفة – الجناح العسكري
لحركة / فتح – الانتفاضة
ثوار الداخل
٢٠١٤/١١/٢٥م

الكاتب في سطور

الاسم/ منصور أحمد أبو كريم

كاتب وباحث مختص في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، حاصل على:

- لسانس علم واجتماع علوم سياسية، من جامعة الأزهر غزة فلسطين
- ماجستير علوم سياسية، من جامعة الأزهر غزة فلسطين
- باحث دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض بالمملكة المغربية.

الكتب والأبحاث المنشورة

☒ كتاب بعنوان: مستقبل النظام الدولي في عهد ترامب (بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)، (دار الكلمة للنشر والتوزيع، غزة فلسطين 2020)،

☒ كتاب بعنوان: تطور الفكر السياسي الوطني الفلسطيني، (دار الجنيدي للنشر التوزيع، رام الله فلسطين 2017)

☒ المساهمة في كتاب جماعي بعنوان: الأمن القومي الفلسطيني فرص وتحديات (مركز التخطيط، غزة فلسطين 2016)

☒ المساهمة في كتاب جماعي بعنوان: نظرية الأمن القومي الإسرائيلية وتأثيرها على عملية السلام، (مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2020)

☒ كتاب بعنوان: الأزمة البنيوية في حركة فتح وآليات معالجتها، (الطبعة الأولى، مركز رؤية للدراسات السياسية والاستراتيجية. غزة فلسطين 2017م)

☒ رسالة الماجستير: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الوطني الفلسطيني (حركة فتح نموذجاً)

☒ دراسة بعنوان: مستقبل المشروع الوطني في ظل تعثر التسوية والمصالحة، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2019م.

☒ دراسة بعنوان: السياسات التعلمية وعلاقاتها ببطالة الشباب في فلسطين، (مجلة سياسات العدد (46)، معهد السياسات العامة، رام الله فلسطين 2019)

☒ دراسة بعنوان: تطور الفكر السياسي لحركة حماس اتجاه التسوية السياسية بعد دخولها النظام السياسي الفلسطيني، (المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2019م)

☒ ورقة بعنوان: الصراع على السلطة في الساحة الفلسطينية، وتداعياتها على المشروع الوطني، (مجلة أراء حول الخليج، العدد (136)، مركز الخليج للأبحاث، الرياض 2019)

☒ ورقة بعنوان: مراكز الأبحاث في إسرائيل: القدرة والدور في التأثير في صناعة القرار، (مجلة أراء حول الخليج، العدد (139)، مركز الخليج للأبحاث، الرياض 2019).

☒ دراسة بعنوان: مسيرات العودة تحديات الواقع وآفاق المستقبل، (مجلة جدل العدد (33)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة (مدى الكرمل) حيفا، فلسطين المحتلة 2018م)

☒ دراسة بعنوان: الفكر السياسي لحركة حماس بين الوثيقة والميثاق (فكر جديد إم إعادة إنتاج السابق) (المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات للدراسات الاستراتيجية (مسارات، رام الله فلسطين 2017)

☒ بحث علمي محكم: الأسباب الاجتماعية للانقسام الفلسطيني (مؤتمر فلسطين رؤية استشرافية). (جامعة فلسطين وجمعية بيت القدس للدراسات والبحوث، غزة فلسطين 2016)

☒ بحث علمي محكم بعنوان: التحولات في بنية النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (مؤتمر التحولات الاستراتيجية في القضية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2016).

☒ دراسة بدائل وطنية لخيار حل السلطة الفلسطينية (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2016).

☒ دراسة بعنوان: ملامح السياسة الخارجية الأمريكية بعد فوز ترامب (مركز رؤية للدراسات والأبحاث غزة فلسطين 2017)

☒ جهود الإصلاح بين المشرق والمغرب التجربة الفلسطينية نموذجاً، (مؤتمر جهود الإصلاح في المنطقة المغاربية، جامعة أبو شعيب الدكالي، مدينة الجديدة، المغرب مارس 2019م.

☒ العضوية الكامل لدولة فلسطين في الأمم المتحدة في إطار قرار الاتحاد من أجل السلم (مؤتمر فلسطين والأمم المتحدة، جامعة الإسراء، غزة فلسطين 2018م)

☒ أسباب وتداعيات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام، (مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية 2018م)

☒ دراسة علمية محكمة بعنوان: اتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة –قطر2017م)

☒ دراسة علمية محكمة بعنوان: مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية في ضوء الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران في عهد ترامب، (مجلة اتجاهات سياسية) (المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاستراتيجية، ألمانيا 2017)

☒ دراسة بعنوان العضوية الكاملة لدولة فلسطين في إطار الاتحاد من أجل السلم (مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة فلسطين 2015).